

الرسالة الغراء  
في الأوجه الراجحة في الأداء  
عن العشرة القراء

تأليف

الشيخ/ علي بن محمد توفيق النحاس  
المجاز بالقراءات العشر

مراجعة

فضيلة الشيخ/ عبدالرازق السيد أحمد البكري  
قرّظه: فضيلة الشيخ/ كوير راجع

الناشر

مكتبة الآداب - ٤٢ ميدان الأوبرا  
القاهرة ت: ٣٩٠٠٨٦٨

الطبعة الثانية - (مزيدة ومنقحة)

١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م

حقوق الطبع محفوظة لمكتبة الآداب (علي حسن)

بسم الله الرحمن الرحيم

## لفضيلة الشيخ عبد الرزاق السيف أحمد البكري رحمه الله، الضيق راجع الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وأسعد النبيين وإمام المتقين، الذي أنزل عليه كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فساس به الأمة، وقادها إلى ما فيه صلاح أمر دينها ودنياها وآخرتها، وكان هذا الكتاب فيصلاً بين الحق والباطل، وبين الحلال والحرام، وبين العمى والبصر، وبين الحياة والموت، وبين الظلمات والنور، فكانت سياسته خير سياسة، وقيادته أعظم قيادة، لأن هذا القرآن نزل بلسان عربي مبين على نبي عربي شريف، إلى أمة عربية ممدوحة، وشُرِّفت هذه الأمة بأن جعلها الله خير أمة أخرجت للناس.

وهذا اللسان العربي الذي نزل به هذا الكتاب الكريم مصداقاً لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وما أرسلنا من رسولٍ إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾ [إبراهيم: ٤] وعلى آله وأصحابه الذين تعلموا منه كيف تكون الحياة على القرآن الكريم إقامة، وبه اقتداء، وإليه مرجعاً. فهو الكتاب الذي حفظه الله من التحريف والتغيير والتبديل، كما قال الله تعالى: ﴿إننا نحن نزلنا الذكر وإننا له لحافظون﴾ [الحجر: ٩]، فاقتدوا به، ورجعوا إليه، وقادوا من بعدهم ممن تبعهم من هذه الأمة؛ لأنه جاء بطريق التواتر.

والواجب على كل مسلم ومسلمة يُجيدون القرآن حفظاً أن يبحثوا جاهدين عمّا تواتر من القراءات، وعمّا يصحُّ من الأوجه الراجحة في التلاوة التي ثبتت عن أصول الكتب والروايات والطرق، حتى لا ينسبوا قراءةً لغير أصحابها، ولا يقرءوا قراءةً بغير أصولها، وليعلموا جيداً أن هذا البحث من فروع الكفایات.

وإنى لَسائلُ الله عز وجل أن ينفع الإسلام والمسلمين بما دُونَ وما أَلفَ في هذا الكتاب العظيم، الذي احتوى على الأوجه المقدمه في أصول القراءات من طرق؛ التيسير وجامع البيان للإمام الداني، ومن طرق التحبير للإمام ابن الجزري، ورحمهما الله تعالى جزاء ما قدما لهذه الأمة.

وَتَمَّةٌ للفائدة دُونََ في آخر الكتاب الخلاف بين علماء العَدِّ في عدِّ آي القرآن الكريم كله من علم الفواصل، فذكر في كل سورة ما اختلف فيه من العَدِّ، وقد أتمم العَدُّ الحمصي

وأضيف إلى الشامى، حتى يتسنى للقارئ أن يقرأ قراءةً صحيحةً دون أن يخلط بين طريق  
وأخر.

وقد أطلعت على هذا الكتاب والطرق التى جمعت فيه من كتاب «فتح الكريم» للشيخ  
المتولى رحمه الله، ومن كتاب «عزُّو الطرق» له أيضاً، ومن كتاب «النشر» للإمام ابن الجزرى،  
ومن كتاب «قواعد التحرير» لفضيلة الشيخ محمد محمد جابر، رحم الله الجميع ونفع  
بعلمهم، فوجدته مستوفياً وليس فيه نقص. وإنى لسائل الله عزَّ وجلَّ أن يُفقه الناس فى  
كتاب ربه بهذا الكتاب العظيم الجليل والذى ألفه الشيخ على محمد توفيق النحاس، وقمتُ  
بوضع هذه المقدمة بعد أن تحضنا الكتاب تمحيصاً دقيقاً بعناية فائقة، ونحمد الله سبحانه  
وتعالى أن هيا هذا المؤلف لخدمة القرآن الكريم والقراءات المتواترة.

ولتعلم ليها القارئ الكريم أن ما جاء فى آخر هذا الكتاب من عدِّ الآيات ليس إلا  
توقيفياً، ولو كان اجتهاداً من أحد لاستطاعوا أن يفضلوا بين الآيات حيث شاءوا، ولكن  
هذا التوقيف قيدهم فلم يتحركوا قيد أنملة عمَّا ورد.  
والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. والحمد لله  
رب العالمين.

خادم القرآن الكريم والعلم

الشيخ عبد الرازق السيد أحمد البكرى (رحمه الله)

المصرى الشافعى شيخ مقراة السيدة زينب بالقاهرة

والمحاضر بكلية البنات الإسلامية بجامعة الأزهر

ومعهد الدعوة والدعاة بمسجد العزيز بالله بالزيتون

والمدرس السابق بمعهد القراءات القرآنية بالأزهر

# تقرير شيخ القراء في دمشق الأستاذ الشيخ كريم راجح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه،  
ويعد..

فقد تصفحتُ الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء عن العشرة القراء لمؤلفها الدكتور  
على محمد توفيق النحاس - حفظه الله تعالى - فوجدتها طريفة في غايتها، جديدة في  
وجودها، دقيقة في علمها، جديدة في الاهتمام بها.  
أمضى مؤلفها وقتاً غير يسير، وتعب فيها حتى أصبحت بين يدي القارئ سهلة المآخذ  
قريبة البلوغ.

وعناية القراء بالوجه المقدم غاية في النهاية، إلا أنها في حقيقتها غاية في العناية بحفظ  
كتاب الله والاهتمام به والاهتمام بوجوهه والمقدم منها، ليعلم الناس أن القرآن كتاب نال  
من اهتمام المسلمين بل من عزم المسلمين ما لم ينله كتاب آخر. كيف وهو الباب المفتوح  
العريض على الكون، وبه استخراج المكنون من وجود هذا الكون المعظم، ولا جرم كان  
جديراً بالعناية في أبوابه كلها.

أرجو للمؤلف دوام التوفيق، وأن ينال كتابه وكل ما يكتب القبول عند الله وعند  
العلماء، إنه سميع قريب.

حُرِّرَ في ٢٥/٤/٩٨م

شيخ القراء في دمشق  
كريم راجح

ختم مشيخة القراء  
بدمشق ١٣٧٠هـ

# تقرير من فضيلة الشيخ محمد فهيد خاروف الجامع للقراءات العشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العزيز الوهاب الذي أنزل على عبده الكتاب هدى وذكرى لأولى الألباب، وجعل أهل القرآن أهل الله وخاصته، واصطفاهم من عباده، والصلاة والسلام على من دلنا على الله وبلغنا رسالته، وجاءنا بالقرآن العظيم، وعلى آله الطيبين وأصحابه الأكرمين. وبعد؛ فالعلوم مختلفة، ولها درجات متفاوتة، وأرفعها ما يرفع أهله ويشرفهم ويغنيهم عند المساجلة والمكاثرة عن أى شرف يطلبه غيرهم، ولا علم يستحق هذا الشرف وهذه الرفعة سوى علم القرآن، فهو أرفعها قدرًا وأعظمها أجرًا، وأشرفها ذكرًا، وأعلىها حُسْنًا. وقديمًا قيل: قيمة كل امرئ ما يحسنه، وقيل: الناس أبناء ما يحسنون.

هذا، فقد طلب إلى الأخ في الله الشيخ: على محمد توفيق النحاس - حفظه الله ورعاه - المَجاز بالإقراء في الديار المصرية أن أطلع على كتابه: «الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء عن العشرة القراء» وعلى نظمها المُسمَّى، «القصيدة الحسنة» فأجبتَه إلى طلبه واطلعت على هذا المؤلف، فوجدته في كتابه: العلامة المحقق، والمجيد المدقق، والمقرئ المطلع على أوجه القراءات وطرقها التي تُعد بحق من أهم ما في هذا الفن، ولا يتحقق هذا إلا لمن أتاه الله صبرًا على العلم، وشفقًا بحبه، وإخلاصًا لنشره، وسوف تلحظ هذا وأنت تقرأه، وتجده أن الكاتب، الشيخ عَلِيًّا - أيده الله بحفظه - قد أحاط بمسائله علمًا، واستقصاها بحثًا، وانتظمها بيانًا وفهمًا. وحَسَبُ هذه الرسالة وهذا النظم فخراَ أنهما أولُ من جمع الأوجه المقدمة في الأداء - فيما أحسب - تيسيرًا لهذا الفن، وتقريبًا لحفظه، وتسهيلاً لتناوله.

وإني لأوصي العلماء وأهل العلم في مجال هذا التخصص وفي سائر الأعصار والأبصار بقراءة هذه الرسالة ونظمها ليفيدوا منها، وأن يُعنوا بها كل العناية، مستوعبين المباحث التي فيها بدقة وعناية ودراية، راشدين إليهما في كل جهة وزمان، ففي ذلك الخير العميم والجزاء العظيم. وفق الله الشيخ عليًّا لمزيد من الكتابة التي يخدم بها دين الله.

مُحَادِم كِتَاب رَبِّهِ الْعَظِيم / مُحَمَّد فَهَيْد خَارُوف

الجامع للقراءات العشر من الشاطبية - والدرة - والطيبة - دمشق - الشام

# تقرير كتاب الرسالة الغراء في الأوجه الراجعة في الأما

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نزل الكتاب على عبده ليكون للعالمين نذيرًا، والصلاة والسلام على من بعثه ربه هاديًا ومبشرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا. أما بعد:

فإن الرسالة الغراء في الأوجه الراجعة في الأداء عن العشرة القراء لمؤلفها الشيخ الدكتور: علي بن محمد توفيق النحاس - حفظه الله تعالى، ومد في عمره على طاعة الله - قد امتدت صحبتي لها إلى أكثر من عقد من الزمان، وما أنا إلا أقلّ طلاب هذا الفن، فكيف بالأكابر الذين أفادوا منها ولا شك. وحين صحبت أنفاس الدكتور النحاس في رسالته، ألفت التحرير والتدقيق والإتقان. فسبحان من هداه لهذا، وسبحان من سنده ووفقه لهذه الخدمة العظيمة لكتاب الله الكريم. ويا لها من أياد بيضاء أسداها إلى أهل القرآن منعا للتركيب والتخليط بين الطرق في الإقراء بما ليس وارداً في الطريق، ورفعا للوهم بما قد يلتبس فيه، وزاد إلى هذا الإحسان إحساناً حين نظم هذه الأوجه نظماً لا يُقدَّرُ حقُّ قدره إلا من حاول النسيج على منواله، فكيف وقد أضاف إلى ذلك (البيان المحقق فيما خالف فيه الأصبهاني الأزرق) وهو الدرّ لو أن الدرّ يُبين ويُغرب. ثم ختم بختام المسك أو مسك الختام (في بيان ما اختلف فيه عدّ الآيات). وفي هذه الطبعة الجديدة مزيد تدقيق وتمحيص وتنقيح وإضافات تُكتب بمهيج القلوب لو أنه يُكتب بها. وهذا لعمريّ الله إحسانٌ عظيم للعلم وأهله، وهو كما قال الأول:

تَرَكْتُ الشُّرَى خَلْفِي لِمَنْ قَلَّ مَالُهُ      وَمَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَبِيْدًا تَقِيْدًا  
هُوَ الْجِدُّ حَتَّى تَفْضُلَ الْعَيْنُ أَخْتَهَا      وَحَتَّى يَكُونَ الْيَوْمُ لِلْيَوْمِ سَيِّدًا

فجزى الله الشيخ الدكتور عليًا خير الجزاء. وما أنا بالذي يقدم للشيخ النحاس زينة القراء وبقية المحققين - أحسبه كذلك والله حسيبه - ولكني أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يكتب بهذا العمل النفع العميم. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل.

علي بن محمد بن علي عطي

مجاز في القراءات العشر

ماجستير في القراءات - جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بأم درمان  
شيخ القراءات بأحد المسارحة، والمشرف على مكتبي الدعوة، وحلقات التحفيظ  
بأحد المسارحة - جازان - المملكة العربية السعودية - ١٤٢٤/١٠/٦هـ

## مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًا. والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله، خاتم الأنبياء والمرسلين، الذى بلغ ما أنزل إليه من ربه، وعبد ربه حتى أتاه اليقين، وعلى آله وصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه رسالة موجزة في أوجه الخلاف المشتهرة عن رواية القراء العشرة، تتبعت فيها بحول الله وقوته الأوجه الراجحة في الأداء من طرق كتاب «التيسير» للإمام الحافظ أبى عمرو الدانى للسبعة للقراء وهو أصل الشاطبية، وكتاب «تحرير التيسير» للإمام المحقق ابن الجزرى للقراء الثلاثة وهو أصل الدرّة. وأعنى بالوجه الراجح في الأداء ذلك الوجه الذى قرأ به الدانى أو ابن الجزرى على شيخه في كل رواية مسندة من طريق الكتابين، ورويت بوجه أو أكثر، فكان مدار الترجيح هو السند المتصل من صاحب الكتاب إلى الراوى عن الإمام القارئ.

وقد نسى الناس عامة كتاب «التيسير» للدانى وكتاب «التحرير» لابن الجزرى، وأصبح اعتماد المقرئين على الشاطبية والدرّة وشروحهما أكبر من اعتمادهم على أصليهما.

ومع أن الإمام الشاطبى والإمام ابن الجزرى - رحمهما الله - قد اختصر كل منهما قصيدته من الأصل، وصرّحاً بذلك في الشاطبية والدرّة، إلاّ أنهما خرّجا في بعض المواضع عن الأصل أو زادا عليه. كذلك خرج كلٌّ من الإمام الدانى والإمام ابن الجزرى في بعض المواضع عن طرق التيسير وطرق التحرير.

وقد تعرّض بعض العلماء لأوجه الخلاف من الشاطبية، وإفراد الأوجه الصحيحة التى تجوز بها القراءة، والأوجه التى لا تجوز بها القراءة من طرقها، منهم شيخ المحققين<sup>(١)</sup> الإمام محمد المتولى - رحمه الله - واختصر تحريراته شيخ القراء الأسبق حسن بن خلف الحسينى، بأن أفرد نَظْمًا لتحريرات الشاطبية اختصره من «فتح الكريم» للمتولى، وجعله خاصًا بالشاطبية دون أن يتعرض لأوجه الطيبة وأسماء ب «فتح البرية».

(١) أى في عصرنا هذا.

إلا أن المتتبع للخلاف المزوي عن الأئمة يجد أن كثيراً من مواضع الخلاف لم تُحَرَّر في كتاب لأحد من العلماء، وهي تُقرأ بالوجهين دون تحديد للوجه الصحيح. واغتر البعض بقول المحقق في «النشر»: (وكلا الوجهين صحيح، وبهما قرأت). ولا يلزم من صحة الوجهين أن تصحَّ القراءةُ بهما جميعاً من طرق التيسير أو التحبير، وإن جازت القراءة بهما من طرق النشر الأخرى.

فمثلاً تقليل (التوراة) عن قالون لا يصحُّ من طريق التيسير، وليس من طريق ابن نشيط عن قالون المسندة في التيسير<sup>(١)</sup>. كما أن قراءة (إبراهام) في سورة البقرة «بالألف» طريق الرملى عن الصورى عن ابن ذكوان، وليس لابن ذكوان من طريق النقاش عن الأخفش إلا الياء كالجماعة، وهو طريق التيسير<sup>(٢)</sup>. ومع ذلك نجد القراء يتلون (التوراة) بالوجهين، بالفتح والتقليل لقالون، و(إبراهام) في سورة البقرة بالألف أو الياء لابن ذكوان، وهم معذورون في ذلك، إذ أخذوا بالوجهين من الشاطبية في قراءة (التوراة) لقالون وقراءة (إبراهام) لابن ذكوان في البقرة، لأنهما ذكرا بالوجهين في الشاطبية دون ترجيح للوجه الصحيح الذي هو قراءة الداني بسنده في رواية قالون ورواية ابن ذكوان في التيسير.

وقلَّ من العلماء من تعرَّض لمثل هذه المواضع ونبه عليها في تأليف مستقل، اعتماداً على أن الشاطبية تندرج طرقها تحت طرق الطيبة التي حررها كثير من العلماء.

فأحببت أن أجمع لطلبة علوم القراءات ما اشتهر من أوجه الخلاف المروية عن القراء العشرة والمذكورة في الشاطبية والدرة، وأبين ما تصحَّ القراءة منها من طرق الكتابين، فهو الوجه الراجح في الأداء، وأعنى به الوجه الذي قرأ به الداني على شيخه في كل رواية، وأسند هذه الرواية في التيسير عن القراء السبعة. وكذا الوجه الذي قرأ به ابن الجزري على شيخه في كل رواية للأئمة الثلاثة المتممين للعشرة، وأسند هذه الرواية في التحبير.

وقد ذكرنا آنفاً أن الداني وابن الجزري قد خرج كل منهما في كتابه عن طريقه المسند فيه في بعض المواضع، فكان تتبعنا للوجه المقدم في الأداء من كتب الداني الأخرى، مثل: «المفردات»، و«جامع البيان»، وكذا كتاب «النشر في القراءات العشر» للإمام ابن الجزري. وكان في كتاب «قواعد التحبير لطيبة النشر» للشيخ محمد محمد جابر - رحمه الله - وكتاب

(٢) النشر ج٢، ص ٢٢١.

(١) النشر ج٢، ص ٦١، ط. دار الفكر.

«فتح القدير شرح تنقيح التحرير» لشيخنا الأستاذ عامر بن السيد عثمان<sup>(١)</sup> - بفضل الله سبحانه - إرشادنا للوجه الراجح في الأداء من بين ما اشتهر من أوجه الخلاف عن الرواة. والحاصل أن الرد إلى الأصل هو أفضل السبل للأمن من خلط طريقين بآخر، فإن ذلك حرامٌ على سبيل الرواية، أو مكروهٌ كراهة تحريم، كما حققه أهل الدراية، انظر مقدمة «عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن» للإمام الأزميري<sup>(٢)</sup>. لذا، فإننا تتبعنا في هذه الرسالة الأوجه الراجحة في الأداء حسب السند المروى عن الأئمة في كل رواية من طريق التيسير أو التحرير اللذين هما أصل الشاطبية والدرة، وبيئنا ماخرج فيه الداني أو الشاطبي أو ابن الجزرى عن طرقهم، حتى يلتزم القارئ بالرواية الصحيحة من طريق واحد لكل راوٍ. فالرد إلى الأصل هو الأرجح في الأداء، وكلُّ أحدٍ يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا المعصومين بالوحي من الرسل والأنبياء. وقد أسمينا هذا التأليف بـ «الرسالة الغراء في الأوجه الراجحة في الأداء». أسأل الله تعالى أن ينفع بهذه الرسالة كما نفع بأصولها، وإنى لسائل أخاً انتفع بشئٍ منها، أن يدعو لمحزرها ومصححها، إن وجد خطأ فيها أن ينبه عليه ويلتمس لمحررها عذراً.

ولا يفوتنى في هذا المقام أن أذكر الجهد الطيب الذى بذله فضيلة الشيخ عبد الرازق السيد أحمد البكرى في تصحيح هذه الرسالة لتصحيح - بإذن الله - مرجعاً وفاقاً في أوجه الأداء الراجحة من طرق التيسير والتحرير. وقد أتبعنا الرسالة بقصيدة تلخص مسألتها، وأسميناها: «القصيدة الحسنة». وإنى إذ أبرأ من حولى وقوتى، أردُّ الفضل كله لله وحده الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله، وأسأله - جلت قدرته - أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه تعالى، بعيداً عن شوائب السمعة والرياء، وأن يجعله لنا ذخراً يوم المعاد. وبالله التوفيق، وهو الهادى إلى سبيل الرشاد. ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم.

كتبه بفضل الله وتوفيقه / على بن محمد توفيق النحاس

خادم القرآن الكريم

(١) كان شيخنا رحمه الله إماماً وحجة في علوم القراءات، وقد قرأت بين يديه بالقراءات العشر ما عدا قراءة خلف العاشر، وقد اختير رحمه الله شيخاً للمقارئ المصرية، وكان أحد الذين تولوا مراجعة مصحف المدينة في مجمع الفهد لطباعة المصحف بالمدينة المنورة، وتوفى في آخر رمضان عام ١٤٠٨هـ ودُفن بالقيع، جزاه الله خير الجزاء.

(٢) «عمدة العرفان» للإمام الأزميري ط. مكتبة الجندي بتحقيق الشيخ / محمد محمد جابر والشيخ أحمد عبد العزيز الزيات، ص ٤٤.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# مَقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ

الحمد لله رب العالمين، أحمده سبحانه وأشكره، وأتوب إليه واستغفره. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ومصطفاً، الذي كان خُلِقَته القرآن تَلَقَّاه من لدن حكيم عليم، وبلغه كما أنزل إليه من ربه، فتلقاه الصفة من أصحابه وبلغوه إلى من بعدهم، يتلقاه جيل من بعد جيل حتى وصل إلينا عذباً سلسلاً. فصلوات الله وسلامه وتحياته ورحمته وبركاته على خاتم أنبيائه ورسوله، وعلى صحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد.. فهذه هي الطبعة الثانية من كتاب «الرسالة الغراء» في الأوجه الراجحة في الأداء، الذي بيّن الوجه المختار فيما ذكر من الخلاف عن القراء العشرة ورواتهم حسب السند المروى في كل رواية من طرق كتاب «التيسير» للداني وكتاب «التحبير» لابن الجزري. وحينما صدرت الطبعة الأولى تلقاها وتقبلها بعض القراء بقبول حسن وعملوا بمقتضاها، وتوقف فيها البعض بدعوى أنهم لم يقرأوا من الشاطبية والذرة إلا بالأوجه كلها. وقد صحت عن تلقؤها، ولا يجوز لهم ترك ما اعتادوا عليه والقوه؛ لأنهم بذلك يكونون قد تركوا أوجهاً قد قرءوا بها وأقرءوا بها وعهد إليهم بها.

وأقول لهؤلاء، إن الشاطبية في أصلها تليخيصٌ لكتاب «التيسير» إذ قال الإمام الشاطبي - رحمه الله -

(وَيَ نُشْرَهَا التَّيْسِيرُ رُؤْمْتُ اِخْتِصَارَهُ)

ثم زاد عليها رحمه الله أوجهاً ليست في التيسير فقال (وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِشَفْرِ قَوَائِدِ). فيكون ما زاد على طرق التيسير، لا يصح أن يؤخذ به من طرق الشاطبية؛ لأن طرق الشاطبية هي طرق التيسير. وإنما يؤخذ بما زاده الشاطبي على التيسير من طرق النشر بشروطه المعتبرة، بحيث لا يخلط بينها وبين طرق التيسير. وتأكيداً لما سبق ذكره، فإن العلماء قد حققوا بعض المواضع التي زادها الإمام الشاطبي على أصله ويثبتون أنه لا تصح القراءة بها من طريق الشاطبية التي هي ملخص التيسير. وأذكر هنا بعض الأمثلة لذلك:

١- قال الإمام الشاطبي في باب الإمالة: (وَحُلْفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَزْرِ حُصْلاً) وظاهر كلامه الحُفُّ في الإمالة في «الناس» المجرور عن أبي عمرو من الروايتين. والصحيح الذي

حققه العلماء هو الإمالة للدورى والفتح للسوسى. فالخلاف فيه موزع<sup>(١)</sup>، لأن الداني قد ذكر في التيسير أن الإمالة في ﴿الداس﴾ المجرور من طريق قراءته على أبى طاهر في قراءة أبى عمرو - وهو طريق الرواية عن الدورى في التيسير. فلا يجوز فيه الفتح للدورى أو الإمالة للسوسى، لأن ذلك يقتضى خلاف الطريق الذى في التيسير.

٢- قال الإمام الشاطبى في باب الإمالة: (وقد فحّموا التنوين وقفاً ورققوا) وهذا يقتضى الوقف على نحو ﴿مستى﴾ بالإمالة أو بالفتح لمن مذهبه الإمالة في ذوات الياء. قال العلماء إن هذا مذهب نحوى لا أدائى لا يؤخذ به، فلا خلاف في إمالته وقفاً كما لا خلاف في فتحه في الوصل مع التنوين<sup>(٢)</sup>.

٣- قال الإمام الشاطبى في باب الإمالة:

وَقَبِلَ السُّكُونُ الرَّأْمِلَ فِي (صَفَا يَدٍ) بِخُلْفٍ وَقَلَّ فِي الّهْمَزِ خُلْفٌ بَقِيَ صَلَاً

وهذا يقتضى الخلاف عن السوسى في إمالة الراء أو فتحها وصلأ في نحو ﴿راى القمر - راى الشمس﴾ مما اتصل بساكن. ولكن الذى حققه العلماء هو فتح الراء وصلأ. كذلك لا يجوز الإمالة في الهمزة كما يقتضيه ظاهر النص، فلا يجوز فيه إلا فتح الراء والهمزة وصلأ عن السوسى وإمالة الراء دون الهمزة لشعبة، قال صاحب النشر عن ذلك إنه انفراد للشاطبى عن أبى بكر بالخلاف في إمالة الهمزة وعن السوسى بالخلاف في إمالة فتحة الراء وفتحة الهمزة جميعاً، وذكر أن ذلك لا يصح من طريق الشاطبية والتيسير<sup>(٣)</sup>.

تلك بعض أمثلة قليلة، وإن أردت المزيد فاعلم أن هناك أمثلة أخرى حققها العلماء وذكروا أنها لا تصح من طرق الشاطبية التى هى طرق التيسير مثل: إدغام ﴿يعذب من يشاء﴾ [آخر البقرة] لابن كثير<sup>(٤)</sup>، وإبدال ﴿هلوتكم﴾ في موضعى البقرة للسوسى<sup>(٥)</sup>، وإبدال همزة ﴿ائمة﴾ ياء محضة<sup>(٦)</sup>، وإمالة ﴿دى﴾ للسوسى<sup>(٧)</sup>، وإمالة الياء من ﴿كعبص﴾ للسوسى، والتقليل لقالون في الهاء والياء<sup>(٨)</sup>، والخلاف في إلحاق الياء في ﴿كجدونى﴾ في

(١) البدور الزاهرة ص ٢٦ - إتحاف فضلاء البشر ج١، ص ٢٨٢ - التيسير ص ٥٢ - النشر ج٢، ص ٦٢.

(٢) (النشى) ج٢، ص ٧٥. (٣) (النشى) ج٢، ص ٤٦، ٤٧.

(٤) (البدور الزاهرة) ص ٦٠ - (النشى) ج٢، ص ١٠.

(٥) (البدور الزاهرة) ص ٣٢ - (النشى) ج١، ص ٣٩٣.

(٦) (البدور الزاهرة) ص ١٣٤ - (النشى) ج١، ص ٣٧٨، ٣٧٩.

(٧) (البدور الزاهرة) ص ١٨٩ - (النشى) ج٢، ص ٤٤.

(٨) (البدور الزاهرة) ص ١٩٨ - (النشى) ج٢، ص ٦٧، ٦٩.

الأعراف لهشام، فإن طريقه يقتضى إلحاقها وجهاً واحداً<sup>(١)</sup>، والفتح فى بىاء ﴿هشبر عبىءى﴾ بالزمر للوسوسى<sup>(٢)</sup>، فإن طريقه لا يقتضىها ولا يجوز أن يُقرأ بها من طريقه، وذكر الإسكان لهشام فى ﴿بىوضه لكم﴾ بالزمر فإنه ليس من طريق الحرز<sup>(٣)</sup>، وتشديد تاءات البزى فى ﴿ومنون﴾ بآل عمران، و﴿تفكهن﴾ بالواقعة<sup>(٤)</sup>، والقصر فى ﴿انظا﴾ للبزى فى القتال<sup>(٥)</sup>، والخلاف فى التاء أو البىاء فى ﴿لبنذر﴾ بالأحقاف للبزى أيضاً<sup>(٦)</sup>، والصحيح التاء. والخلاف فى ضم التاء فى ﴿هبت لك﴾ ببوسف عن هشام. فهو خروج عن طريقه، وليس له إلا فتح التاء<sup>(٧)</sup>، وغير ذلك من الأمثلة كثر.

وقد ذكر العلماء فى هذه الأمثلة وغيرها أن الشاطبى رحمه الله قد خرج عن طريق التيسير الذى هو أصله. وأن ما ذكره ليس من طريق التيسير وإنما هو من طرق أخرى ليست فى التيسير، فلا ينبغى أن يُقرأ به من طريق الشاطبية، لأن أصل طريقها هى طرق التيسير.

إذن قد وضع لنا العلماء ميزاناً صحيحاً للقراءة؛ فإن ما خرج فيه الشاطبى عن طرق التيسير لا يُقرأ به من طرق الشاطبية، وكان ينبغى أن يُطبَّق هذا الميزان على كل مواضع الخلاف. ولكنى لم أجد فيما أعلم، إلا ما ذكرت، وبقي كثير من مواضع الخلاف لم تحقق، فصارت تُقرأ بالخلاف المذكور من الشاطبية دون أن يُمحصَّ الخلاف فيها.

لهذا كان هذا التأليف تَمَّةً لتحقيق هؤلاء العلماء، حتى لا يتم خلط طرق الشاطبية التى هى طرق التيسير نفسها بالطرق الأخرى الزائدة عنها والتى زادها الشاطبى - رحمه الله. وأحسب أن الإمام الشاطبى - رحمه الله - لم يغفل هذه الدقائق، فقد ذكر - رحمه الله - فى باب الهمزتين المفتوحتين من كلمة عن ورش:

(وقل ألقا عن أهل مصر تبدلت لورش وفى بغداد يُزوى مسهلاً)

- (١) (البدور الزاهرة) ص ١٢٧ - (النشر) ج ٢، ص ١٨٤، ١٨٥.
- (٢) (البدور الزاهرة) ص ٢٧٥ - (النشر) ج ٢، ص ١٨٩.
- (٣) (البدور الزاهرة) ص ٢٧٤ - (النشر) ج ١، ص ٣٠٨.
- (٤) (البدور الزاهرة) ص ٧٠، ٣١٢ - (النشر) ج ٢، ص ٢٣٥.
- (٥) (البدور الزاهرة) ص ٢٩٧ - (النشر) ج ٢، ص ٣٧٤.
- (٦) (البدور الزاهرة) ص ٢٩٤ - (النشر) ج ٢، ص ٣٧٣.
- (٧) (البدور الزاهرة) ص ١٦١ - (النشر) ج ٢، ص ٢٩٤، ٢٩٥.

ومعنى كلامه رحمه الله أن طريق التيسير عن ورش وهو عن أهل مصر يقتضى إبدال الهمزة الثانية من نحو ﴿ءانذرتهم﴾ ألفاء، أما تسهيل الثانية فهو رواية البغداديين عن ورش، وهى ليست من طرق التيسير. فالأخذ بالوجهين معاً لورش من طريق الشاطبية والتيسير خطأ، وهو خلطُ طريقِ بطريق، وهذا لا يجوز روايةً ولا أداءً. كما أن علماءنا - رحمهم الله - لم يغفلوا عن ذلك، فلقد كنت أقرأ بين يدي أستاذنا الشيخ عامر بن السيد عثمان - رحمه الله - برواية خلف عن حمزة سورة النجم، ولما وصلت إلى قوله تعالى: ﴿وكم من ملك في السموات لا تغنى شفاعتهم شيئاً﴾، وقفت على (شيئا) بالإبدال والإدغام ﴿شيئاً﴾، فردت على هذا الوجه وقال: بل أقرءه بالنقل ﴿شيئاً﴾. ولما وصلت إلى قوله تعالى: ﴿وان لظن لا يغنى من الحق شيئاً﴾ وقفت أيضاً بالإبدال والإدغام، فردته على وقال: بل أقرءه بالنقل ﴿شيئاً﴾. وعجبت من ذلك، لأن الكتب مُطبَّقة على جواز الوجهين لخلف عن حمزة في الوقف على ﴿شيئاً﴾. وكان هذا أول خيطٍ جعلنى أتبع مواضع الخلاف في الشاطبية، فوجدت أن الداني - رحمه الله - قد قرأ على أبى الحسن في رواية خلف عن حمزة بالنقل، ولم يقرأ بالإبدال والإدغام إلا على أبى الفتح. وهذا يقتضى أن يكون طريق الرواية عن خلف عن حمزة من التيسير هو النقل في ﴿شيئاً﴾ وفقاً. وطريق الرواية عن خلاد وهو من قراءة الداني على أبى الفتح يقتضى الإبدال والإدغام وفقاً. ومن هنا علمت لماذا أمرنى الشيخ - رحمه الله - بالنقل، وردت على الإبدال والإدغام... ثم بقيت مدةً طويلة أبحث مواطن الخلاف أحققها من طرق الداني في التيسير وطرق ابن الجزرى في التحبير.

وقد كنت أرجو أن أعرض ما كتبته وما حققته على شيعى الأستاذ عامر بن السيد عثمان، ولكن حالت بيننا الأسفار ويُعد الدمار ثم توفى - رحمه الله - ولم أعرض عليه شيئاً من ذلك. فعرضت ما حققته على شيعى الأستاذ عبد الرازق السيد أحمد البكرى - رحمه الله - فسُرَّ به سروراً عظيماً وأقره، وقال: ذلك الذى ينبغى أن يؤخذ به، وأمرنى أن أقرأ بين يديه القرآن العظيم من أوله إلى آخره بالقراءات العشر المتواترة من طرق التيسير والتحبير اللذين هما أصل الشاطبية واللدرة على هذه الأوجه الراجعة في الأداء، بل أسرَّ الشيخ إلى بشيء آخر، وشدَّد فيه، وهو أنه طلب منى تنقيح كتاب البدور الزاهرة للشيخ عبد الفتاح القاضى - رحمه الله - على هذه الأوجه الراجعة، ليكون ذلك تيسيراً على المبتدئين حتى يلتزموا بطريق واحدٍ فلا تتشعب بهم الطرق. وإنى لأرجو أن يبسر الله ذلك إن شاء الله تعالى.

همسةٌ أخيرةٌ أهمس بها في أذن الذين يعترضون على هذه الأوجه، أقول لهم: لو أن راويًا

من رواة الأحاديث - أسند حديثين إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم اتضح أنه قلب الإسناد فأسند الحديث الأول بسند لا يصح إلا للحديث الثاني وأسند الحديث الثاني بسند لا يصح إلا للحديث الأول، إذاً لتعرض لانتقاد شديد من علماء الحديث ولردوا عليه الإسناد - بل ردوا عليه الحديثين لعدم صحة السند بسبب خلط طريقين بآخر. وقصة اختبار علماء بغداد للإمام البخارى معروفة مشهورة، إذ عمدوا إلى جعل متن كل حديث إلى إسناد لا يُروى به حتى عدوا مائة حديث - فكان يقول في كل مرة يُعرض عليه الحديث: لا أعرفه، ثم صحح لهم الأسانيد بأن أسند لكل متن من المتون إسنادَه الذى ينبغى أن يُروى به، فأقرؤوا له بالحفظ ودانوا له بالفضل. أقول: إذا كان هذا هو شأن الإسناد وخطورته، وإذا كان علماء الحديث يعنون به كل هذه العناية، أفلا يكون الإسناد في رواية كتاب الله تعالى أشد ضرورة وأعظم خطراً. فإن خلط الطرق بعضها ببعض ينسب القراءة لغير من تحملها رواية، لذلك كانت عناية العلماء بتحرير الطرق والروايات في قراءة كتاب الله من أعظم وأدق ما يُكتب في علوم القراءات. وحسبك في ذلك متنُ فتح الكريم ومتن عَزَّو الطرق للإمام المتولى - رحمه الله - ومتن التحرير للشيخ محمد جابر - رحمه الله - وهى تحريرات لطرق طيبة النشر للإمام ابن الجزرى.

وانى لأرجو بهذا التحرير لأوجه الشاطبية والدرة أن أكون قد أسهمت بشيء في هذا العلم العزيز حتى يتم التيسير على طلاب القراءات. لقد هالنى بعض ما قرأت من تشعب الأوجه التى أخذها بعض العلماء من شروح الشاطبية وعدوها من طرقها، مثل ما ذكره من أوجه قراءة قوله تعالى: ﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وأعدنا للكافرين عذاباً مهيباً﴾ فعدوا لورش أربعة وعشرين وجهاً تاتى من ضرب وَجْهَيْ الطول والتوسط في ﴿شيئاً﴾ في وَجْهَيْ الفتح والتقليل في ﴿القريبى﴾ فتكون أربعة، تضرب في وَجْهَيْ التقليل والفتح في ﴿الجارى﴾ فتكون ثمانية، ثم تضرب في ثلاثة أوجه ﴿ما آتاهم﴾ وهى التوسط والطول والقصر، فتكون أربعة وعشرين وجهاً.

إن الطالب المبتدئ لا يتحمل أداء كل هذه الأوجه، كما أنها لا تؤخذ من أصل الشاطبية وهو التيسير، فالتيسير لا يمتثل إلا وجهاً واحداً وهو التوسط في ﴿شيئاً﴾ مع تقليل ﴿القريبى﴾ وتقليل ﴿الجارى﴾ والتوسط في ﴿ما آتاهم﴾. وباقى الأوجه صحيحة في نفسها، ولكنها لا تؤخذ من طريق الشاطبية الذى هو طريق التيسير، بل تؤخذ من طرق النشر، ناهيك عن عشرات الأوجه في ﴿ءالنسن﴾ موضعى يونس.

إن ما زاده الإمام الشاطبى على التيسير، لم يلزمنا به، ولا ينبغى لنا أن نلزم الطالب

المبتدئ في دراسة القراءات به، وإنما علينا أن نسلك الطريق الأصلي الذي اعتمد عليه الشاطبي في كل رواية وهو طريق التيسير، حتى إذا اتقن القراءات من طريق واحد لكل رواية، دفعنا إليه الطيبة وتحريراتها في مرحلة لاحقه، وسيكون من بينها ما زاده الشاطبي على أصله.

فإن كنتُ قد أصبت فيما كتبتُ، فليلِّهِ الحَمْدُ والمِنَّةُ، وإن أكنُ أخطأتُ في ذلك فالتمسُ من يجد في كتابي خطأً أن يُصلحه وأن ينبِّه عليه كما قال الإمام الشاطبي - رحمه الله - .

وإن كانَ حَزَقُ فادْرِكْهُ بِفَضْلَةٍ مِنْ الحِلْمِ ولْيُضِلِّحْهُ مَنْ جَادَ مَقُولاً

اسأل الله تعالى أن ينفعنا بما علمنا، وأن يرشدنا إلى الحق وإلى طريق مستقيم.

وإن يباعد بيننا وبين الرياء والسمعة، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد أشرف خلق الله اجمعين.

كتبه

على محمد توفيق النحاس

المجاز بالقراءات العشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## سَنَدُ رِوَايَتِهِ لِلْقُرْآنِ الْعَظِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى علي بن محمد توفيق النحاس: هذه طرق إسناد روايتي للقرآن العظيم:

١- قرأت القرآن العظيم بالقراءات العشر المتواترة من طريق كتأبني «نيسير» و«التحبير» اللذين هما أصلا الشاطبية والدرة، وعلى الأوجه المقدمة في الأداء من طرق الكتابين علي شيوخ الأستاذ عبد الرازق السيد أحمد البكري عن شيخه محمد سليم جبيل عن شيخه إبراهيم سعيد عن الشيخ محمد محمد العناني عن الشيخ حسن الجريسي عن الشيخ محمد المتولى شيخ الإقراء. وقرأ الشيخ المتولى علي الشيخ أحمد الدرّي التهامي عن الشيخ أحمد سلمونه عن السيد إبراهيم العبيدي عن الشيخ عبد الرحمن الأجهوري عن الشيخ أبي السّماح البقري عن الشيخ محمد بن القاسم البقري الكبير عن الشيخ عبد الرحمن اليمنى عن والده الشيخ شحاذه اليمنى عن الشيخ أحمد الطبلاوي عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن الشيخ الرضوان العقبى، وكذا عن الشيخ أبي الطاهر إبراهيم العقيلي الشهير بالنويرى. وقرأ العقبى والنويرى علي شيخ الإسلام شمس الدين محمد بن محمد (ابن الجزرى المتوفى عام ٨٣٣هـ) وأسانيده متصلة إلى القراء العشرة ومنهم إلى النبي - صلى الله عليه وسلم.

٢- كما قرأت القرآن العظيم علي شيوخ عبد الرازق البكري المذكور، وقرأ هو علي شيخه أحمد عبد المنعم الأشموني، وهو علي العلامة الشيخ أحمد الزيات، وهو علي الشيخ عبد الفتاح الهندي، وهو علي الإمام الشيخ محمد المتولى الذي تقدّم سنده.

٣- كما قرأت علي شيخ الإقراء الأستاذ عامر بن السيد عثمان، عن شيخه همام قطب، عن الشيخ علي سبيع عبد الرحمن، عن الشيخ حسن الجريسي، عن الإمام المتولى. كما قرأ شيوخ الأستاذ عامر المذكور علي الشيخ علي سبيع عبد الرحمن، عن الشيخ الجريسي، عن الشيخ محمد المتولى، وقد تقدم سنده.

٤- كما أجازنى والدى الشيخ محمد توفيق النحاس - رحمه الله - بالقرآن العظيم بسنده عن شيخه محمد بخيت المطيعى مفتى مصر فى عصره، عن أبى عبد الله بن أحمد عيش المالكى الأزهرى، عن شيخه محمد الأمير الصغير، عن والده وشيخه محمد الأمير الكبير صاحب الثبت الشهير، عن الإمام محمد الحسن السمنودى عن شيخه نور الدين على الرمبلى المالكى، عن الشيخ محمد القاسم البقرى الكبير، عن الشيخ عبدالرحمن اليمنى، عن والده الشيخ شحاذه اليمنى، عن الشيخ أحمد الطبلاوى، عن الشيخ زكريا الأنصارى، عن العلامة النويرى، عن الإمام محمد الجزرى، وهذا من أعلى الأسانيد اليوم، إذ بينى وبين ابن الجزرى ثلاثة عشر شيخًا. والله أعلم.

## «فصل» التعريف بكتاب التيسير ومؤلفه

كتاب «التيسير» ألفه الإمام الحافظ أبو عمرو الداني في القراءات السبع، وضمنه من الروايات ما اشتهر على نحوٍ من الإيجاز بطريق واحد لكل رواية.

والإمام الداني هو: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي مولاهم القرطبي، الإمام العَلَم. المعروف في زمانه بابن الصَّيْفِي. سُمِّي «الداني» لنزوله بدانية بالأندلس. وُلد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة (٨٣١هـ)، وقرأ بالروايات على أئمة أربعة، وهم شيوخه الذين أسند إليهم طرقه في التيسير:

١- خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن خاقان المصري؛ أخذ عنه الداني رواية ورش. توفي عام اثنين وأربعمائة ٤٠٢هـ.

٢- أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي، وكان من كبار المقرئين بمصر. روى عنه الداني في التيسير رواية حفص عن عاصم، ورواية خلف عن حمزة. توفي بمصر سنة تسع وتسعين وثلاثمائة ٣٩٩هـ.

٣- أبو الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الحمصي المقرئ الضرير؛ توفي بمصر سنة إحدى وأربعمائة ٤٠١هـ. روى عنه الداني روايات قالون وقتيل والسوسي وهشام وشعبة وخلاد، وقراءة الكسائي برواية أبي الحارث، ورواية الدوري.

٤- عبد العزيز بن جعفر، ويعرف بأبي القاسم الفارسي أو ابن أبي غسان؛ قرأ عليه الداني روايات البزى عن ابن كثير، والدوري عن أبي عمرو، وابن ذكوان عن ابن عامر. وتوفي عام ٤١٢هـ.

وكان أبو عمرو الداني أحد الأئمة في علوم القرآن ورواياته وتفسيره، وكان جيد الضبط والحفظ، مالكياً، مُجَاب الدعوة. وتوفي في (دانية) عام أربع وأربعين وأربعمائة، وله مؤلفات عديدة في علوم القرآن، أشهرها كتاب التيسير<sup>(١)</sup>. ولم يكن في عصره ولا بعده من المغاربة من يضاويه في قوة حفظه وحسن تحقيقه.

(١) له (المفردات) أيضاً، وجامع البيان. وفي الرسم كتاب (المقنع)، وهو من أشهر كتب الرسم التي يعتمد عليها، وله في نقط المصحف كتاب (المُحَكَّم).

## «فصل»

### التحريف بالشاطبية ومؤلفها

الشاطبية هي قصيدة «جزز الأمانى ووجه التهاني» ألفها الإمام الشاطبي اختصارًا لكتاب (التيسير) للداني، وزاد عليه بعض الأوجه التي ليست من طريقه. والإمام الشاطبي هو: أبو محمد وأبو القاسم - القاسم بن فيزة بن خلف بن أحمد الرُّعيني الشاطبي، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ٥٣٨هـ، بشاطبية بالأندلس، وأتقن القراءات بالمغرب، ثم استوطن مصر، فألف قصيدته الشهيرة «حرز الأمانى»، كما ألف «عقيلة أتراب القصائد» في الرسم، وأبدع فيهما وأوجز. ولقد انتهت إليه رئاسة الإقراء بمصر، وذاع صيته بعد أن أصبح علامة منقطع النظر، وكان موصوفًا بالعبادة والزهد. وتوفى عام (٥٩٠هـ) تسعين وخمسمائة هجرية، ودفن بجوار جبل المقطم بالقاهرة.

## «فصل»

### التحريف «بتبوير التيسير» و «المدة» ومؤلفها

● «تجوير التيسير» ألفه المحقق ابن الجزرى، زاد فيه على التيسير قراءات الأئمة أبى جعفر ويعقوب وخلف من طريق واحد لكل رواية، فكان متممًا للقراءات العشر. ثم اختصر التحبير في قصيدته «اللذة المضية» على وزن الشاطبية وزوَّجها. والإمام ابن الجزرى هو شيخ القرنين وإمام المحققين، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزرى. وُلد بدمشق عام واحد وخمسين وسبعمائة ٧٥١هـ، ورحل في طلب القراءات إلى المدينة ومصر، وجمع ما صح عنده من القراءات في مؤلفه الفريد «النشر في القراءات العشر» من زهاء ألف طريق صحيح. ألفه بالمدينة في آخريات حياته، ثم ذهب إلى شيراز فتوفى بها عام ثلاثة وثلاثين وثمانمائة ٨٣٣هـ، ودفن بدار القرآن التي أنشأها بعد أن ترك ثروة ضخمة في تحقيق القراءات والروايات والطرق وعلوم القرآن والحديث، وهو الذى يُطلق عليه (المحقق) في أشهر كتب القراءات من بعده. وقد روى المحقق ابن الجزرى عن القراء الثلاثة في التحبير بسند متصل لكل رواية، ففي رواية ابن وردان: اختار طريق الشطوى عن ابن هارون، وهو من كتابي «الموضح» و«المفتاح» لابن خيرون العطار. وفي رواية ابن جاز: قرأ بها من «المستنير» من طريق ابن سوار عن الشرمقاني. وفي رواية رويس عن يعقوب: قرأ بها من «الإرشاد» لأبى العز من طريق الواسطى عن الحمami. وفي رواية إسحاق عن خلف: قرأ بها من «كفاية» سبط الخياط عن السوسنجردي. وفي رواية إدريس: من طريق المطوعى من كتاب «المبهبج» لسبط الخياط، ومن طريق القطيعي من «الكفاية» في القراءات الست.

## نهج الكتاب

## في اختيار الوجه الراجح في الأداء

مداؤنا في اختيار الوجه الراجح في الأداء فيما ورد فيه الخلاف على تتبع السند الذي قرأ به الداني على شيخه في الطريق الذي أسنده في تلك الرواية في التيسير، وكذا سند ابن الجزري في الطريق المسندة في التحبير. وبيئنا المواضع التي خرج فيها كل من الداني وابن الجزري عن طريقيهما، وكذا ما زاده أو خرج به الشاطبي عن طريق التيسير ثم نرد الرواية إلى أصلها.

فمداؤنا تتبع السند وعدم الخروج عنه. ونستثنى من ذلك إذا كان الناقل منفردًا بهذه الرواية دون سائر الناس، فنعتد برواية الجمهور، فمثلًا نقل الشطوي عن ابن هارون في الطريق المسندة في التحبير في رواية ابن وردان: ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكَاحًا﴾ بضم الياء وكسر الراء. وكذلك انفرد في التوبة بقراءة: ﴿سُقَاةَ الْحَاجِّ وَعَمْرَةَ الْمَسْجِدِ﴾ بضم السين وحذف الياء من (سقاية)، وكذا فتح العين وحذف الألف من (عمارة). وهذا الطريق وإن كان طريق التحبير الذي أسنده ابن الجزري فيه، إلا أنه انفرادة خالف فيها سائر الناس، لذا لم يذكره في «الطَّيِّبَةِ» ولم يعول عليه، فلم نعتبره راجحًا في الأداء، وإنما اعتبرنا رواية الجمهور: (سقاية) و(عمارة) في التوبة، و(لا يَخْرُجُ) بفتح الياء وضم الراء في سورة الأعراف.

## تعريف الخلف الواجب والخلف الجائز

اعلم أن ما نُسب إلى الإمام فهو قراءة، وما نُسب إلى الآخذين عنه ولو بواسطة فهو رواية. وما نُسب إلى من أخذ عن الرواة فهو طريقٌ وإن سَقَلَ. والواجب على القارئ أن يتحرى الطريق الذى يقرأ به عن الراوى عن الإمام، ولا يجوز له خلطُ طريقٍ بآخر، فلو أخلّ بذلك كان قد أخلّ بالنقل الصحيح، وهذا يُعرف بالخلف الواجب.

مثال ذلك: رواية قالون ﴿لَأَهْبَ لَكَ﴾ بمريم بالهمز أو بالياء، فالياء من طريق الحلوانى، ولغير أبى الفتح الذى روى الهمز من طريق أبى نسيط. فمَن قرأ بطريق التيسير يلتزم طريق أبى الفتح عن أبى نسيط، وهو الهمز فى ﴿لَأَهْبَ﴾، ولا تجوز له القراءة بالياء، لأن أبا الفتح رواها بالهمز عن أبى نسيط، ولو فعل ذلك لخلط أحد الطريقين بالآخر<sup>(١)</sup>.

أما خلاف الأوجه الذى يخيّر فيه القارئ، كالوقف على عارض السكون بالطول أو التوسط أو القصر ونحوه، فهو خلاف جائز، ولا حرج على القارئ أن يأتى بأى من تلك الأوجه على سبيل التخيير.

(١) (التيسير) لأبى عمرو الداني ص١٤٨، ط. دار الكتاب العربى. و(النشر) ج٢، ص٣١٧. و(المفردات) ص٤٢، ط. دار القرآن.

## بيان الإسناد إلى القراء السبعة من «التيسير»

### بقراءة الماندي على شيوخه

وهو الإسناد الفخر نأخذ به في مواضع الخلاف

١- قراءة نافع؛ قرأ برواية قالون على شيخه أبي الفتح فارس عن عبد الباقي بن الحسن عن إبراهيم بن عمر عن ابن بويان عن ابن الأشعث عن أبي نشيط عن قالون. وقرأ برواية ورش على خلف بن إبراهيم الخاقاني عن أبي جعفر أحمد بن أسامة التجيبي عن إسماعيل النحاس عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش.

٢- قراءة ابن كثير؛ قرأ برواية البزى على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزى. وقرأ برواية قنبل على أبي الفتح فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين عن ابن مجاهد عن قنبل.

٣- قراءة أبي عمرو؛ قرأ برواية الدورى على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن أبي طاهر عبد الواحد بن عمر عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدورى. ومن رواية السوسى، قرأ بها على أبي الفتح فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين عن أبي عمران موسى بن جرير عن السوسى<sup>(١)</sup>.

٤- قراءة ابن عامر؛ قرأ برواية هشام على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين عن ابن عبيد بن جراح عن الحلواتى عن هشام. ومن رواية ابن ذكوان قرأ بها على الفارسي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان.

٥- قراءة عاصم؛ من رواية شعبة قرأ بها على فارس بن أحمد عن عبد الباقي بن الحسن عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن يوسف بن يعقوب الواسطى عن شعيب الصريفي عن يحيى بن آدم عن شعبة<sup>(٢)</sup>. ومن رواية حفص قرأ بها على أبي الحسن طاهر بن

(١) وذكر فيها أنه قرأ على شيخه أبي الفتح بإظهار الأول من المثليين والمتقارئين وبإدغامه، فدل ذلك على صحة الوجهين عن السوسى، الإدغام أو الإظهار.

غلبون، وقرأ ابن غلبون على محمد بن صالح الهاشمي عن الأشناني عن عبيد بن الصباح عن حفص.

٦- قراءة حمزة: قرأ برواية خلف على أبي الحسن طاهر بن غلبون عن الجرتكي عن ابن بويان عن إدريس بن عبد الكريم (قبل أن يُقْرَىء باختیار خلف) عن خلف. ومن رواية خلاد؛ قرأ بها على أبي الفتح فارس عن عبد الله بن الحسين عن ابن شَبَّوْذ عن ابن شاذان عن خلاد.

٧- قراءة الكسائي؛ من رواية أبي الحارث قرأ بها على أبي الفتح فارس بن أحمد عن عبد الباقي بن الحسن عن زيد بن علي عن أحمد البَطِّي عن محمد بن يحيى المعروف بالكسائي الصغير عن أبي الحارث.

ومن رواية الدوري قرأ بها على أبي الفتح فارس عن عبد الباقي بن الحسن عن ابن الجَلَنْدِي المؤصِّل عن جعفر بن محمد عن الدوري<sup>(١)</sup>.

---

(١) وذكر طريقاً آخر، عن فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين عن أحمد بن يوسف القافلاتي عن الصريفي عن يحيى بن آدم عن أبي بكر (شعبة) عن عاصم.

(٢) انظر الإسناد المتقدم في كتاب التيسير للإمام أبي عمرو الداني. ط دار الكتاب العربي، من ص ١٠ إلى ص ١٦.

## بيان الإسناد في تدبير التيسير

بقراءة ابن الجزري على شيوته

وهو الإسناد الذي نأخذ به في مواضع الخلاف

١- قراءة أبي جعفر؛ قرأها من رواية ابن وردان على أبي عبد الله النحوي عن محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري على الكمال إبراهيم التميمي على أبي اليمن الكندي عن ابن خيرون العطار البغدادي عن عبد السيد بن عتاب عن أبي طاهر الحلبي عن أبي الفرج الشطوي عن أبي بكر بن هارون عن الفضل بن شاذان عن الحلواني عن قالون عن ابن وردان.

ومن رواية ابن جواز قرأها على أبي عبد الله محمد الحنفى عن محمد الصائغ عن أبي إسحاق بن فارس عن أبي اليمن عن سبط الخياط عن أبي طاهر بن سوار عن الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني عن أبي بكر الأصفهاني عن الخرقى عن محمد بن جعفر الأشناني عن ابن شاکر عن أبي سهل الطيّان عن أبي عمران البزاز عن ابن رزین عن الهاشمی عن إسماعيل بن جعفر عن ابن جواز. وهي في كتاب الموضح لابن خيرون في رواية ابن وردان، وفي المستنير لابن سوار في رواية ابن جواز.

٢- قراءة يعقوب؛ قرأ برواية رويس على عبد الرحمن البغدادي عن محمد بن أحمد المصري عن إبراهيم بن أحمد الإسكندري عن زيد بن الحسن عن عبد الله بن علي البغدادي عن أبي العز القلانسي عن الواسطي عن الحمامي عن النخاس عن الثمار عن رويس. وقرأ برواية روح على محمد بن أحمد عن أبي عبد الله الصائغ عن أبي إسحاق الدمشقي عن زيد بن الحسن عن محمد بن علي عن أبي طاهر بن سوار عن أبي القاسم المسافر بن أبي الطيب البصري عن ابن خشنام عن أبي العباس التميمي عن ابن وهب عن روح. وهي في الإرشاد لأبي العز في رواية زونيس وفي المستنير لابن سوار في رواية روح.

٣- قراءة خلف العاشر من رواية إسحاق؛ قرأها على أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عبد الخالق المصري عن الكمال بن فارس عن زيد بن الحسن عن هبة الله أحمد بن الطبري عن أبي بكر الخياط عن أبي الحسين السوسنجردى عن أبي عمر الطوسي عن إسحاق

الوراق عن خلف. ومن رواية إدريس قرأ بها على عبد الرحمن الواسطي عن محمد بن عبد الخالق المعدل عن إبراهيم بن أحمد عن أبي اليمن عن أبي محمد سبط الخياط، وقرأ بها على الإمامين الجليلين؛ الشريف عبد القاهر العباسي وأبي المعالي ثابت البقال. وقرأ عبد القاهر على المطوعي، وقرأ أبو المعالي على القاضي أبي العلاء الواسطي. وقرأ الواسطي بها من الكتاب على القطيعي. وقرأ كل من المطوعي، والقطيعي، على إدريس عن خلف<sup>(١)</sup>. وهي في المبهج من طريق المطوعي، وفي كفاية السبط من طريق القطيعي.

---

(١) انظر الإسناد المتقدم في كتاب تحبير التيسير للإمام ابن الجزري ط. دار الكتب العربية لبنان من ص ٢٢ إلى ص ٢٧.

## بيان الخلاف عن الرواة

### في مسائل الأصول، والراجح منها في الأداء

#### «فصل» في الاستعاذة، وفيها مسائل

١- ذكر الدائي في التيسير أن المستعمل عند الحذّاق من أهل الأداء في لفظها هو «واعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، دون غيره؛ لموافقة الكتاب والسنة، ثم قال: «وبذلك قرأت وبذلك أخذ». وقال المحقق في النشر: «إن دعوى الإجماع على هذا اللفظ دون غيره مشكّلة، والظاهر أنه المختار؛ فقد ورد هذا اللفظ والزيادة عليه والنقص». ثم قال: «ولا ينبغي أن يُعدل عمّا ورد عن السلف الصالح، فإنما نحن مُتَّبِعُونَ لا مُبْتَدِعُونَ». وقال الجعبري في شرح الشاطبية عند قوله:

..... وإن تَزِدْ لربك تنزيهاً فلست تجَهِّلاً

«هذه الزيادة وإن أطلقها فهي مقبّدة بالرواية». ونقول: إنه مع ثبوت الزيادة على تلك الصيغة، فالأولى الاقتصار على لفظها الوارد في سورة النحل؛ إذ بها قرأ الدائي ورجحها، فهو الوجه المقدم في الأداء<sup>(١)</sup>.

٢- ذكر الدائي أنه لا يعلم خلافاً بين أهل الأداء في الجهر بالإستعاذة، إلا ما رواه عن حمزة أنه كان يجهر بها أوّل القرآن ويخفيها بعد ذلك من رواية خلف عن سليم عن حمزة. وذكر أن خلافاً كان يميز الجهر والإخفاء جميعاً، ومن يتبع رواية الإخفاء عن حمزة يجد أنها في النشر من رواية أبي العباس المهدوي والخزعي عن الحلواني، ورواية إبراهيم بن زبى عن سليم، ورواية محمد بن لاحق عن سليم. وكل هذه الطرق وغيرها من نُقِلَ عنهم الإخفاء في التَّعَوُّذ في قراءة حمزة، ليست من طرق التيسير. كذلك ذكر الدائي أن رواية الإخفاء أيضاً وردت عن إسحاق المسيبي عن نافع، وليست من طرق التيسير أيضاً. لذلك فالأولى والأرجح في الأداء، الجهر بالتَّعَوُّذ لجميع القراء بما فهم نافع وحمزة. وقد أشار الشاطبي إلى ضعف رواية الإخفاء، بقوله:

☆ وإخفاؤه فصلٌ أباهُ وعائنا ☆<sup>(٢)</sup>

(١) النشر جا ص ٢٤٣. التيسير ص ١٦ - ١٧. (٢) النشر جا ص ٢٥٢ - ٢٥٣. التيسير ص ١٧.

٣- ذكر المحقق في النشر أنه لا بد من تقييد الجهر، فَيُسْتَحَبُّ الإخفاء إذا كان القارئ يقرأ سرّاً أو كان خالياً، سواء قرأ سرّاً أو جهراً، أو كان في الصلاة، أو وسط جماعة يتدارسون القرآن ولم يكن هو المبتدئ بالقراءة. وفيما عدا ذلك يُسْتَحَبُّ الجهر بالتَّعَوُّذِ، وعليه جرى العمل بين أهل الأداء<sup>(١)</sup>.

٤- قال في النشر: «ظاهر كلام الدائي - رحمه الله - وَضَلُّ الاستعاذة بالبسملة ونقل قول ابن الباذش (وأما في مذهب من لم يُسَمِّ فالأشبه عندي أن يسكت عليها ولا يصلها بشئ من القرآن، ويجوز وصلها)<sup>(٢)</sup> وحقق ذلك صاحب «غيث النفع»، فأفاد أنه لا يجوز الوصل إذا بدأ بلا بسملة، بنحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ﴾، لما في ذلك من البشاعة من وصل الرجيم باسم الله العظيم، وهو قولٌ وجيه. والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

---

(١) النشر جا ص ٢٥٤.

(٢) (النشر) جا ص ٢٥٧.

(٣) (غيث النفع) ص ٢٥ يمامش شرح ابن القاصح، ط. الحلبي.

## فلا البسملة، وفيها مسائل

١- اختار الداني في مذهب ورش وأبي عمرو السكت بين السورتين، وكذا في مذهب ابن عامر أيضاً. وروى عن ابن مجاهد أنه كان يرى السكت والوصل لهم بلا بسملة. وقد أخذ شراح الشاطبية من قول الشاطبي رحمه الله:

..... وَصِلْ وَاشْكُتْ (كُلُّ) (جَلَابِءَ) (حَضَلَا)

ولا نصن كلاً حَبْ وَجَهَ ذَكَرْتَهُ وَفِيهَا جِلَافٌ (جِيْدَةٌ) وَاضِحَ الطَّلَا

أخذوا بالأوجه الثلاثة لهم: السكت والوصل بلا بسملة. ثم وجه البسملة بين السورتين على أن الجيم ليست رمزاً من (جيدة)، ومن اعتبرها رمزاً لورش أخذ له بالأوجه الثلاثة المذكورة، وأخذ بوجهي السكت والوصل لأبي عمرو وابن عامر. وعند التحقيق نجد أنه ينبغي أن لا يؤخذ لورش بغير السكت من طريق التيسير؛ إذ نص عليه فيه. وبه قرأ الداني على جميع شيوخه في رواية ورش، كما جاء في النشر<sup>(١)</sup>.

أما السوسى فلا يؤخذ له من التيسير بغير السكت أيضاً فيه قرأ الداني على أبي الفتح، وهو شيخه الذي نقل عنه رواية السوسى عن أبي عمرو في التيسير<sup>(٢)</sup>.

أما الدورى فينبغي أن يؤخذ له بالوصل بين السورتين بلا بسملة، لأن الداني قرأ بذلك على شيخه الفارسي عن أبي طاهر، وهو طريقه المسندة في التيسير عن الدورى<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان الداني قد خيّر في كتابه «المفردات» بين الوصل والسكت، فإن الخلاف مؤرّع كما علمت من قراءته للسوسى بالسكت، وقراءته للدورى بالوصل.

وأما ابن عامر فقد ذكر المحقق في النشر أنه لا يؤخذ له بغير السكت من التيسير. وفي ذلك نظر؛ لأن الداني ذكر في المفردات البسملة بين السورتين لابن عامر من قراءته على أبي الفتح والفارسي، وقد قرأ على الأول برواية هشام، وعلى الثاني برواية ابن ذكوان. وقد ذكره أيضاً المحقق نفسه في تحبير التيسير<sup>(٤)</sup>، فقال: (إن هذا من المواضع التي خرج بها عن

(١) (التيسير) ص ١٨، و(النشر) جا ص ٢٦١. (٢) (النشر) جا ص ٢٦٠ - ٢٦١، (المفردات) ص ١٢١.

(٣) (تحبير التيسير) ص ٣٩، ط. دار الكتب العلمية، لبنان. هذا وإذا كان الداني قد خيّر بين البسملة وعدمها لابن عامر في التيسير، فإن سند قراءته على مشايخه في الروايتين عن ابن عامر يقتضى البسملة «النشر» جا، ص ٢٦٠ وقد ذكر ذلك في (جامع البيان). (مخطوط بدار الكتب المصرية رقم الميكروفيلم ٤٦٧٦) - المفردات ص ١٨١ - مخطوط بدار الكتب ميكروفيلم (٢٩٥٤).

طريق الكتاب). أى أن اختيار الدائي السكتَ عن ابن عامر مع كونه قد قرأ له بالبسملة على شيخه من الروایتين - خروجُ منه عن طريقه المسندة في التيسير عن كل منهما - فالأولى والراجح في الأداء أن يؤخذ لابن عامر بالبسملة بين السورتين من الروایتين جميعاً. ٢- وأما يعقوب، فاختار له المحقق في تحبير التيسير السكتَ، ولم يذكر غيره، إلا أنه سكت في الدرّة عن ذكر يعقوب، فأوهم ذلك أن له من الأوجه مثل ما لأبى عمرو، وهى الثلاثة التى تؤخذ من شروح الشاطبية. غير أنه ذكر في النشر أن صاحب «الكفاية والإرشاد» وهو أبو العز، وصاحب «المستنير» وهو ابن سوار قد قطعاً ليعقوب بالسكت<sup>(١)</sup>، ولما كانت رواية رويس المسندة في التحبير من طريق أبى العز، قرأ بها على الواسطى، ورواية روح قرأ بها ابن سوار على أبى القاسم المسافر بن أبى الطيب، فينبغى أن يقرأ ليعقوب من الروایتين بالسكت بين السورتين بلا بسملة، وهو الراجح في الأداء من طريق التحبير. ومما سبق فإنه يؤخذ بالسكت لكل من ورش والسوسى ويعقوب، ويؤخذ بالوصل لدورى أبى عمرو مثل حمزة، ويؤخذ بالبسملة لابن عامر من الروایتين، وهذا هو الذى يؤخذ من قراءة الدائي بسنده عن ورش وأبى عمرو وابن عامر ومن قراءة صاحب الدرّة المسندة في التحبير عن يعقوب.

٣- أما ذكرُ التسمية بين المذثر والقيامة، وبين الانفطار والتطيف (المطففين)، وبين الفجر والبلد، وبين العصر والأهمزة، في مذهب من سكتَ، وذكرُ السكت في مذهب من وصل في غيرها من السور، فهو استحباب من الشيوخ كما قال الدائي، وليس في ذلك أثر مروي كما صرح بذلك الدائي في التيسير وفي المفردات في أكثر من موضع. وذكر في المفردات أنه قرأ في مذهب ورش بالتسمية بين السور المذكورة على ابن خاقان، إلا أن لفظه يدلُّ على أن ذلك من قراءة ابن خاقان لا من روايته. وقد قيل في استحباب الفصل بين هذه السور، أن ذلك لِمَا في الوصل من البشاعة من وَضَلَّ المغفرة ب (لا)، ولفظ الجلالة ب (ويل). وردَّه في «غيث النفع» بقوله: (ما ذكره الأولون من البشاعة غير مُسَلَّم، وقد وقع في القرآن العظيم كثيرٌ منه كقوله: ﴿القيوم لا تأخذه﴾، ﴿العظيم لا يحراه﴾، ﴿المسدين ويل يومئذ﴾، وليس بذلك بشاعة ولا سماجة إذا استوفى القارئ الكلام). ثم قال: «فإن البشاعة التى قرئ منها من فصل بالبسملة للساكت في غيرها، وقع في

(١) (النشر) جا، ص ٢٦٠-٢٦١.

مثلاً - بل فيما هو أبشع منها -، إذ لا يخفى على ذى لب أن (الرحيم ويل) أبشع من الصبر ويل».

فالأولى والراجح في الأداء عدم التفرقة بين هذه السور وبين غيرها، قال في النشر، (وهو اختيار الداني). وبذلك نأخذ<sup>(١)</sup>.

٤- أجمع القراء العشرة، سواء منهم من وصل السورة بالسورة بغير بسملة، أو سكت بينهما بلا بسملة، أو سمى بينهما - على الإتيان بالبسملة عند الابتداء بأول كل سورة، سواء كان الابتداء عن قطع. أى ترك للقراءة رأساً، أو عن وقف على السورة السابقة، أى بنية استئناف القراءة.

وذكر المحقق في النشر أن من أسقط البسملة يَعدُّها أشبه بهمزة الوصل، تُسقط في الوصل، وتثبت في الابتداء، فكان لا بد من الإتيان بها في الابتداء؛ لئلا يخالف رسم المصحف. أمّا في سورة براءة فلا يجوز بدؤها بالبسملة؛ للإجماع على حذفها من أولها روايةً ورسمًا، لنزولها بالسيف، أو على أنها مع الأنفال سورة واحدة<sup>(٢)</sup>.  
- وقال الشاطبي - رحمه الله - .

ولا بدُّ منها في ابتداءك سورةٍ سِوَاهَا وفي الأجزاء خَيْرَ مَنْ تَلَا

٥- يجوز الابتداء بأواسط السور مطلقاً - سوى براءة - بالبسملة وعدمها. ونقل المحقق في النشر قول الداني في جامعہ (وبغير تسمية ابتدأت الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذهب الكل، وهو الذي أختار، ولا أمنع التسمية). لذا نختار عدم البسملة وسط السورة عند البدء بالأجزاء؛ لأنها قراءة الداني على شيوخي الذين نقل عنهم طُرُقهم. وهو وإن كان خيراً في التيسير، إلا أن تصرّجه في جامع البيان بالقراءة على شيوخي بغير تسمية في أجزاء السور، يدل على أنه المقدم في الأداء من طُرُقهِ عن القراء السبعة<sup>(٣)</sup>.  
أما أبو جعفر ويعقوب وخلف العاشر، فظاهر النشر يدل على أن ابن الجزري يُجَوِّز لهم البسملة وعدمها في الأجزاء. وقد ذكر أن اختيار البسملة مذهب جمهور العراقيين. وعنهم أسند رواية التحبير عن كل منهم، إلا أن العمل على التحبير لهم حسب ظاهر النشر. والله أعلم.

(١) (النشر) ج١، ص ٢٦١، (التيسير) ص ١٨، (غيث النفع) ص ٣٧٧.

(٢) (النشر) ج١، ص ٢٦٣. (٣) (النشر) ج١، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

## فَنَكَّرَ الْخِلَافَ فِي صَلَاةِ مِيمِ الْجَمْعِ عَنِ الْقَالُونَ

نَصَّ الدَّائِي فِي التَّيْسِيرِ عَلَى الْخِلَافِ لِقَالُونَ فِي صَلَاةِ مِيمِ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ، أَوْ إِسْكَانِهَا حَالًا وَصَلَهَا بِمَا بَعْدَهَا، فَالْآخِذُونَ بِطَرِيقِ التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِبِيَّةِ لَهُمُ الصَّلَاةُ وَلَهُمُ الْإِسْكَانُ، عَمَلًا بِقَوْلِ الشَّاطِبِيِّ:

☆ ..... وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلًّا ☆

غَيْرَ أَنْ الْمَتَّبِعَ لَطَرِيقِ الْإِسْكَانِ عِنْدَ الدَّائِي مِنْ كُتُبِهِ، يَجِدُ أَنَّهُ قَدْ قَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مِنْ طَرِيقِ الْقَرَّازِ عَنِ ابْنِ الْأَشْعَثِ عَنِ أَبِي نَشِيطٍ. كَمَا قَرَأَ الدَّائِي بِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ وَلَكِنْ مِنْ طَرِيقِ الْخَلْوَانِيِّ، وَليْسَا مِنْ طَرِيقِ التَّيْسِيرِ، إِذْ إِنَّ طَرِيقَهُ فِيهِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ بُوَيَّانٍ عَنِ ابْنِ الْأَشْعَثِ عَنِ أَبِي نَشِيطٍ، وَليْسَ فِيهِ إِلَّا الصَّلَاةُ بِالْوَاوِ. وَذَكَرَ فِي الْمَفْرَدَاتِ أَنَّ فَارِسَ بْنَ أَحْمَدَ أَقْرَأَهُ بِالصَّلَاةِ عَنِ الْقَالُونَ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ. فَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ الرَّاجِحُ فِي الْأَدَاءِ مِنْ طَرِيقِ التَّيْسِيرِ عَنْهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

(١) (النشر) جاء، ص ٢٧٣ - (التيسير) ص ١٩ - (المفردات) ص ٣٢. - فريضة الدهر للشيخ محمد إبراهيم سالم، الجزء الأول ص ٢٧.

## الإدغام الكبير، وفيه مسائل:

١- يفهم من إطلاق الداني في «التيسير» للإدغام الكبير في مذهب أبي عمرو أنه من الروايتين. والصحيح أنه من رواية السوسى فقط من طريق التيسير، لأنه ذكر في إسناد قراءة أبي عمرو أنه قرأ بالإدغام في رواية السوسى فقط. وقد أطلق الشاطبى في قصيدته الإدغام عن أبي عمرو ولم يُصرِّح بخلافه. غير أنه صرِّح في باب الهمز المفرد بتخصيصه إبدال الهمز للسوسى، والقاعدة أن الإدغام يكون مع الإبدال، والإظهار يكون مع التحقيق. وبذلك يُؤخذ للسوسى بالإبدال للهمز مع الإدغام الكبير، ويُؤخذ للدورى بالتحقيق في الهمز مع إظهار الحروف، وهما الوجهان اللذان في الشاطبية.

٢- المفهوم من «التيسير» ثلاثة أوجه: الإبدال مع الإدغام، من قوله: (إذا قرأ بالإدغام لم يهزم)، والإظهار مع الهمز من ضده (أى إذا لم يدغم همز)، والإبدال مع الإظهار، من قوله: (إذا أدرج القراءة - أى ولم يدغم - لا يهزم). فتحزَّر لأبى عمرو من التيسير ثلاثة أوجه:

أ - الإدغام الكبير مع إبدال الهمز للسوسى.

ب- الإظهار مع إبدال الهمز للسوسى أيضاً.

ج- الإظهار مع تحقيق الهمز للدورى.

وقد أهمل الشاطبى الوجه الثانى - وهو الإظهار مع إبدال الهمز للسوسى - فنقص وجهاً عن التيسير، والأولى أن يُؤخذ لأبى عمرو بالأوجه الثلاثة المذكورة، إذ صرِّح الداني في التيسير أنه قرأ على فارس بن أحمد في رواية السوسى بإظهار الأول من المثلين والمتقاربين وإدغامه. وصرِّح في كتاب المفردات بتخصيص السوسى بوجه الإظهار مع الإبدال، ولم يذكر وجه الإدغام مع الإبدال عنه رغم شهرته، وقال: (وإنما لم نذكره هنا، لأن الطالبين لمذهبه قلماً يقرءون به، لصعوبته وتشابيه، فلا يضبطه إلا من تفرَّس في القراءة وتعمَّق في العربية)<sup>(١)</sup>.

(١) (التيسير) ص ١٢، (النشر) ج ١، ص ٢٧٦، (المفردات) ص ١٦٧، قال الإمام المتولى في كتابه (عزو الطرق):

ونصَّ في التيسير أن ابن العلاء أدغم بالخلاف حيث أهدلا

٣- رَوَى الْوَجْهَانُ، الْإِظْهَارَ وَالْإِدْغَامَ عَنِ السُّوسَى فِي كُلِّ مَوْضِعٍ حُذِفَ فِيهِ حَرْفُ الْعَلَّةِ مِنْ أَجْلِ الْجُزْمِ وَهُوَ «وَمَنْ يَبْتِغِ غَيْرَ»، «يَجْلُ لَكُمْ»، «وَإِنْ يَكْ كَاذِبًا» وَالْوَجْهَانُ جَيِّدَانِ جَائِزَانِ لِمَنْ يَأْخُذُ بِطَرِيقِ التَّيْسِيرِ. وَقَرَأَ بِهِمَا الدَّائِي<sup>(١)</sup>.

٤- رَوَى الدَّائِي إِدْغَامَ «آل لُوطٍ» فِي مَوَاضِعِهِ، وَحَكَى عَنِ ابْنِ مَجَاهِدِ الْإِظْهَارَ. إِلَّا أَنَّهُ صَرَّحَ بِأَنَّهُ قَرَأَ عَلَى شَيْوْخِهِ بِالْإِدْغَامِ. وَذَكَرَهُ الْمُحَقِّقُ فِي النُّشْرِ، فَالْأَوَّلَى إِدْغَامُهُ لِمَنْ يَقْرَأُ لِلْسُّوسَى بِالْإِدْغَامِ مِنَ التَّيْسِيرِ<sup>(٢)</sup>.

٥- رَوَى الدَّائِي فِي التَّيْسِيرِ إِدْغَامَ (هُوَ) الْمَضْمُومِ هَاوُهُ فِي الْوَاوِ بَعْدَهَا نَحْوَ «هُوَ وَالْمَلَانِكَةُ» وَحَكَى عَنِ ابْنِ مَجَاهِدِ الْإِظْهَارَ، وَصَرَّحَ بِأَنَّهُ قَرَأَ فِيهِ بِالْإِدْغَامِ، وَرَجَّحَهُ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِدْغَامِ نَحْوَ «يَأْتِي يَوْمٌ» الْمَجْمَعِ عَلَى إِدْغَامِهِ، قَالَ فِي النُّشْرِ: «هُوَ رِوَايَةُ ابْنِ جَرِيرٍ عَنِ السُّوسَى». أَيْ طَرِيقِ التَّيْسِيرِ. فَالْأَوَّلَى إِدْغَامُ هَذَا الْفَصْلِ لِمَنْ يَقْرَأُ لِلْسُّوسَى بِالْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ. هَذَا وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ إِذَا سَكَنْتِ الْهَاءُ مِنْ نَحْوِ «فَهْوٌ وَلِيهِمْ» فِي إِدْغَامِهِ لِمَنْ يَقْرَأُ بِالْإِدْغَامِ لِلْسُّوسَى<sup>(٣)</sup>.

٦- «اللائي يئسن» (بِالطَّلَاقِ) ذَهَبَ الدَّائِي إِلَى إِظْهَارِهِ وَجْهًا وَاحِدًا عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عَمْرٍو؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا (اللائي) بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ الْهَمْزِ. فَحُذِفَتِ الْيَاءُ تَخْفِيفًا فَصَارَتِ (اللاءِ) كَقِرَاءَةِ الْقَالُونَ وَمِنْ مَعَهُ، ثُمَّ أَبْدَلَتِ يَاءٌ سَاكِنَةً بَعْدَ الْهَمْزِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسِ (اللائي)؛ فَالْقِيَاسُ أَنْ تُسَهَّلَ بَيْنَ بَيْنٍ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الدَّائِي فِي التَّيْسِيرِ أَنَّ الْبَدَلَ عَارِضٌ، فَلَمْ يُجَوِّزْ إِدْغَامَهَا، وَعَضَّدَ ذَلِكَ بِمَا لَحِقَ الْكَلِمَةَ مِنَ الْإِعْلَالِ، فَلَوْ أَدْغَمْتَ لَاجْتِمَاعِ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَ إِعْلَالَاتٍ<sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا طَرِيقُ التَّيْسِيرِ فِيهَا، فَقَدْ رَوَاهَا الدَّائِي عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَابْنِزِي بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ، وَزَادَ الشَّاطِبِي وَجْهَ تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ بَدَلًا مِنَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ. هَذَا فِي الْوَصْلِ. أَمَّا فِي الْوَقْفِ فَبِالْيَاءِ السَّاكِنَةِ مَعَ الْمَدِّ الْمَشْبَعِ قَبْلَهَا، وَيَجُوزُ لِمَنْ سَهَّلَ الْهَمْزَةَ الْوَقْفُ بِتَسْهِيلِهَا بِالرُّومِ مَعَ الْمَدِّ أَوْ الْقَصْرِ قَبْلَهَا.

إِلَّا أَنَّ الدَّائِي قَدْ صَرَّحَ فِي (الْمَفْرَدَاتِ) أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ بِتَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ، وَقَرَأَ بِإِبْدَالِهَا يَاءً عَلَى الْفَارْسِيِّ، فَمِنْ ذَلِكَ نَأْخُذُ أَنَّ الْوَجْهَ الرَّاجِحَ فِي الْأَدَاءِ تَسْهِيلَ الْهَمْزَةِ وَصَلًّا

(١) (التيسير) ص (٢١ - ٢٢) - (النشر) ج١، ص ٢٨١ - ٢٨٢.

(٢) (النشر) ج١، ص ٢٨٥ - (التيسير) ص ٢٢.

للسوسى، وإبدالها ياء ساكنة للدورى، وكذا للبرى، وعلى وجه إظهار الياء الساكنة وصلأ لابد من سكتة لطيفة عليها، وهو الرَّاجح فى الأداء. ورجح بعضهم الإدغام، وجعلوه من باب الإدغام الصغير، لأن الياء الأولى ساكنة والثانية متحركة. وهو اختيار أبى شامة<sup>(١)</sup>. فالخاص أن الراجح فى الأداء هو تسهيل الهمزة وصلأ للسوسى، وإبدالها ياء ساكنة للبرى ودورى أبى عمرو، وذلك فى سورة الأحزاب وسورة الطلاق، ويزاد السكت على ياء (اللانى ينسن) بالطلاق وصلأ للدورى والبرى مع المد المشبع.

٧- ﴿طَلَقْتَن﴾ بالتحريم، ذكر الخلاف فيه صاحب التيسير وقال إنه قرأه بالإدغام. قال، أخذ ابن مجاهد بالإظهار. واختار الإدغام لأنه اجتمع فيه ثقل الجمع وثقل التأنث، فالأخذ للسوسى بالإدغام أولى فى الأداء فى هذا الحرف. قال الشاطبى: (قل أحق)<sup>(٢)</sup>.

٨- ﴿الزَّاسُ شَيْبًا﴾ ذكر الخلاف فيه صاحب التيسير وقال إنه قرأه بالإدغام فهو المقدم فى الأداء، لأن رواية الإظهار عن السوسى فيه من طريق ابن حبش وليست طريق التيسير<sup>(٣)</sup>.

٩- ﴿جِثَّتْ شَيْفًا﴾: قرأه الداني بالإظهار، لأنه منقوص العين كما نص عليه فى التيسير، إلا أنه ذكر أن أبا الفتح أقرأه إياه بالإدغام لقوة الكسر. وحيث أن قراءة الداني المتصلة السند للسوسى من قراءته على أبى الفتح، فإن الوجه الراجح هو الإدغام<sup>(٤)</sup>.

١٠- يروى عن السوسى فى إدغام التاء وجهان فى ﴿ءات ذا القربى﴾. و﴿ءاتوا الزكوة ثم﴾ و﴿وَحَمَلُوا التَّوْزَةَ ثَم﴾. و﴿ولتات طائفة﴾ - قال الداني: (وقرأته بالوجهين) وبهما نأخذ، أى الإدغام والإظهار<sup>(٥)</sup>.

١١- فإذا كان الحرف المدغم قبله ساكنٌ صحيحٌ قالوا إن الإدغام عسير، فمال أكثر المتأخرين إلى الإخفاء بمعنى اختلاس الحركة وهو الرُّوم فى نحو ﴿خذ العفو وامر﴾ من بعد ظلمه ﴿المهد صبيًا﴾ ﴿العلم مالك﴾ ﴿الخذل جزاء﴾، قال المحقق فى النشر: (فكان الآخذون بالإدغام الصحيح فيه قليلون) ثم قال: (والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء

(١) (النشر) ج١، ص ٤٠٤ - ٤٠٥ - (المفردات) ص ١٥٤.

(٢) (التيسير) ص ٢٢ - ٢٦ - (النشر) ج١، ص ٢٨٦.

(٣) (النشر) ج١، ص ٢٩٢.

(٤) (النشر) ج١، ص ٢٨٨.

(٥) (التيسير) ص ٢٢ - ٢٦ - (النشر) ج١، ص ٢٨٧، ٢٨٨.

الأئمة من أهل الأداء)، لذلك نأخذ بالإدغام الصحيح لأنه الأولى والمقدم في الأداء<sup>(١)</sup>. بقى بعد ذلك قول الشاطبي - رحمه الله:

وإدغام حرفٍ قبله صح ساكنٌ عسيرٌ وبالإخفاء طبق مَفصِلاً

وقد رده في غيث النفع عند قوله تعالى: ﴿شهر ومضان﴾ فقال، (الإدغام هو الحق الذي لا مرية فيه) ورجحه على الإخفاء فقال، «الجمع بين الساكنين جائز لورود الأدلة القاطعة بذلك، فما من قارئ من القراء السبعة إلا قرأ به في بعض المواضع. وورد عن النبي ﷺ: «نغما (بإسكان العين) المال الصالح للرجل الصالح»<sup>(٢)</sup>.

ونقل صاحب (إتحاف فضلاء البشر) قول ابن الحاجب في الرد على النحويين: (فليس قولهم بحجة إلا عند الإجماع، ومن القراء جماعة من أكابر النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم).

ثم قال: (وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى لأنهم ناقلوها عن من ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة. وما نقله النحويون آحاد. ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر، فكان الرجوع إليهم أولى) وهذا يرجح ما ذكرناه من أن الأولى هو الإدغام الصحيح<sup>(٣)</sup>.

١٢- ذكّر خلاد الخلاف في إدغام ﴿فالمملقيات ذكراً﴾ ب (المرسلات) و﴿المغيرات صبحاً﴾ ب (العاديات) وذلك في قول الشاطبي - رحمه الله: (وخلادهم بالخلف فالمملقيات فالمغيرات في ذكراً وصبحاً فحصولاً).

ولم يذكر الداني في التيسير خلافاً، لأنه قرأ على أبي الفتح في رواية خلاد بالإدغام وجهاً واحداً كما أوضحه في المفردات، وذكره المحقق في النشر. وهذا طريق التيسير الراجح في الأداء الذي ينبغي الأخذ له به<sup>(٤)</sup>.

١٣- روى ابن الجزري في تحبير التيسير الخلاف عن رويس في إدغام مواضع (جعل) الثمانية بالنحل وموضع ﴿لا يبيك لهم﴾ بالنمل و﴿إنه هو﴾ الأربعة في النجم ومواضع

(١) (النشر) ج١، ص ٢٩٩ - (غيث النفع) ص ١٥١ - ١٥٤ - (إتحاف فضلاء البشر) ص ١٢٧، ط. عالم الكتب.  
(٢) (رواه أحمد في مسنده، والبخاري في كتاب الأدب المفرد من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه).  
(٣) (إتحاف فضلاء البشر) ص ١٢٧، ج١، ط. عالم الكتب.  
(٤) (التيسير) ص ٨٥ - (المفردات) ص ٢٤٥ - (النشر) ج١، ص ٣٠٠.

البقرة ﴿لذهب بسمعهم﴾ و﴿الكتاب بأيديهم﴾ و﴿الكتاب بالحق﴾ في أول مواضعه، وهو الذى - بعده ﴿وان الذين اختلفوا﴾ ونظم ذلك في الدرّة فقال:

..... جعل خلف ذا ولا

بنحل قبل مع أنه النجم مع ذهب كتاب بأيديهم وبالحق أول  
والصحيح أن طريق الدرّة عن النخاس عن التمار فيه الإدغام من جميع طرقه في مواضع  
(جعل) الثمانية، و﴿لا قبل لهم﴾، وموضع البقرة ﴿لذهب بسمعهم﴾، والموضعين الآخرين  
من النجم وهما ﴿وانه هو اغنى واقنى وانه هو رب الشعري﴾ كما أفاد ذلك المحقق نفسه في  
النشر؛ فلا خلاف له في هذه المواضع من طريق التحبير أو الدرّة - أما الموضعان الأولان من  
النجم وهما قوله تعالى: ﴿وانه هو اضحك وابكى، وانه هو امات واحيا﴾ والكتاب بالحق في أول  
مواضعه وهو قوله تعالى: ﴿ذلك بان الله نزل الكتاب بالحق﴾ فالراجح فيها الإدغام لأنها في  
الإرشاد لأبى العز عن النخاس. وطريق التحبير منه قرأ به أبو العزّ على أمى على الواسطى  
عن الحمّامى<sup>(١)</sup>.

أما موضع البقرة ﴿الكتاب بأيديهم﴾ فرواية أبى العز في الكفاية الإدغام. كذلك يدغم  
﴿العذاب بالمغفوة﴾. والموضعان يرويهما صاحب الإرشاد من طريق القاضى أبى العلاء  
بالإدغام. وليس الإدغام من طريق الحمّامى الذى هو بالتحبير. فالراجح فيهما الإظهار من  
طريق الدرّة والتحبير. وإن كان النص في الدرّة بخلافه.

بقى موضع آخر لم يذكره في التحبير ولا في الدرّة وهو ﴿جهنم مهاده﴾ بالأعراف، ورواية  
النخاس فيه من غير طريق الكارزنى الإدغام. فهو أخرى أن يكون في التحبير والدرّة، لأنها  
طريقه في رواية رويس، فنأخذ له فيه بالإدغام. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

ومما سبق فإنه يؤخذ لرويس بالإدغام بلا خلاف في مواضع ﴿جعل﴾ الثمانية بالنحل  
و﴿لا قبل لهم﴾ بالنمل، وموضع البقرة ﴿لذهب بسمعهم﴾ ومواضع النجم الأربعة ﴿وانه  
هو﴾ - وكلنا موضع ﴿الكتاب بالحق﴾ في أول مواضعه بالبقرة، والراجح الإظهار لرويس من  
طريق التحبير في موضع ﴿الكتاب بأيديهم﴾ في البقرة، ويزاد له الإدغام من طريق التحبير في  
موضع الأعراف ﴿جهنم مهاده﴾، والله أعلم.

(١) (النشر) ج١، ص ٣٠١.

(٢) (النشر) ج١، ص ٣٠١ - فريدة الدرر ص ٤٧٩، ج١.

١٤- ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنُ﴾ بيوسف: روى عن أبى جعفر إدغامه إدغاماً تاماً بغير إشارة، وأما الباقون فلهم وجهان: هما الرّوم أو الإشمام. أما الرّوم فهو المقدم في الأداء، إذ لم يذكر في التيسير سواه، وعبر عنه بالإشمام المجازى<sup>(١)</sup> فقال: (أن يشار بالحركة إلى النون لا بالعضو، فيكون ذلك إخفاءً لا إدغاماً صحيحاً، لأن الحركة لا تسكن رأساً بل يضعف الصوت بها فيفصل بين المدغم والمدغم فيه) وهذا الوصف الذى ذكره الداني لا ينطبق إلا على الرّوم، وتارة يعبر عنه بالإخفاء أو الإشمام المجازى، إلا أنه ليس الإشمام المعروف، لأنه لم يتم معه إدغام. أما الإشمام الحقيقى وهو الوجه الثانى فهو ضم الشفتين حالة إدغام النون الأولى في الثانية إدغاماً صحيحاً دون أن يظهر أثر الضم في النطق، واختاره المحقق في النشر.

ومع أن الوجهين صحيحان مقروء بهما، إلا أنه ينبغي لمن يقرأ بمضمون التيسير أن يلتزم الرّوم بشرط نقله عن الحذاق من أهل الأداء. وقد قدم الرّوم الشاطبى فقال: (وتأمننا للكل يخفى مفضلاً) فهو الراجح في الأداء عنده أيضاً، وعبر عن الوجه الآخر بقوله: (وأدغم مع إشمامه البعض عنهم) وهو مذهب بعض أهل الأداء. مثل ابن مجاهد - لذلك نأخذ للقراء السبعة بالرّوم وجهاً مقدماً في الأداء ولأبى جعفر بالإدغام المحض دون إشارة.

وأما يعقوب وخلف فنأخذ لهما بالإشمام لأن ابن الجزرى قد اختاره في النشر، فهو المقدم من طرقة عنهما... والله أعلم.

(١) (التيسير) ص ١٢٧ - (النشر) جاء، ص ٣٠٤ - (فتح القدير) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص ١١٩  
وقال الإمام المتولى فى فتح الكرم،

وفى النشر تأمنا عن الحرز رومه وختار داني درى من تأملا

## الخلاف في هاء الكناية، وفيه مسائل

١- ذكر الخلاف لهشام في الشاطبية في ﴿يُؤَدُّهُ﴾ معاً بآل عمران ﴿وَدُونَهُ مِنْهَا﴾ في موضعي آل عمران وموضع الشورى، و﴿وَدُونَهُ﴾ / و﴿نصله﴾ في النساء، فله فيها الوجهان القصر والإشباع، كما يؤخذ من قوله (وفي الكل قَصْرُ الهاء بأن لسانه بِخُلْفٍ)، ولكن القصر وحده هو المذكور في التيسير. وقد نص الداني في المفردات أنه قرأ على أبي الفتح بالقصر من طريق الحلواني على هشام، فلا بد من قصر الباب وجهاً واحداً. قال في النشر: ولم يذكر في التيسير سواه. وعلى هذا نأخذ لهشام بالقصر في هذه المواضع كلها<sup>(١)</sup>.

٢- أما ﴿هَالَفَهُ إِيهِمْ﴾ بالنمل، و﴿ويقفه﴾ بالنور، فظاهر التيسير فيهما الإشباع عن هشام لأنه لم يذكر فيهما الاختلاس إلا عن قالون<sup>(٢)</sup>، وذكر بعده (وقرأ الباقون بصلتها)<sup>(٣)</sup> فاندرج معهم هشام. لكنه ذكر في موضع ﴿يؤدُّه﴾ بآل عمران<sup>(٣)</sup> القصر للحلواني في الباب كله - وهو ظاهر النشر<sup>(٣)</sup> فيكون القَصْرُ هو الراجح في الأداء فيهما. ويكون الإشباع من زيادات الشاطبي.

٣- ذكر الداني في التيسير وجهين عن خلاد في ﴿ويقفه﴾ بالنور، الإسكان، والصلة. وتبعه الشاطبي بقوله، (حمى صفوه قوم بِخُلْفٍ). وذكر في النشر أن وجه الإسكان قرأ به الداني على أبي الفتح، فهو أرجح الوجهين والمقدم في الأداء، ونص عليه في المفردات<sup>(٤)</sup>.  
٤- ﴿ومن ياتنه مؤمناً﴾ أطلق الخلاف فيه في التيسير عن قالون، فله القصر أو الصلة، وتبعه الشاطبي بقوله، (وفي طه بوجهين بجلا)، ولكن قراءة الداني في هذا الحرف على أبي الفتح بالصلة، فهو الراجح في الأداء لقالون<sup>(٥)</sup>.

هذا ولا ينبغي أن يؤخذ لهشام في ﴿ياتنه مؤمناً﴾ بطة بغير الصلة، إذ لا قصر فيه، وهو

(١) (النشر) ج١، ص ٣٠٧ - (التيسير) ص ٨٩ - (المفردات) ص ٢٢٤ - (وشرح تنقيح التحريف) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص ٨٦ طبعة الشمري.

(٢) (التيسير) ص ١٦٣.

(٣) (التيسير) ص ٨٩ - (المفردات) ص ٢٢٤ - (النشر) ج١، ص ٣٠٦.

(٤) (النشر) ج١، ص ٣٠٧ - (المفردات) ص ٣٤٥.

(٥) (النشر) ج١، ص ٣١٠ - (المفردات) ص ٤٣ - (التيسير) ص ١٥٢.

مستثنى من قول الشاطبي: (وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف) لأن المجمع عليه عن هشام من طريق التيسير هو الصلة فقط<sup>(١)</sup>.

٥- قوله تعالى: ﴿يُوضِعُهُ لَكُم﴾ بالزمر. روى الدائي فيه الاختلاس والإسكان عن هشام، وقدم الاختلاس<sup>(٢)</sup>، ثم ذكر أن الإسكان قرأ به على أبي الفتح، فأوهم ذلك أنه طريقه، وليس كذلك كما حققه ابن الجزري في النشر بأنه وجده منصوصاً عليه في جامع البيان أن الإسكان من طريق الخراساني عن ابن خليع عن مسلم بن عبيد الله عن أبيه عن الحلواني، وليس ذلك طريق التيسير، فالراجح فيه لهشام هو القصر لا غير<sup>(٣)</sup>.

أما الدوري فذكر له الإشباع والإسكان، ولكن الراجح فيه الإشباع لدوري أبي عمرو، إذ أنها قراءة الدائي بطريق أبي الزعراء وهي طريق التيسير<sup>(٣)</sup>.

٦- روى عن ابن جواز القصر في ﴿يَتَقَه﴾ في الدرّة من قوله: (ويتهه جد) ولكن الذي حققه في النشر إشباع كسرة الهاء من طريق ابن رزين عن الهاشمي<sup>(٣)</sup>. وهو طريق التحبير، وقال: ولم يذكر ابن سوار سواه لابن جواز. فالإشباع هو الراجح في الأداء عنه، وقد ذكرنا ذلك لتنبّه على بعض نسخ الدرّة. وقد وقع في النسخ الصحيحة (وامدد جد) وهو الصواب والله أعلم.

(١) (النشر) ج١، ص ٣١٠ - (المفردات) ص ٤٣ - (التيسير) ص ١٥٢.

(٢) (التيسير) ص ١٨٩ - (النشر) ج١، ص ٣٠٨ - (المفردات) ص ١٥٦ - (فتح القدير) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص ٨٨ - وانظر أيضاً (جامع البيان) مخطوط (دار الكتب والوثائق القومية).

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٠٧.

## مسائل الخلاف في المهم والقصر

١- ذكر الدائي في التيسير أربع مراتب للممدود: أولها: طولى لورش وحمزة، ودونهما لعاصم، ودونه للكسائي وابن عامر، ودونهما لأبى عمرو وقالون وابن كثير<sup>(١)</sup>. ولم يتعرض الشاطبي لتلك المراتب وإنما نقل السخاوى عنه أنه كان يقرئ بمرتبتين: طولى لورش وحمزة، ووسطى للباقيين<sup>(٢)</sup>، وقال أنه عدل عن تلك المراتب الأربع لأنها لا تتحقق ولا يمكن في رأيه أن يأتى بها القارئ كل مرة. وأيد ذلك المحقق في النشر. وانتصر للمرتبتين صاحب غيث النفع. إلا أن ابن الجزرى قال<sup>(٣)</sup>: (ولا أمنع تفاوت المراتب) وقال عن مراتب التيسير: (ولا يصح أن يؤخذ من طرقة إلا بأربع مراتب كما نص عليه صاحب التيسير في غيره)<sup>(٤)</sup>، لذلك فالأولى أن نأخذ بالمراتب الأربع المذكورة في التيسير للقراء السبعة ورواتهم حسب ما ذكره الدائي. أما أبو جعفر ويعقوب وخلف فيأخذ لهم صاحب الدرّة بالتوسط عملاً بقوله: (ومدهم وسط). إلا أنه ذكر في تحبير التيسير التوسط وحده عن خلف العاشر<sup>(٥)</sup>، موافقاً للكسائي وابن عامر، وسكت عن أبى جعفر ويعقوب. وذكر بالنشر أنه لو أخذ بتفاوت المراتب فإنه يأخذ بفوق القصر (ثلاث حركات) لمن يقصر المنفصل<sup>(٦)</sup>، فيكون لأبى جعفر ويعقوب وجه فوق القصر، وقد ذكر ذلك العلامة السمنودى في شرح الدرّة فقال: (لكن كلامه في التحبير يفهم تفاوت مراتب التوسط بينهم في المتصل والمنفصل، ويفهم أن أبى جعفر ويعقوب في الضرب الأول (المتصل) في رتبة أبى عمرو، وأن خلفاً في رتبة ابن عامر والكسائي)<sup>(٧)</sup>. فتحصّل أن الأولى الأخذ بتفاوت المراتب الأربع وهى: طولى لورش وحمزة، ثم خمس لعاصم، ثم أربعة للكسائي وابن عامر وخلف، ثم ثلاثة لأبى عمرو وقالون ويعقوب وابن كثير وأبى جعفر، وهو المعبر عنه بفوق القصر. وإذا كان المحقق قد انتصر في النشر للمرتبتين فإنه لم يمنع من الأخذ بتفاوت المراتب وقال: (ولا أردّه، كيف وقد قرأت به على عامة شيوخى وصحّ عندى نصّاً وأداءً عن قلمته من الأئمة)<sup>(٨)</sup>. وإنما فضّل الشاطبي ومن تبعه المرتبتين تيسيراً واختصاراً والله أعلم. غير أن قول المحقق في النشر عن تفاوت المراتب أن ذلك لا يكاد ينضبط<sup>(٩)</sup>، فيزد عليه أن المحقق نفسه قد روى تفاوت الممدود ولم يمنع من الأخذ بها، فمثلاً

(١) (التيسير) ص ٣٠ - (غيث النفع) ص ٧٣ بهامش شرح ابن القاصح.

(٢) (النشر) ج١، ص ٣٣٤. (٣) (النشر) ج١، ص ٣١٦. (٤) (تحبير التيسير) ص ٥١.

(٥) (النشر) ج١، ص ٣٣٤. (٦) (شرح الدرّة للسمنودى) ص ١٣، ط. الأزهر.

(٧) (النشر) ج١، ص ٣٣٤. (٨) (النشر) ج١، ص ٣٣٣.

أخذ لخصص عن عاصم في المنفصل بالقصر وفوق القصر، والتوسط وفوق التوسط، كما روى له في المتصل التوسط وفوق التوسط والإشباع، وأمكن ضبطها وتحريها من كل طرقة التي ذكرها عن حفص، وكذلك أمكن تحريه المراتب المتفاوتة لغير حفص بدقة من طرق النشر. والله أعلم.

٢- روى الشاطبي الخلاف عن الدوري عن أبي عمرو وعن قالون في قصر المنفصل أو مده فقال: (فإن ينفصل فالقصر بادره طالبًا بخلفهما). والمتبع لطرق التيسير يجد أن أبا عمرو الداني لم يذكر فيه لدوري أبي عمرو سوى مد المنفصل، وذلك لقراءته في رواية أبي عمرو على الفارسي بمد المنفصل وعلى أبي الفتح بقصر المنفصل، فتعين لدوري أبي عمرو مد المنفصل والمتصل، وتعين للسوسي قصر المنفصل ومد المتصل، لأن طريق قراءته للدوري عن الفارسي وطريقه في رواية السوسي من قراءته على أبي الفتح - وهما في المرتبة سواء (فوق القصر)<sup>(١)</sup>.

٣- وأما قالون فقد ذكر له الخلاف صاحب التيسير في مد المنفصل وتبعه الشاطبي، ولكن قصر المنفصل هو الذي قرأ به الداني على أبي الفتح وهو طريقه في رواية قالون، أما رواية مد المنفصل لقالون فلم يقرأ بها الداني إلا على أبي الحسن كما ذكر ذلك في المفردات. فتعين أن يكون قصر المنفصل لقالون هو الراجح في الأداء لمن يقرأ بمضمون التيسير<sup>(٢)</sup>.

٤- للقراء عند الوقوف على السكون العارض نحو ﴿العلمين﴾ ثلاثة مذاهب: (١) الإشباع لاجتماع الساكنين اعتنادًا بالعارض. (٢) والتوسط لمراعاة اجتماع الساكنين وملاحظة كونه عارضًا. (٣) والقصر لعدم الاعتداد بالساكن العارض، وقد أخذ الشاطبي بالوجهين الأول والثاني دون الثالث وقال: (وعند سكون الوقف وجهان أصلاً) والأولى الأخذ بالأوجه الثلاثة لكل القراء إلا عند من وسط البتل لورش فلا يجوز معه إلا توسط العارض أو مده. إلا أن الأرجح فيه الإشباع عند ورش، إذ به قرأ الداني على شيخه الحاقاني الذي أسند إليه رواية ورش في التيسير. وقد قلنا بجواز القصر في العارض لغير ورش إذ هو الصحيح والجائز لكل القراء كما حققه في النشر، ولا فرق بين هذا العارض الساكن والمد العارض في الإدغام عند أبي عمرو في نحو ﴿وللت طائفة﴾. فيجوز فيه الأوجه الثلاثة مثل سكون الوقف تماماً<sup>(٣)</sup>.

(١) (التيسير) ص ٣٠ - (التحبي) ص ٥١ - (المفردات) ص ١١٢ - النشر ج١، ص ٣٢١ - ٣٢٢. انظر أيضًا فريدة الدهر ج١، ص ١٤٣.

(٢) (التحبي) ص ٥١ - (المفردات) ص ٣٣ - (النشر) ج١، ص ٣٢١ - ٣٢٢. فريدة الدهر ج١، ص ٢٧.

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٢٥ - ٣٢٦.

٥- روى عن ورش في مد البدل أى إذا كان الهمز قبل حرف المد نحو ﴿أمنا﴾ / اوتوا / إيماناً﴾ ثلاثة أوجه: التوسط والمد المشبع والقصر. والراجح في الأداء عن ورش من طريق التيسير هو التوسط وحده، فليس في التيسير سواه، وعزه الداني إلى أهل الأداء من مشيخة المصريين في رواية أبى يعقوب الأزرق عن ورش وهو طريق روايته في كتابه. أما القصر والإشباع فهما من زيادات الشاطبي على أصله وطريقه<sup>(١)</sup>.

٦- استثنى الشاطبي من مد البدل لورش ﴿يؤاخذكم / ءالنن﴾ موضعى يونس. ﴿وعاداً لأولى﴾ بالنجم وأفهمت عبارته أنه يجوز فيها مد البدل وعدمه لقوله: (وبعضهم يؤاخذكم الآن مستفهماً تلا وعاداً الأولى)، والحق أنه لا يجوز من طريق التيسير مد البدل في يؤاخذكم وبابه. قال المحقق في النشر: (وكان الشاطبي - رحمه الله - ظن بكونه لم يذكر في التيسير أنه داخل في المدود لورش)<sup>(٢)</sup>.

أما الحكم في ﴿ءالنن وعاداً الأولى﴾ لورش فلم يستثنهما الداني في التيسير. وطريقه فيهما توسط البدل. وعلى ذلك يجوز في (ءالنن) موضعى يونس الإبدال لهمزة الوصل التى دخلت عليها همزة الاستفهام قبلها، ويجوز أيضاً تسهيلها، وعلى كل منهما توسط البدل، ويجوز في الألف المبدلة من همزة الوصل المد أو التوسط. والتوسط طريق ابن خاقان كما حرره في النشر، فالراجح هو التوسط أو الطول في الألف حالة الإبدال مع توسط اللام عن ورش وذلك في الوصل، وباقي الأوجه لا تصح إلا من طريق الطيبة، وليست من طريق التيسير. أما حكم (النن) موضعى يونس عند قالون وابن وردان فلهما قصر اللام فقط في الوصل، وعليه يجوز إشباع المد في البدل<sup>(٣)</sup> وقصره، وليس لهما في وجه تسهيل الهمزة إلا القصر للبدل. والله أعلم.

(١) (التيسير) ص ٣١ - (النشر) ج١، ص ٣٣٩.

(٢) (النشر) ج١، ص ٣٤٠.

(٣) لهما الإشباع اعتناداً بالأصل. والقصر لعدم الاعتداد به لزوال سبب المد. هذا وقد منع شيخ شيوخنا العلامة المتولى التوسط في الألف الأولى من ﴿ءالنن﴾ لورش قياساً على تغير السبب وهو السكون من نحو ﴿هم لله﴾ في حالة الوصل، أى لا يجوز سوى الطول والقصر، ومع تقديرنا لهذا التخريج لإماننا المتولى (رحمه الله) والذي ذكره في روضه، نقول إنه بعد ثبوت الرواية عن ابن خاقان بالتوسط في الألف قبل اللام وبعدها فلا دخل فيه للقياس كما قال الشاطبي - رحمه الله،

وما لقياس في القراءة مدخل فلو كان ما فيه الرضا متكفلاً

انظر النشر ج١، ص ٣٥٧ - ٣٥٩.

٧- جرى الخلاف لورش في مد الهمز إذا وقع بعد حرف اللين متصلاً بكلمة واحدة نحو ﴿شئ / كهيفة / سنوء / سوءات﴾، والخلاف دائر بين التوسط والإشباع. إلا أن عبارة الداني في التيسير لا يؤخذ منها سوى التوسط، وهو الذي عبر عنه بالتمكين وارتضاه في هذا الفصل والذي قبله، وبه قرأ الداني على شيخه في رواية أبي يعقوب الأزرق عن ورش. أما في كلمة (سوءات)، فالذي في التيسير توسط الواو مع توسط الهمزة، لأن الداني لم يستثن واو سوءات في التيسير ولا في شيء من كتبه فلا يجوز قصرها من طرفه. لذا فالراجح التوسط فيها. وباقى الأوجه هي من الزيادات التي ليست من طريق التيسير<sup>(١)</sup>.

٨- جرى الخلاف في حرفين لابن كثير ﴿هاتين﴾ بالقصص. و﴿اللذين﴾ بفصلت، فأخذ له بالإشباع والتوسط والقصر. وليس القصر فيهما من طرق الداني. وقد نص في التيسير على تمكين المد فيهما وأحفظهما بباب ﴿اللذان﴾ في النساء و﴿هذُن﴾ في الحج، وليس فيهما إلا الإشباع وجهًا واحدًا، ونص في المفردات على الإشباع فيها جميعًا، وهو الراجح في الأداء. إلا أن عبارة التمكين تفيد التوسط<sup>(٢)</sup>. فالأولى والمقدم في الأداء الأخذ بالإشباع، وكذا بالتوسط في ﴿هاتين﴾ و﴿اللذين﴾ أعنى في حرف اللين قبل النون فيهما، إلحاقاً بوجهي الطول والتوسط في (عين) بفاتحة مريم والشورى، إذ ليس القصر فيها من طرق الداني في التيسير، مع كون الإشباع مفضلاً. قال الشاطبي: (وفي عين الوجهان والطول فضلاً). والله أعلم.

٩- نأخذ بالوجهين التوسط والإشباع في (عين) من فاتحة مريم والشورى لكل القراء ماعدا خلف عن حمزة وحفص عن عاصم. فالأولى أن يؤخذ لهما بالتوسط، لأنه مذهب أبي الحسن بن غلبون، وعنه أخذ الداني قراءته من الروايتين. أما طريق التحبير فيها، فالقصر هو المأخوذ به لكل من أبي جعفر ويعقوب وخلف، لأنه هو المذكور عن ابن خيرون في طريق الشطوى عن ابن وردان، وفي المستنير عن روح وابن جهمز، وفي كفاية أبي العز لرويس، وفي المبهج وكفاية السبط عن خلف، وزاد أبو العز توسط (عين) لرويس من الكفاية<sup>(٣)</sup>.

(١) (النشر) ج١، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ - (التيسير) ص ٧٢.

(٢) (التيسير) ص ٩٥ - (النشر) ج١، ص ٣٤٩ - (المفردات) ص ٦٩.

(٣) انظر (النشر) ج١، ص ٢٤٨، ٢٤٩ لتعرف مذهب التوسط لأبي الحسن بن غلبون عن حفص وعن خلف عن حمزة، وقد حققنا هذه المسألة من كتاب عزو الطرق للإمام المتولي، فاتفق لنا الأخذ بالقصر من طريق التحبير لأبي جعفر ويعقوب وخلف، ويجوز التوسط والقصر لرويس، لأن أبا العز قد زاد التوسط في الكفاية.

## فكر الخلاف في مسائل الهمزتين من كلمة

1- روى الشاطبي الخلاف عن هشام في تسهيل الهمزة المفتوحة بعد همزة الاستفهام المفتوحة نحو ﴿ءانذرتهم﴾ فقال، (وبذات الفتح خلف لتجملا)، وليس في التيسير عن هشام سوى تسهيل الهمزة الثانية وإدخال الألف بين الهمزتين، إذ هو طريق ابن عبدان عن الحلواني عن هشام، وهى طريق التيسير، ولم يذكر سواه في المفردات عن هشام. أما طريق التحقيق في الهمزتين المفتوحتين فهو عن أبي عبد الله الجمال عن الحلواني وعن الداجوني وهو خروج عن طريق التيسير. فينبغي الأخذ لهشام في المفتوحتين بإدخال الألف بينهما مع تسهيل الثانية لمن يقرأ بمضمون التيسير<sup>(١)</sup>.

2- روى الشاطبي الخلاف عن ورش في المفتوحتين، فله إبدال الهمزة الثانية ألفاً وله تسهيلها. ولكن الإبدال هو طريق التيسير الذى لم يذكر فيه الداني غيره، وهى قراءته على ابن خاقان، غير أنه لم يذكره في المفردات وذكر التسهيل وحده، كما ذكر التسهيل أيضاً الشاطبي وعزاه لغير المصريين من أهل بغداد. والذى تأخذ له به هو الإبدال باعتباره هو الوجه الراجح في الأداء، وقد نقل المحقق في النشر قول الداني، (وهو قول عامة المصريين) فهو طريقه في الرواية، وذلك نحو ﴿ءانذرتهم﴾ يقرأوها ﴿ءانذرتهم﴾<sup>(٢)</sup>.

3- روى ورش تسهيل الهمزة الثانية من ﴿ءامنتم﴾ بالأعراف وطه والشعراء، ومن ﴿ءاهتنا﴾ بالزخرف، ولم يرد عنه إبدالها، قال المحقق في النشر: «اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها عن ورش». أما ما أشار إليه ابن القاصح في شرح الشاطبية من وجه إبدالها لتصير على وزن قراءة حفص على وجه قصر البتل فمردود بالنص عن الأزرق كما قدمنا. وأطال في الرد عليه صاحب غيث النفع وقال: «إن ابن القاصح تبع فيه الجعبرى وهو وهم». وإنما وردت قراءة آمنتهم بالخير عن ورش من طريق الأصبهاني وغيره وليست من طريق التيسير، فلا يقرأ فيه ولا في ﴿ءاهتنا﴾ بالزخرف إلا بالتسهيل للهمزة الثانية وبعدها ألف<sup>(٣)</sup>.

4- إذا وقف لوورش على نحو ﴿ءانت / لوابت﴾، فليس له سوى التسهيل، لأن بالإبدال يجتمع ثلاث سواكن. وقد نقل الشيخ الضباع عن الأزميرى أن الداني جَوَّز فيه الإبدال في

(١) (التيسير) ص ٣٢ - (المفردات) ص ٢١٨ - (النشر) جا، ص ٣٦٢ - ٣٦٤. فريدة الدهر جا، ص ٢٤٠.

(٢) (التيسير) ص ٣٢ - (المفردات) ص ١٤ - (النشر) ص ٣٦٢. فريدة الدهر جا، ص ٧٩.

(٣) شرح ابن القاصح ص ٦٥ - (غيث النفع) ص ٢٢٨ - (النشر) جا، ص ٣٦٩.

جامع البيان ولم يقيده بالوصل، قال، ويحتمل تقييده. والأولى التسهيل وفقاً، لأن اجتماع ثلاث سواكن ليس فيهن مدغم ليس من كلام العرب<sup>(١)</sup>.

٥- قوله تعالى في سورة فصلت ﴿عاعجمي﴾ المرفوع، ولا يجوز فيه لابن ذكوان إلا تسهيل الهمزة الثانية مثل حفص، كذلك لا يجوز لابن ذكوان في ﴿عان كان﴾ في القلم سوى تسهيل الهمزة الثانية، وليس له إدخال ألف في الموضعين. وقد ردّ الإدخال في التيسير؛ وقال الدائي فيه ليس ذلك بمستقيم من طريق النظر ولا صحيح من جهة القياس<sup>(٢)</sup>.

٦- روى عن هشام في الهمزة المكسورة بعد همزة الاستفهام نحو ﴿ءالله﴾ تحقيق الهمزتين وإدخال ألف بينهما، سوى ﴿اننكم﴾ في فصلت، فسهل الهمزة الثانية وأدخل ألفاً. وهذا هو الراجح في الأداء من طريق ابن عبدان، وهو طريق التيسير. وقد ذكر الدائي فيه وفي المفردات الإدخال في سبعة مواضع فقط مع التحقيق، وتبعه الشاطبي بذكر الإدخال في المواضع السبعة بلا خلاف وفي باقى المواضع بخلف عنه، وهو من قراءته على أبى الحسن ومن قراءته على أبى الفتح من طريق عبد الباقي، فهو خروج عن طريق التيسير؛ قال صاحب النشر: «فروى عنه الفصل في الجميع الحلوانى من طريق ابن عبدان من طريق صاحب التيسير من قراءته على أبى الفتح»<sup>(٣)</sup>. وأما ما ذكره الشاطبي من جواز التسهيل وعدمه في ﴿اننكم﴾ بفصلت فهو من زيادات الشاطبي، فليس للدائي من طريق التيسير فيه سوى التسهيل مع الإدخال، فهو المقدم في الأداء<sup>(٤)</sup>.

٧- ذكر في التيسير رواية ابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿إذا ما مت﴾ في سورة مريم همزة واحدة، وروى عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بهمزتين كالجماعة، وذكر الخلاف الشاطبي بقوله: (وأخبروا بخلف إذا ما مت موفين وُصلاً). وقد ذكر الدائي في المفردات أنه قرأ على الفارسي بهمزتين وهو طريقه في التيسير ورواية النقاش عن الأخفش. أما رواية الهمزة الواحدة على الإخبار فهي من طريق ابن الأخرم عن الأخفش ومن طريق الصورى؛ لذا فالأولى والمقدم في الأداء إثبات الهمزتين على الاستفهام لابن ذكوان كالجماعة لمن يقرأ بطريق التيسير<sup>(٥)</sup>.

(١) (شرح مختصر بلوغ الأمانة) للضباع ص ٦٥ يهامش شرح ابن القاصح. النجوم اللوامع في مقراء الإمام نافع ص ١٩٧. (٢) (التيسير) ص ١٩٤ - (النشر) ج١، ص ٣٦٧.

(٣) (التيسير) ص ٣٢ - (النشر) ج١، ص ٣٧٠ - ٣٧١.

(٤) (التيسير) ص ٣٢ - (النشر) ج١، ص ٣٧٠ - ٣٧١.

(٥) (التيسير) ص ١٤٩ - (النشر) ج١، ص ٣٧٢ - (المفردات) ص ١٨٢.

٨- ذكر الدائي في التيسير أنه قرأ من رواية هشام ﴿ائمة﴾ بتحقيق الهمزتين وإدخال ألف بينهما من قراءته على أبي الفتح. وتبعه الشاطبي بذكر الخلاف فيه فقال: (وأئمة بالخلف قد مدّ وحده)، وأوهبت عبارته أن ذلك من طريق التيسير. وتتبعها المحقق في النشر؛ فذكر أن تلك قراءته على أبي الفتح من غير طريق ابن عبدان. قال: (وأما طريق ابن عبدان فلم يقرأ عليه إلا بالقصر، كما صرح بذلك في جامع البيان)، ثم قال: «وهذا من جملة ما وقع له فيه خلط طريق بطريق»<sup>(١)</sup>، لذا فالأولى أن يقرأ هشام في هذا الحرف بتحقيق الهمزتين بلا إدخال في كافة مواضعه بالتوبة والأنبياء والقصص والسجدة. والله أعلم.

٩- ذكر الشاطبي وجه إبدال الهمزة الثانية ياءً من ﴿ائمة﴾ في مواضعه فقال: (وفي النحو أبدلاً)، وهو من زيادات الشاطبي على أصله، وإن كان صحيحاً من طرق النشر الأخرى فلا يؤخذ به من طريق التيسير. فليس فيه سوى التسهيل لكل من نافع وأبي عمرو وابن كثير. وهو مذهب الجمهور عن أبي جعفر. وبه نأخذ للمذكورين من طرق التيسير والتحبير<sup>(٢)</sup>. غير أننا نرجح لرويس الإبدال لأنه المذكور في الإرشاد لأبي العز، ومنه طريق رواية رويس في التحبير<sup>(٣)</sup>.

١٠- نص الدائي على تسهيل الهمزة الثانية من المضمومة بعد همزة الاستفهام، وهو في ثلاثة مواضع ﴿اؤنبتكم﴾ بآل عمران، و﴿انزل﴾ في ص، و﴿القي﴾ في القمر، وذلك من قراءة أبي عمرو ولم يذكر فيها وجه إدخال الألف في المواضع المذكورة. والقصر مروى عن جمهور أهل الأداء، غير أن المحقق في النشر نقل عن الدائي أنه ذكر الإدخال في جامع البيان وقوّاه بالقياس وبنصوص الرواة. وذكر الدائي في مفرداته أنه قرأ بالقصر فيها على أبي الفتح. وقرأ على الفارسي بالقصر في ﴿اؤنبتكم﴾ «بغير مد» وقرأ ﴿انزل / ائقي﴾ بالمد. ولما كانت رواية السوسى في التيسير من طريق قراءة الدائي على أبي الفتح، ورواية الدورى فيه من قراءته على الفارسي، فنأخذ له بالقصر للسوسى في المواضع الثلاثة، وبالقصر للدورى في موضع آل عمران، وبالإدخال في (ص، والقمر)، وهذا الذى نختاره مقدماً في الأداء، لأنه جاء من نص الدائي في المفردات عن قراءته على من ذكر. وقد كشفت ذلك من جامع البيان (مخطوط) واتضح لى صحة ما ذكرته آنفاً<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) (التيسير) ص ١١٧ - (النشر) ج١، ص ٣٨٠ - ٣٨١.

(٢) (التيسير) ص ١١٧ - (النشر) ج١، ص ٣٧٨ - ٣٧٩.

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٧٩. فريدة الدهر، ج١، ص ٤٧٩.

(٤) (التيسير) ص ٣٢ (النشر) ج١، ص ٣٧٤ - (المفردات) ص ١٢٣ - انظر أيضاً (جامع البيان).

١١- نص في التيسير لهشام في المواضع المذكورة للهمزة المضمومة بعد فتح أنه قرأ على أبي الفتح بالتحقيق مع الإدخال ولم يذكر الداني سواه عن أبي الفتح في التيسير، وبه قرأ الداني من طريق ابن عبدان عن الحلواني لهشام، كما جاء في النشر. وذكر في التيسير أيضاً القصر مع التحقيق في موضع آل عمران والمد مع التسهيل في موضعي (ص والقمر) وذكر أنه من قراءته على أبي الحسن، وليس ذلك طريق التيسير. والوجه المختار هو التحقيق مع المد في الثلاثة، إذ نص المحقق في النشر أنه طريق ابن عبدان عن الحلواني، وذكر الداني في التيسير أنها قراءته على أبي الفتح<sup>(١)</sup>.

١٢- قرأ قالون ﴿ءاشهدوا﴾ بالزخرف بهمزتين؛ سهل الثانية منها مع الضم، وورد الخلاف عنه في إدخال الألف في التيسير والشاطبية، إلا أن الداني قرأ على أبي الفتح من طريق أبي نشيط بالإدخال، وهو طريق التيسير، وقرأ على أبي الحسن بعدم الإدخال، وهو في النشر من طريق القزاز؛ لذلك فالراجح في الأداء إدخال الألف بين المهمزتين، لأنه طريق التيسير<sup>(٢)</sup>.

١٣- للقراء العشرة وجهان في همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام من ﴿ءالذكورين﴾ بالأنعام، و﴿ءالسنن﴾ موضعي يونس، و﴿ءالله﴾ في يونس والنمل. ففيها الإبدال مع المد المشيع، كما لهم تسهيل الهمزة الثانية مع القصر، ورجح الشاطبي الإبدال، وقدم الداني التسهيل في التيسير. والوجهان جيدان. ويجرى الوجهان في ﴿ءالسحور﴾ موضع يونس لأبي عمرو وأبي جعفر؛ لأن قراءتهما فيه بالاستفهام. وسبق تحرير أوجه المد في البذل لتألف وابن وردان في ﴿ءالسنن﴾ موضعي يونس<sup>(٣)</sup>.

١٤- حيثما تدخل الألف للفصل بين المهمزتين في قراءة قالون وأبي عمرو وهشام وأبي جعفر، فلا يجوز المد في الألف أكثر من حركتين؛ لأن الألف عارضة، ولا يجوز أن يكون المد فيها من قبيل المنفصل، ولا يلتفت إلى ما ذهب إليه ابن شريح في الكافي وابن أبي السناد في شرح التيسير من مد الألف زيادة عن المد الطبيعي، فقد رده المحقق في النشر لضعف سببية الهمز عند السكون؛ فالراجح عدم الاعتداد بها في المد بأكثر من حركتين. وهو مذهب الجمهور، وعليه العمل<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) (التيسير) ص ٣٢ - (النشر) جا، ص ٢٧٥ - انظر أيضاً (جامع البيان) (مخطوط).

(٢) (التيسير) ص ١٩٦ - (النشر) جا، ص ٢٧٦.

(٣) (التيسير) ص ١٢٢ - (النشر) جا، ص ٢٧٧.

(٤) (النشر) جا، ص ٢٥٣.

## الهمزتان من كلمتين ومساائل الخلاف فيهما

١- ذكر الشاطبي الخلاف للبزي وقالون في قوله تعالى: ﴿بالسوء إلا﴾ بسورة يوسف قال: (وفيه خلاف عنهما ليس مقفلاً)، والخلاف دائر بين وجه التسهيل للهمزة الأولى، ووجه إبدالها وإوآ مع إدغام الواو قبلها فتصير واواً مشددة واحدة، بعدها همزة محققة ﴿بالسوء إلا﴾، والأول ليس في التيسير، والثاني وهو الإبدال والإدغام هو الذي نص عليه في التيسير، قال في النشر: «وهذا هو المختار رواية مع صحته في القياس»<sup>(١)</sup>. وبه نأخذ.

٢- اختلف عن كل من قنبل وورش في الهمزتين المتفتحتين من كلمتين نحو ﴿جاء احد / هؤلاء إلا / أولياء أولئك﴾. فروى عن كل منهما تسهيل الهمزة الثانية، كما روى عنهما إبدالهما حرف مد من جنس حركتها. والتسهيل هو الذي في التيسير عنهما والوجهان في الشاطبية، إلا أن وجه التسهيل لقنبل هو المقدم في الأداء؛ لأنه طريق ابن مجاهد ولم يذكر في التيسير غيره، وبه نأخذ<sup>(٢)</sup>.

أما ورش فإن رواية كثير من المصريين عنه إبدال الهمزة الثانية من المتفتحتين حرف مد. والداني لم يذكر الإبدال في التيسير وذكره في جامع البيان وقال: إنه هو الذي رواه المصريون عنه أداءً، ثم قال، والبلد على غير قياس<sup>(٣)</sup>.

ورواية الداني في التيسير هي التسهيل لثاني الهمزتين المتفتحتين في كلمتين، وهي خروج عن طريق التيسير؛ لذلك نختار الإبدال لأنها رواية عامة المصريين عن أبي يعقوب الأزرق وهي أولى أن تكون في التيسير، لأنها طريقه الذي قرأ به عن ابن خاقان. والله أعلم<sup>(٤)</sup>.  
انظر: (جامع البيان) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم الميكروفيلم (٤٦٧٦).

٣- قوله تعالى: ﴿هؤلاء إن﴾ بالبقرة ﴿والبغاء إن﴾ بالنور، والراجح فيها في الأداء لورش

(١) (التيسير) ص ١٢٩ - (النشر) ج١، ص ٢٨٢ - (المفردات) ص ٤٢.

(٢) (التيسير) ص ٣٣ - (النشر) ج١، ص ٣٨٤.

(٣) انظر أيضاً (التيسير) ص ٣٣ - (النشر) ج١، ص ٣٨٥ - (المفردات) ص ١٤ (فتح القدير) للشيخ عامر بن السيد عثمان ص ٦٣، ١٤٦.

(وشرح التيسير) لابن أبي السداد ج١، (ص ١٠ - ١٣)، واسم الكتاب هو (الدر الثمير والعذاب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير). وقد ذكر فيه أن الإبدال في هذا الباب ضعيف، والصحيح أنه قوي، لأنه رواية عامة المصريين عن أبي يعقوب الأزرق.

جعل الهمزة الثانية في كل منهما ياء مكسورة. وقد ذكر في التيسير أنه قرأ بذلك على ابن خاقان، كذلك نصّ عليه في المفردات، وهو المشهور عنه في الأداء، وينبغي أن يقدم على غيره، لأن اللدائي لم يقرأ بسواه على شيخه الخاقاني في رواية ورش<sup>(١)</sup>، وقد نقل المحقق انفراد خلف بن إبراهيم الخاقاني شيخ اللدائي عن أصحابه عن الأزرق بجعل الهمزة الثانية من المضمومتين وأوًا خفيفة الضم، وردّه المحقق وقال، «العمل على غير هذا في سائر الأمصار»، لذا لم يذكره في التيسير مع إسناد رواية ورش من طريقه. (وإذا قرأت لورش بإبدال الهمزة الثانية ياء مكسورة في الموضعين المذكورين فلا بدّ من تسهيل الباب كله).

أما إذا قرأت بإبدال الباب كله حرف مد من نحو ﴿جاء اهد / السماء إن / اولياء اولئك﴾، وهو الراجح لورش عن طريق المصريين فيجوز إبدال الهمز في الموضعين المذكورين حرف مد، ويجوز إبدالهما ياء مكسورة وهو الأرجح في الأداء؛ قال الإمام المتولى في فتح الكريم:

(وفي هؤلاء إن والبغا إن لأزرق على كسر ياء باقى الباب سهلا)

٤- إذا وقع بعد الهمزة الثانية من المفتوحتين ألف، وذلك في موضعين هما، ﴿جاء ال لوط﴾ بالحجر، و﴿جاء ال فرعون﴾ بالقمرة، ففيها على وجه الإبدال للهمزة الثانية المد الطويل أو القصر في الألف المبذلة التي بعد الهمزة الأولى، وذلك لاجتماع الفين فيحذف أحدهما أو يجتمعان فيفصل بينهما بألف، فيكون فيها الطويل أو القصر ولا يجوز التوسط، وليس على التسهيل إلا توسط البدل<sup>(٢)</sup>.

٥- جرى الخلاف في الهمزة الثانية المكسورة بعد ضم نحو ﴿يشاء إله﴾. فمذهب الجمهور إبدالها وأوًا خالصة، وهي قراءة اللدائي على الفارسي والخراساني ولبن غلبون. والمذهب الثاني تسهيل الثانية بين بين، وبه قرأ اللدائي على أبي الفتح. لذلك فقلنا نأخذ لورش والبزى والدورى بالإبدال؛ لأن رواياتهم من التيسير عن طريق قراءة اللدائي على من مذهبه الإبدال.

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر شرح، مختصر بلوغ الأمانة للشيخ الضباع شرح ابن القاصح ص ٧٢ ط. الحطبي وكذا (النشر) جا، ص ٢٨٩.

ونأخذ لقالون وقنبل والسوسى بالتسهيل كمذهب أبى الفتح<sup>(١)</sup>. وهذا هو ما تقتضيه طرق الرواية عن كل منهم من كتاب التيسير. وهو ما ذكره فى (جامع البيان). أما رويس فناخذ له بالإبدال، لأنه هو الذى فى الإرشاد والكفاية لأبى العز وعنه روى المحقق فى التحبير رواية رويس. ونرى الوجهين جائزين لأبى جعفر، إذ لم يرجح أحدهما فى النشر ولا فى التحبير، إلا أن الإبدال أرجح. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

٦- إذا تغير الهمز بتسهيل أو حذف بعد حرف المد، فإن المد أرجح عند التسهيل. والقصر أرجح لمن يحذف الهمزة، فالمد أرجح فى ﴿جاء اهدك﴾ لقنبل ورويس والقصر أرجح للبزى وقالون والسوسى. أما ﴿هؤلاء إن﴾ بالبقرة فالمد الأول من قبيل المنفصل والثانى من قبيل المتصل، فلو قرأت للدورى بمد المنفصل تحتم المد فى الموضعين مع حذف الهمزة الأولى على مذهبه، ولا يجوز قصر ﴿اولاء﴾ مع مد (ها)، لأن المد الثانى إما أن يكون من قبيل المتصل لو أنك قَدَرْتَ حَذَفَ الهمزة الثانية، وإما أن يكون من قبيل المنفصل لو قَدَرْتَ حذف الأولى.

وإذا قرأت للبزى والسوسى وقالون فى نحو ﴿شاء إن﴾، فالراجح فيه القصر مع حذف الهمزة الأولى. والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

(١) (تحبير التيسير) ص ٥٥ - (النشر) ج١، ص ٣٨٨.

(٢) قول ابن الجزرى عن الإبدال: «وهذا مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديمًا، يلفت نظرنا إلى اختيار الإبدال لأبى جعفر، لأنه من أوائل التابعين ومن أقرأ القرآن فى - مسجد رسول الله ﷺ قديمًا. وهذا هو ما استنبطه الشيخ محمد بن السيد الحثير السودانى فى كتابه فتح الكريم الشكور فى رواية الدورى وهو الأولى بالصواب. والله أعلم.

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٥٥.

## مسائل الخلاف في الهمز المفرد

١- قرأ أبو جعفر بإبدال الهمز الساكن واستثنى مواضع ﴿انبئهم﴾ بالبقرة و﴿نبئهم﴾ بالحجر والقمم. واختلف عنه في ﴿نبئنا﴾ بيوسف. وظاهر التحبير والدرة الإبدال فيه من الروایتين. ولكن أفاد المحقق في النشر أن التحقيق رواه أبو طاهر بن سوار، أى في المستنير. وهو طريق التحبير عن ابن جمار. فنأخذ له بالتحقيق في نبئنا بيوسف خاصة من رواية ابن جمار. أما رواية ابن وردان فنأخذ له فيه بالإبدال على ظاهر التحبير، قال الإمام الأزميرى في عمدة العرفان، «ويختص وجه الاختلاس في ترزقانه لابن وردان بوجه الإبدال في نبئنا على ظاهر النشر»<sup>(١)</sup>. وهو واضح لأن ابن وردان يقرأ له بالاختلاس في ﴿توزقانه﴾ من طريق التحبير، فيكون له الإبدال خاصة في نبئنا بيوسف، ويكون لابن جمار التحقيق لا غير. والله أعلم.

٢- اتفرد أبو الحسن بن غلبون وتبعه الشاطبي بإبدال همزة ﴿بارئكم﴾ في موضعي البقرة عن السوسى، قال الشاطبي: «وقال ابن غلبون بياء تبدلاً». قال المحقق في النشر: «وهو غير مُرضٍ لأن إسكان الهمز عارض تخفيفاً فلا يعتد به»، فالأولى أن يقرأ فيه للسوسى بالتحقيق وعدم الإبدال، وصوبه في النشر<sup>(٢)</sup>.

٣- اختلف عن ابن وردان في حذف همزة ﴿المنشئون﴾ في الواقعة وإثباتها. والحذف هو الراجح من طريق الدرّة والتحبير، لأن الهمز ليس طريق الشطوى كما جاء في النشر، لذا نأخذ بالحذف لابن وردان فيه<sup>(٣)</sup>.

٤- روى في تحبير التيسير الخلاف عن أبي جعفر في إبدال ﴿موطئاً﴾ بالتوبة، وأطلق الخلاف له من الروایتين. ولكن المحقق في النشر ذكر أن ابن سوار لم يذكر من الروایتين إبدالاً. فنأخذ فيه أيضاً بالتحقيق لابن جمار، لأن طريق التحبير فيه عن ابن سوار، كما نأخذ لابن وردان بالتحقيق فيه من طريق التحبير، كما يتضح لنا من النشر. وقد قلنا إن التحقيق

(١) (النشر) ج١، ص ٣٩٠، (عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن) (ص ٨١) ط. مكتبة الجندي.

(٢) (النشر) ج١، ص ٣٩٣.

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٩٧، لأن الهمز فيه من طرق ابن العلاف والنهروانى والخبلى وهى ليست من طرق التحبير.

فيه أرجح، لأن الإبدال من النشر من طريق أبي العلاء والهدلى وليس في سند رواية التحبير عن ابن وردان. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

٥- اختلف عن أبي جعفر أيضاً في إبدال ﴿خاطئة / الخاطئة / مائة / مئتان / فئة / مئتان﴾، قال في النشر<sup>(٢)</sup>: «وانفرد الشطوي عن ابن وردان في هذه الأربعة بالتحقيق». قلت، ولا يعد هذا انفراداً عن ابن وردان، لأن ابن العلاف رواه أيضاً بالتحقيق عن زيد عن ابن شبيب - كما جاء في النشر - فلا يعد التحقيق في هذه الأربعة انفراداً، لموافقة رواية ابن العلاف رواية الشطوي فيها، لذلك نأخذ لابن وردان بالتحقيق في ﴿خاطئة / الخاطئة / مائة / فئة / وتنتيها﴾. ولا خلاف عن ابن جاز في إبدالها. وإذا كان صاحب الدررة قد أطلق الإبدال فيها من الروایتين، فالصحيح من طريقه هو التحقيق لابن وردان والإبدال لابن جاز. والله أعلم.

٦- اختلف عن الأزرق عن ورش في ﴿اوايت﴾ وبابه مثل ﴿اوايتكم / لوايتكم﴾ ونحوه. فورد عنه تسهيل همزة الثانية، وهي التي تلى الراء، ولم يذكر الداني في التيسير سوى التسهيل. وزاد الشاطبي الإبدال، والوجهان جيدان.

ونقل المحقق في النشر أن الداني ذكر البديل في غير التيسير ثم قال: «والبديل فيه قياس البديل في أنذرتهم وبابه، إلا أن بين وبين أكثر وأشهر وعليه الجمهور». لذلك نأخذ لورش بالتسهيل لأنه في التيسير<sup>(٣)</sup>. ولا نمنع الإبدال لشبوته عن ورش أيضاً. وقد ذكره الداني في غير التيسير<sup>(٣)</sup>.

٧- ذكر الشاطبي الخلاف في تسهيل همز ﴿لاعنكم﴾ بالبقرة عن البزى، ورواية التسهيل هي الأولى والمعتمدة في الأداء، لأن الداني قرأ بها من طريقه، وأثبت في التيسير أنها عن أبي ربيعة، وذكر في المفردات أنها عن أبي ربيعة وابن الحباب أيضاً. فالراجح التسهيل للبزى فيه وجهاً واحداً<sup>(٤)</sup>.

٨- ذكر الشاطبي وجهين عن ورش في ﴿هانتم﴾: الأول حذف الألف وتأتي بعد الهاء بهمزة مسهلة، والثاني إبدال همزة ألفا محضة مع المد المشيع. ولم يذكر في التيسير سوى

(١) (النشر) ج١، ص ٣٩٦. فريدة الدهر، ج١، ص ٤٦٥.

(٢) (النشر) ج١، ص ٣٩٦.

(٣) (النشر) ج١، ص ٣٩٨ - (التيسير) ص ١٠٢.

(٤) (النشر) ج١، ص ٣٩٩ - (التيسير) ص ٨٠ - (المفردات) ص ٩٩.

وجه التسهيل بدون مد، ولا نمنع الإبدال لثبوته عن ورش أيضًا والوجهان جيدان وبهما نأخذ<sup>(١)</sup>.

٩- اختلف عن أبي عمرو والبيزى في «اللائي» بالأحزاب والمجادلة وموضعى الطلاق، وذكر المحقق في النشر أن اللدائي قد قرأ بتسهيل الهمزة على أبي الفتح وقرأ بإبدال الهمزة بياء ساكنة على الفارسي<sup>(٢)</sup>. ولما كانت رواية التيسير المسندة فيه للسوسى من طريق أبي الفتح. والرواية المسندة لكل من الدورى عن أبي عمرو وللبيزى عن ابن كثير من طريق الفارسي؛ كان الوجه الراجح في الأداء للسوسى تسهيل الهمزة، والراجح للدورى والبيزى الإبدال بياء ساكنة. وقد تقدم في باب الإدغام الكبير ذِكْرُ إظهاره وإدغامه في موضع سورة الطلاق.

١٠- ذكر الخلاف عن البيزى في قلب موضع الهمزة إلى موضع الياء وتأخير الياء إلى موضع الهمزة من (بيأس) وبابه بيوسف والرعد، فقال الشاطبي - رحمه الله - «أقلب عن البيزى بخلف وأبدلاء، وصرح اللدائي في التيسير بقراءته على الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة بالقلب والتأخير بلا خلاف. أما عدم القلب والتأخير فهو لللدائي من طريق ابن الحباب عن البيزى وليست في التيسير. فالأولى والراجح أن يؤخذ للبيزى من طريق التيسير بالقلب والإبدال بلا خلاف. والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

١١- لم يذكر في الدررة سوى الإدغام في «هيفة» موضعي آل عمران والمائدة عن أبي جعفر من الروایتين. والصحيح عن ابن جاز من طريق التحبير هو الهمز وعدم الإدغام كحفص؛ إذ قطع به ابن سوار كما جاء في النشر. ومعلوم أن طريق رواية ابن جاز من تحبير التيسير والدررة هو من كتاب المستنير لابن سوار من طريق ابن رزين عن الهاشمي، وفيه عدم الإدغام لابن جاز، وبذلك نأخذ<sup>(٤)</sup>.

(١) (النشر) ج١، ص ٤٠٠ - (التيسير) ص ٨٨.

(٢) (النشر) ج١، ص ٤٠٤، ٤٠٥.

(٣) (النشر) ج١، ص ٤٠٥ - (التيسير) ص ١٢٩.

(٤) (النشر) ج١، ص ٤٠٥ - فهرلة الدهر ج١، ص ٤٧٠.

## «فصل»

### فرد نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وفيه مسائل

- ١- اختلف عن ورش في نقل ﴿كتابه إني﴾ بالحاقة. فروى عنه النقل وروى عنه التحقيق؛ فالجمهور روى إسكانها عنه مع تحقيق الهمزة، وهو الذي لم يذكر في التيسير سواء، وهو الراجح في الأداء؛ لأن الدائي قال: إنه قرأ بالتحقيق فيه على الخاقاني، وهو طريقه في رواية ورش. ورجح الشاطبي عدم النقل فقال: «بالإسكان عن ورش أصح تقبلاً». وهذا هو المعتمد والذي اختاره المحقق في النشر؛ لأن الهاء هاء سكتٍ وعلى هذا الوجه يأتي إظهار ﴿ماليه هلك﴾ مع سكتة لطيفة على الهاء الأولى. ولا يجوز فيه الإدغام لورش؛ لأن الإدغام مفرع على النقل في ﴿كتابه إني﴾، وقد مرَّ بك ما علمت من ضعفه<sup>(١)</sup>.
- ٢- حكم الابتداء بالأولى من ﴿عاداً لأولى﴾ لكل من أبي عمرو ويعقوب وأبي جعفر ثلاثة أوجه: الأول: ﴿أولى﴾ بإثبات همزة الوصل وضم اللام بعدها. الثاني: ﴿أولى﴾ بضم اللام وحذف همزة الوصل قبلها. الثالث: ﴿الأولى﴾؛ إثبات همزة الوصل وإسكان اللام وتحقيق الهمزة؛ أي الابتداء بالأصل. وهذا الوجه الثالث هو المقدم في الأداء<sup>(٢)</sup>. وهذه الوجوه أيضاً تأتي لقالون مع الهمز في الوجهين الأولين ﴿أولى / أولى﴾، غير أنه يشترك مع أبي عمرو ومن معه في الوجه الثالث بدون همز، وهو المقدم في الأداء للجميع. أما ورش فليس له إلا النقل في الوصل والابتداء.
- ٣- لم يذكر المحقق في تحبير التيسير النقل في ﴿ملاء الأرض﴾ بآل عمران لابن وردان، وذكره في الدرّة عنه. ولكن الأصح أداء من طريق ابن وردان في التحبير عدم النقل؛ لأن النقل من طريق النهرواني وأبي العلاء والعمري، وليس من طريق التحبير<sup>(٣)</sup>.
- قال المحقق في النشر: ورواه سائر الرواة، عن ابن وردان من غير نقل.
- ٤- لا يجوز في مذهب ورش أو حمزة النقل في ميم الجمع مطلقاً. وهذا الذي حققه في النشر، وضعف رواية نقل ميم الجمع عن القراء العشرة. والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

(١) (النشر) ج١، ص ٤٠٩ - (التيسير) ص ٣٦.

(٢) (النشر) ج١، ص ٤١٣.

(٣) (النشر) ج١، ص ٤١٤. فريدة الدهر، ج١، ص ٤٦٥.

(٤) (النشر) ج١، ص ٤١٨.

السكت على الساكن قبل الهمز وغيره وفيه ثلاث مسائل

١- روى الداني في التيسير أنه قرأ لخلف عن حمزة بالسكت على آل وشيء، والمنفصل نحو ﴿من آمن﴾، وذلك من قراءته على أبي الفتح. وروى أنه قرأ له أيضاً بالسكت على آل وشيء من قراءته على أبي الحسن.

ولما كانت رواية التيسير المسندة فيه من قراءة الداني على أبي الحسن، فإن المقدم في الأداء لخلف عن حمزة هو السكت على آل وشيء فقط دون السكت على المفصول<sup>(١)</sup>.

٢- روى الداني في التيسير أنه قرأ على أبي الحسن من الروایتين بالسكت على آل وشيء، وأنه قرأ على أبي الفتح بترك السكت في رواية خلاد. فصرح بترك السكت في المفردات من قراءته على أبي الفتح، ولم يذكر عنه سكتاً في التيسير في هذه الرواية من قراءته على أبي الفتح؛ لذا فالمقدم في الأداء لخلاد عدم السكت مطلقاً، لأن ذلك طريق الرواية المسندة في التيسير عن خلاد. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

٣- أهمل صاحب الدرّة السكت عن خلف العاشر، فقال: «وحقق همز الوقف والسكت أهمل». والصحيح أن السكت على الهمز من كلمة أو كلمتين غير حرف المد روى عن المطوعى عن إدريس عن خلف؛ نحو ﴿يسألونك / من آمن﴾، وهو في المبهج، ومنه طريق الرواية في التعبير والدرّة؛ لذلك نأخذ به من هذا الطريق. ويكون عدم السكت طريق القطيعى وطريق إسحاق عن خلف العاشر<sup>(٣)</sup>.

(١) (النشر) جا، ص ٤٢٠، و(التيسير) (ص ٦٢).

(٢) (النشر) جا، ص ٤٢٢.

(٣) (النشر) جا، ص ٤٢٤.

## الوقف على الهمز وفيه مسائل

١- مما زاده الشاطبي على طرق الداني النقل في الساكن المفضول وقتاً مثل ﴿من آمن﴾. ولم يجوز الداني عن حمزة، ومذهبه التحقيق فيه من الروایتين من جميع طرقه؛ قال المحقق في النشر: «إن النقل لا يصح من طرق الشاطبية». وعلى ذلك لا يجوز النقل فيه عن حمزة من الروایتين. والأولى عدم السكت فيه لخلاص وخلف وصلأً ووقفاً. فالقدم فيه في الأداء من الروایتين التحقيق بلا سكت<sup>(١)</sup>.

٢- اختلف عن حمزة في الوقف على لام التعريف التي تليها همزة مثل ﴿الآخرة﴾. ومذهب أبي الحسن فيه التحقيق مع السكت وقتاً، فهو المقدم في الأداء من رواية خلف. ومذهب أبي الفتح فيه النقل وقتاً، فهو المقدم في الأداء من رواية خلاد. ولا يكون في هذا الطريق سكت على الهمز لخلاد، وإنما يصح السكت وصلأً ووقفاً لخلف عن حمزة فيه<sup>(٢)</sup>.  
٣- اختلف عن حمزة من الروایتين في الوقف على ﴿انبتهم / بنبتهم﴾. ومذهب أبي الحسن كسر الهاء أو ضمها وقتاً، فيجوزان من رواية خلف. ومذهب أبي الفتح ضم الهاء وقتاً، فهو المقدم في الأداء من رواية خلاد<sup>(٣)</sup>، ولم يختلف عن حمزة في إبدال الهمزة فيهما ياءً من الروایتين.

٤- اختلف عن حمزة في الوقف على المهموز إذا كان قبل الهمز ياء أو واو أصليتان مثل ﴿هوىء / شيبأ / هيبأ / موفلا﴾ فمذهب أبي الحسن النقل، لذلك فهو المقدم من رواية خلف. ومذهب أبي الفتح الإبدال والإدغام، فنأخذ به من رواية خلاد<sup>(٤)</sup>.

٥- اختلف عن حمزة في الوقف على المتوسط بدخول حرف زائد عليها (كهاء التنبيه وياء النداء واللام والباء والواو والهمزة والفاء والكاف والسين) ويجمعها قولك (هَيَا لِكَسْبِ الْوَفَاءِ)؛ نحو (هَاتِم) / يا آدم / لأبويه / بإحسان / وأوحى / أنتم / فأورى / كأنهم / سأوريكم). ومذهب أبي الحسن فيها التحقيق وإجراؤه مجرى المبتدأ فهو المقدم من رواية خلف. ومذهب أبي الفتح التخفيف بالتسهيل أو الإبدال، وعليه يكون هذا الوجه مقدماً من رواية خلاد. وتقدم أن مذهب النقل وقتاً في لام التعريف<sup>(٥)</sup>.

(١) (النشر) ج١، ص ٤٢٥. (٢) (النشر) ج١، ص ٤٢٤. (٣) (النشر) ج١، ص ٤٣١، ٤٣٢.

(٤) (النشر) ج١، ص ٤٤٠. (٥) (النشر) ج١، ص ٤٢٤.

٦- اختلف عن حمزة في الأخذ بمذهب الأخفش عند الوقف على المهموز إذا كان مضمومًا بعد كسر، نحو ﴿سَنَفْرُوكَ﴾، أو مكسورًا بعد ضم، نحو ﴿اللَّؤْلُؤُ﴾. وقد ردَّ هذا المذهب كثيرًا من القراء، منهم أبو الحسن طاهر بن غلبون شيخ الداني، لذلك كان الأولى والراجح في الأداء عدم الأخذ به في رواية خلف. ولكن يجوز الأخذ به في رواية خلاد بشرط أن يكون الهمز لام الفعل، نحو ﴿سَنَفْرُوكَ﴾. فلا يجوز في نحو ﴿سَلَّطَ﴾، لأن الهمز فيه عين الفعل، ولا يجوز إبداله من نحو المنفصل نحو ﴿يرفع إبراهيم﴾، أو نحو ﴿يشاء إلى﴾. كذا حقه صاحب النشر وقال: «إنه رآه كذلك في كتاب معاني القرآن للأخفش». ويشترط أيضًا موافقة الرسم فلا يجوز في نحو ﴿مستهزءون﴾ إبداله بياء محضة، لأنه في الرسم بالواو. وهو اختيار الداني<sup>(١)</sup>.

٧- ورد الخلاف عن حمزة في الوقف على نحو ﴿رَبِيَا﴾ بمرهم، وكذلك ﴿تَوَوِي﴾ بالأحزاب، ﴿تَوَوِيه﴾ بالمعارج (وَوِيَاك وَوِيَا وَوِيَاي)، ورجح أبو الحسن الإبدال والإدغام فهو الراجح في الأداء من رواية خلف، فقرأ هكذا، (رَبِيَا - تَوَوِيه - تَوَوِي رَبِيَا - رَبِيَا - رَبِيَا - رَبِيَا) ورجح غيره الإبدال وفقًا فهو الراجح من رواية خلاد (رَبِيَا - تَوَوِيه - تَوَوِي - رَبِيَا - رَبِيَا - رَبِيَا)<sup>(٢)</sup>.

٨- ورد الخلاف أيضًا في زيادة تمكين الألف إذا كان بعدها همزة متطرفة في الوقف في نحو ﴿السماء / جاء﴾ لدى هشام وحمزة، فإنه يلزم إبدال الهمزة ألفًا، ثم تحذف إحدى الألفين، فيجوز إذن المد أو القصر، ويجوز التوسط أيضًا. ووردَ الخِلافُ في الوقف عن حمزة على نحو ﴿بِئْسَ لَكُمْ / نساءوكم﴾ ونحوه فيما توسط فيه الهمز، فيجوز فيه أيضًا المد والقصر. والراجح القصر عند الحذف للهمزة في نحو السماء وجاء، والمد عند تغيير الهمزة بالتسهيل ونحوه<sup>(٣)</sup>. وهذا هو الذي حقه صاحب النشر، إلا أن الداني في (التيسير) رجح المد عند حذف الهمز أيضًا في الوقف على نحو السماء، والوجهان جيدان، المد أو القصر.

- (١) (النشر) ج١، ص ٤٤٤ - ٤٤٥، لذا يؤخذ في مستهزءون ونحوه بالتسهيل أو الحذف فقط دون الإبدال بياء. وانظر أيضًا فريدة الدهر ج١، ص ٣٦٧.
- (٢) (تجويد التيسير) - ص ٦١، ط. دار الكتب العلمية.
- (٣) (النشر) ج١، ص ٢٥٦ - (التيسير) ص ٢٨.

9- ذهب إلى التخفيف الرسمي أبو الفتح فارس وغيره، وانتصر له أبو عمرو الداني في جامعه. إلا أن أبا الحسن بن غلبون شيخ الداني قد ضعفه وردّه. كذلك رده جمهور أهل الأداء من المشارقة والمغاربة على ما جاء في النشر، ولم ينقلوا التخفيف الرسمي ولم يشيروا إليه. لذلك فإتنا نأخذ بجواز التخفيف الرسمي لخلاد دون خلف، وكذلك في رواية هشام؛ لأن طريقيهما في التيسير من قراءة الداني على أبي الفتح. ولا نأخذ به في رواية خلف. كيف وقد ردّه أبو الحسن طاهر بن غلبون الذي روى الداني رواية خلف من قراءته عليه<sup>(1)</sup>. وقد حصر العلماء الكلمات التي يجوز الوقوف عليها بالواو ووقعت الهمزة فيها بعد الألف، فيجوز الوقوف عليها عملاً بهذا المذهب، وهي ﴿جَزَّ نَوًّا الظلمين﴾، و﴿إِنَّمَا جَزَّ نَوًّا﴾ (الأولان بالمائدة) ﴿هَيْكَمَ شَرَكْنَا﴾ بالأنعام، ﴿مَا نَشَأْنَا﴾ في هود، ﴿فَقَالَ الضَّعْفَ نَوًّا﴾ في إبراهيم، ﴿شَقَقْنَا﴾ بالروم، ﴿لَهُوَ الْبَلَاءُ﴾ بالصفات، ﴿فَيَقُولُ الضَّعْفَ نَوًّا﴾، و﴿وَمَا دَعَا نَوًّا﴾ بغافر، ﴿وَمَا لَهُمْ شَرَكْنَا﴾، و﴿وَجَزَّ نَوًّا سَيِّئًا﴾ بالشورى، ﴿بَلَاءُ نَوًّا﴾ بالذخا، و﴿وَذَلِكَ جَزَّ نَوًّا الظلمين﴾ بالحشر، ﴿إِنَّا بَرَاءُ نَوًّا﴾ بالمتحنة. واختلف في ﴿جَزَّ الحصى﴾ بالكهف بالنسبة لهشام، وكذلك ﴿جَزَّ من تزكى﴾ بطنه، و﴿جَزَّ المسنين﴾ بالزمر لحمزة وهشام، وهذه مرسومة في أغلب المصاحف بلا واو، واختلفوا في ﴿أَنْبَأُ﴾ في الأنعام والشعراء و﴿عَلَّمْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ بالشعراء و﴿الْعَلْمْنَا﴾ بفاطر، وهذه مرسومة في أغلب المصاحف بالواو.

أما الكلمات التي رُسمت همزتها بالواو ولم تقع بعد ألف، فهي ﴿يَبْدَأُ﴾ حيث وقع، و﴿نَفَثْنَا﴾ بيوسف، و﴿يَتَفَيَّأُ﴾ بالنحل، و﴿أَتَوْكُنَّا﴾ و﴿لَا تَظْمَأُ﴾ بطنه، و﴿وَيَذْرَأُ﴾ النور، و﴿يَغْبِئُ﴾ بالفرقان، و﴿فَقَالَ الْمَوَّا﴾ أول موضع بالمؤمنون، و﴿يُنَاقِئُ الْمَوَّا﴾ الثلاثة بالنمل، و﴿وَأَوْ مِنْ يَنْشَأُ﴾ بالزخرف، و﴿نَبَأُ﴾ إبراهيم والتغابن. واختلفت المصاحف في ﴿نَبَأُ﴾ الخصم، و﴿نَبَأُ عَظِيمٌ﴾ في ص، وكذلك ﴿يَنْبَأُ﴾ في القيامة، والأغلب كتابتها بالواو.

أما الكلمات التي كتبت بالياء وقبلها ألف، فيجوز الوقوف عليها بالياء، وهي ﴿نَلْقَى﴾ بيونس، و﴿وَأَيُّ نَى الْقُرْبَى﴾ بالنحل، و﴿وَمَنْ أُنَاقِئُ اللَّيْلِ فَسَيِّحُ﴾ بطنه، و﴿مَنْ وَدَى﴾ حجاب، و﴿بَلَقَى رِيحَهُ﴾ و﴿لَقَى الآخِرَةَ﴾ في الروم والأغلب كتابتها

(1) (النشر) ج 1، ص 473.

بالياء . كما صورت الهمزة ياء في ﴿من نبيي المرسلين﴾ بالأنعام<sup>(١)</sup> . ولقد فصلنا في ذلك ، لأن القراءة سنة متبعة وليس معنى أن كل كلمة صُوِّرت همزتها بالواو أو الياء يوقف عليها بالواو أو الياء الخالصتين ، فلا يصح الوقف على ﴿نساؤكم﴾ بالواو ، أو على ﴿خائفين﴾ بالياء . ولكن يوقف بالتسهيل عليهما . فلا بد أن يقيد الوقف الرسمي بما صح نقله وثبتت تلاوته . والله أعلم<sup>(٢)</sup> .

- (١) لذا فالراجح الوقف على نحو ﴿الْعَلَمَ نِوَا﴾ لخلاد باثني عشرة وجهًا هي خمسة الإبدال وثلاثة الوقف على الواو بالسكون وثلاثة الإشمام ووجه الروم مع القصر ، ويختص خلف بالخمسة الأولى على أوجه القياسى دون الرسمي . ويوقف على نحو ﴿وا نبيي﴾ لخلاد بتسعة أوجه ، خمسة الإبدال ، وثلاثة بسكون الواو ، ووجه الروم ، ويختص خلف بخمسة الإبدال . ويوقف على نحو ﴿اتوكلوا﴾ بوجهي الإبدال والتسهيل بالروم لخلف وخلاد ويزاد لخلاد ثلاثة الوقف بالواو (السكون ، الروم ، الإشمام) . ويوقف على نحو ﴿من نبيي﴾ لخلف ، وخلاد بوجهي الإبدال والتسهيل بالروم ويزاد لخلاد الوقف بالياء مع السكون والروم . والله أعلم .
- (٢) وكلنا يجوز الأخذ لهشام في الهمز المتطرف بأوجه الوقف الرسمي وأوجه الأخصش لأن رواية هشام من طريق أبي الفتح فارس .

## في الإدغام الصغير، وفيه مسائل

١- ذكر الدائي في التيسير الخلاف عن ابن ذكوان في إدغام دال قد في الزاى من ﴿ولقد زيناه﴾، وتبعه الشاطبي في ذكر الخلاف فيه، إلا أن الدائي في التيسير قد صرح بذكر قراءته من طريق النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بالإظهار، وبه قرأ على عبد العزيز الفارسي، وهو طريقه في التيسير، ونصّ في المفردات على قراءته على الفارسي بالإظهار، فالأولى الأخذ له بالإظهار في ﴿ولقد زيناه﴾، لأن الإدغام طريق الصوري وطريق ابن الأخرم عن الأخفش وقراءة الدائي على أبي الفتح وأبي الحسن، وليست من طريق التيسير عن ابن ذكوان<sup>(١)</sup>.

٢- انفرد الشاطبي في ذكر الخلاف في إدغام ﴿وجبت جنوبيها﴾ لابن ذكوان، قال المحقق في النشر: (ولا نعرف خلافاً عنه في إظهارها من هذه الطرق). ونقل عن أبي شامة قوله: (إن الدائي ذكر الإدغام فيه في غير التيسير من قراءته على أبي الفتح). وليس ذلك طريق التيسير؛ لذا أشار الشاطبي - رحمه الله - إلى ضعفه بقوله:

☆☆ وفي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا ☆☆

فالأولى إظهار ﴿وجبت جنوبيها﴾ لابن ذكوان من طريق التيسير<sup>(٢)</sup>.

٣- ذكر في التيسير الخلاف في إدغام ﴿بل طبع﴾ عن خلاد «بالنساء»، وتبعه الشاطبي بقوله: (وبل في النساء خلادهم بخلافه) ولكن نص المحقق في النشر على أن الدائي قرأ على أبي الفتح فيه بالإدغام. ونص الدائي نفسه في المفردات عليه وقال فيه وفي التيسير: (وبه آخذ)، أي وبالإدغام آخذ. فتبين أن الإدغام طريق التيسير الذي ينبغي أن يؤخذ به منه. أما الإظهار فقد قرأ به الدائي على أبي الحسن عن أبي القاسم بن نصر بن أبي الهيثم عن خلاد، وليس ذلك طريق التيسير؛ لذا ينبغي الأخذ لخلاد فيه بالإدغام<sup>(٣)</sup>.

٤- استثنى هشام إدغام ﴿هل تسوى﴾ بالرعد، ونصّ الدائي على إظهاره في التيسير والمفردات، إلا أن الدائي ذكر في جامع البيان قوله: (وحكى لي أبو الفتح عن عبد الله بن الحسين بالإدغام كظائره في سائر القرآن)، وقال: (وكذا نص عليه الحلواتي)، قاله المحقق

(١) (النشر) ج٢، ص٣، (المفردات) ص١٨٣، و(التيسير) ص٤٢.

(٢) (النشر) ج٢، ص٦.

(٣) (النشر) ج٢، ص٧، و(التيسير) ص٤٣، و(المفردات) ص٣٤٤، ٣٤٥.

في النشر. وهو يقتضى صحة الوجهين، لذلك فإننا نأخذ لهشام فيه بالوجهين: (الإظهار والإدغام) من طريق التيسير. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

٥- ذكر الدائي في التيسير وجهين في إدغام ﴿ومن لم يتب فاولئك﴾ في الحجرات عن خلاد على سبيل التخيير، وقال إن شيخه أبا الفتح قد خير فيه. وبالإظهار والإدغام نأخذ عملاً بالوجهين<sup>(٢)</sup>.

٦- ﴿يعذب من يشاء﴾ [آخر البقرة]: نص الدائي في التيسير على إدغامه عن ابن كثير بالخلاف، وتبعه الشاطبي بقوله: (فَقُلْ يُعَذِّبُ دَنَا بِالْخُلْفِ)، قال المحقق: (والذى تقتضيه طرقهما، أى «البنى وقنبل عن ابن كثير» هو الإظهار، لأن الدائي نص على الإظهار في جامع البيان من رواية ابن مجاهد عن قنبل ومن رواية النقاش عن أبي ربيعة)، وهذان هما طريقا التيسير عن قنبل والبنى. وإن كان الخلاف مذكوراً في التيسير والشاطبية وفي المفردات، إلا أن طريق التيسير يقتضى الإظهار فيه للبنى وقنبل، وبذلك نأخذ<sup>(٣)</sup>.

٧- نص الدائي في التيسير على الخلاف في إدغام ﴿اركب معنا﴾ لكل من البنى وقالون وخلاد. وتبعه الشاطبي بقوله: (وَفِي أَزْكَبٍ هُدَى بَرٍ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمْ)، وفيه نظر، لأن الإظهار مروى للبنى عن النقاش من جميع طرقه. كما أن الدائي قرأ على أبي الفتح في رواية قالون بالإظهار. أما خلاد فقد قرأ له الدائي على أبي الفتح بالإدغام - وإن كان قد اختار الإظهار في المفردات فليس هو طريقه في رواية خلاد، فينبغي الأخذ بالإظهار لقالون والبنى، والأخذ بالإدغام لخلاد من طريق التيسير<sup>(٤)</sup>.

وينبغي أن ننبه على أن المحقق في تحبير التيسير ذكر أن الإدغام طريق النقاش عن البنى، إلا أن الصحيح هو الإظهار من جميع طرق النقاش، كما نص عليه في «النشر»، وكما جاء عن الدائي في «المفردات» أنه قرأ بالإظهار على الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة. والله أعلم<sup>(٥)</sup>.

٨- ذكر الدائي في التيسير الخلاف عن قالون في إدغام ﴿يلهث ذلك﴾ أو إظهاره، وتبعه الشاطبي بقوله: (وَقَالُونَ فُوحْلَفٍ). ولكن طرق رواية الدائي في التيسير عن أبي الفتح تقتضى الإظهار<sup>(٦)</sup>، إذ به قرأ الدائي على أبي الفتح من قراءته على عبد الباقي. أما الإدغام:

(١) (النشر) ج٢، ص ٨ - (فتح القدير) للشيخ عامر عثمان، ص ٩٧.

(٢) (التيسير) ص ٤٤ - (النشر) ج٢، ص ٩. (٣) (النشر) ج٢، ص ١٠ - (البدور الزاهرة، ط. الأزهر، ص ٧٤.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١١، ١٢ (المفردات) ص ١٠٠. (٥) (التحبير) ص ٦٥ - (النشر) ج٢، ص ١١.

(٦) (التيسير) ص ٤٤ - (النشر) ج٢، ص ١٤.

قرأ به أبو الفتح عن السامري، وإسناده لا يكون إلا من طريق الحلواني لا من طريق أبي نشيط التي في التيسير. فعلى ذلك يكون لقانون الإظهار فيه كورش من طريق التيسير. ٩- قد أطلق الخلاف عن دورى أبي عمرو في إدغام الراء المجزومة في اللام، نحو: ﴿فاغفر لنا﴾. وبالإدغام قرأ الداني على الفارسي من طريق أبي طاهر، وهو طريق التيسير، وبه نأخذ<sup>(١)</sup>.

١٠- ﴿يس والقون﴾، و﴿ن والقلم﴾: لم يختلف عن ورش من طريق الشاطبية في إدغام نون، ﴿يس والقون﴾. وإنما جرى خلاف في ﴿ن والقلم﴾. وعبرة التيسير تشير إلى الإظهار وبه نص الداني أن عليه عامة أهل الأداء من المصريين عن ورش. ورواية الداني لورش من طريق قراءته على المصريين، لذلك نأخذ لورش بالإظهار للنون في ﴿ن والقلم﴾. والله أعلم<sup>(٢)</sup>. ١١- ﴿هلم نخلقكم﴾. ورد فيه وجهان إدغام القاف في الكاف مع ظهور صفة الاستعلاء أو الإدغام الكامل وجعلها كافاً خالصة من غير إظهار هذه الصفة. قال المحقق في النشر، وهو قول أبي عمرو الداني في جامعه وقال: (إن الإدغام الخالص أصح وأوجه قياساً)، لذلك نأخذ بالإدغام الكامل وجهاً راجحاً في الأداء<sup>(٣)</sup>. ولا يوجد نص في الشاطبية أو التيسير بالخلاف فيه.

١٢- ورد وجهان عن ورش في ﴿ماليه هلك﴾، وكذلك عن باقي رواة القراء العشرة. الإدغام أو السكت على هاء (ماليه) سكتة لطيفة. وكلاهما صحيح عن الجميع، إلا أن من روى النقل لورش في ﴿كتابه ائني﴾ لزمه الإدغام في ﴿ماليه هلك﴾. وقد مرّ بك أن هذا الوجه ضعيف لا ينبغي أن يقرأ لورش به. فتعين أن يؤخذ لورش بوجه واحد، وهو السكت على الهاء مع الإظهار، لأن عدم النقل في ﴿كتابه ائني﴾ هو الأصح عنه. والله أعلم<sup>(٤)</sup>. ١٣- قرأ أبو جعفر بإخفاء النون عند الغين والحاء. واستثنى له أهل الأداء ثلاثة مواضع أخذوا له فيها بالإظهار، وهي ﴿فسينغضون﴾ [بالإسراء]، ﴿وان يكن غنيا﴾ [بالنساء]، ﴿والمنخفة﴾ [بالمائدة]. لكن صاحب النشر ذكر أن ابن سوار روى الإخفاء في موضع المائدة ﴿والمنخفة﴾ والإظهار في الحرفين الآخرين. فدل ذلك على أن الراجح في رواية ابن جهمار هو إخفاء النون عند الحاء في حرف المائدة فقط دون حرفي النساء والإسراء لأن روايته من طريق كتاب ابن سوار من طريق التحبير. وبذلك نأخذ<sup>(٥)</sup>.

- (١) (النشر) ج٢، ص ١٣. (٢) (النشر) ج٢، ص ١٨ - (التيسير) ص ١٨٣. (٣) (النشر) ج٢، ص ٢٠. (٤) (النشر) ج٢، ص ٤٠٩ - (التيسير) ص ٩٦. (٥) (النشر) ج٢، ص ٢٢ - وفرهدة الدهر ج٢، ص ٤٧٠.

## في الفتح والإمالة وفيه مسائل

أولاً: ما ورد في الإمالة من الخلاف عن قالون:

١- حرف الهاء وحرف الياء من «كهيصص» فيه الخلاف، بناء على ما أطلقه صاحب التيسير فيه من تقليلهما بين بين، قال المحقق في النشر بعد ذكر الفتح: (وبه قرأ الداني لقالون على أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسين، يعني من طريق أبي نشيط، وهو طريق التيسير ولم يذكره فيه، وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريقه). أما التقليل فمن طريق الداني عن الحلواني عن قالون، وليست في التيسير، فينبغي أن يؤخذ بالفتح لقالون في الهاء والياء كذلك، لأن من فتح الهاء فتح الياء عن نافع. أما ورش فلم يختلف عنه من طريق التيسير في تقليلهما كما سيأتي<sup>(١)</sup>.

٢- تقليل (التوراة)، ورد في الشاطبية تقليل التوراة بخلف عن قالون بقوله: (وبِالْخَلْفِ بَلَّاءً) بناء على ما ذكره الداني في التيسير أنه قرأ فيه بالخلف عن أبي الفتح. وقد ذكر المحقق في النشر أن تقليل (التوراة) قرأ به الداني على أبي الفتح، ولكن من قراءته على السامري يعني من طريق الحلواني. أما الفتح فقرأ به على عبد الباقي من طريق أبي نشيط، وهي الطريق المسندة في التيسير. ثم قال صاحب النشر: (وذكر غيره فيه خروج عن طريقه)، وهو صريح في أن الراجح بل الأولى في الأداء الفتح لقالون في (التوراة) في كل القرآن من طريق التيسير والشاطبية. ولا يؤخذ بسواه عند التحقيق. والله تعالى أعلم<sup>(٢)</sup>.

٣- ليس من طريق الشاطبية عن قالون في (هار) بالتوبة سوى الإمالة، وإنما نبهنا عليه، لأن الخلاف في الشاطبية أتى عن ابن ذكوان، وسيأتي تحقيقه.

ثانياً: ما ورد في الإمالة من الخلاف عن ورش:

١- ما كان من ذوات الياء ولم يكن رأس آية وليس آخره راء مثل (هدى - أتى - أعمى - موسى)، فالذي في التيسير تقليله بين بين، ولم يذكر فيه الداني خلافاً، وسوى بينه وبين الرائي نحو (اشترى). وبالتقليل قرأ الداني على شيخه خلف بن خاقان. وإنما قرأ الداني فيه

(١) (التيسير) ص ٨٦ (النشر) ج ٢، ص ٦١.

(٢) (النشر) ج ٢، ص ٦٧.

بافتح على أبى الحسن، لذلك فالراجح والأولى في الأداء تقليل ذوات الياء كلها وجهًا واحدًا عن ورش لا فرق بين الرائي وغيره، لأن ذلك طريق التيسير.  
وإذا كان الوجهان المذكورين في جامع البيان والشاطبية - فإن الرجوع للأصل هو الراجح والأولى في الأداء<sup>(١)</sup>.

٢- ورد أيضًا الخلاف عن ورش في تقليل رءوس الآيات المختومة بضمير المؤنثة الغائبة؛ نحو: (ضحاهها وجلاها وبناهها وسواها) في النازعات والشمس. والذي صرح به في التيسير هو الفتح، ولم يذكر في الشاطبية سوى الفتح فيه، وتتبعه في النشر، فذكر أن الداني عوّل على الفتح مع أن اعتماده في التيسير على قراءته على أبى القاسم الخاقاني، وهى بالتقليل، لذلك فإن الفتح في هذا الفصل خروج عن طريق التيسير لأنها قراءة الداني على أبى الحسن، إذا تأخذ لورش فيه بالتقليل وجهًا راجحًا في الأداء، لأنه الأصح رواية من طريق التيسير<sup>(٢)</sup>، لذا يؤخذ لورش من طريق التيسير بتقليل رءوس الآيات الإحدى عشر سواء ما ختم بياء أو بها ألف (للمؤنثة الغائبة).

٣- عبارة التيسير تقتضى الإمالة في الهاء والياء من ﴿كهيعص﴾ لنافع. والصحيح أنه ليس لورش فيها سوى التقليل وليس لقالون سوى الفتح كما تقدم.

٤- ورد الخلاف عن ورش في تقليل ﴿لواكهم﴾ بالأنفال، قال الشاطبي - رحمه الله، (وَفِي أَرَاكَهُمْ وَذَوَاتِ أَيْنَا لَهُ الْحَلْفُ جُمْلًا). والراجح في الأداء التقليل عن ورش في ﴿لواكهم﴾، وذوات الياء أيضا لأنها قراءة الداني على الخاقاني، وهى طريق التيسير. قال في التمهيد عن تقليل أراكهم، وهو الصواب. وقال في جامع البيان: وهو القياس. أما الفتح فيه، فمن قراءة الداني على أبى الفتح، وليست طريق التيسير<sup>(٣)</sup>.

٥- عبارة التيسير قد يؤخذ منها الفتح في (هداي ومثواى ومجياى) لورش، لأنه ذكر إمالتها عن الدورى عن الكسائى ولم يذكر معه ورشًا، وليس لورش فيه إلا التقليل، كما صرح بذلك الداني فى سائر كتبه. وقد ذكرنا أن الخلاف فى ذوات الياء لا يؤخذ به من طرق التيسير، فليس له فيها إلا التقليل من طريقه وجهًا واحدًا<sup>(٤)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٥٠.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٤٨ - (فتح القدير) للشهخ عامر السيد عثمان ص ٤٩.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٤١ - ٤٢. (٤) (النشر) ج٢، ص ٥٠.

٦- روى الداني في التيسير أيضاً الخلاف عن ورش في ﴿الجار / جبارين﴾، وتبعه الشاطبي بقوله: (وَهَذَا مِنْ عِنْدِ بَاحْتِلَافٍ)، والمتبع لعبارة التيسير يجد أن الداني بعد ذكر الخلاف فيه قال: (إنه قرأ على ابن خاقان بالتقليل). وهو طريق التيسير كما علمت؛ لذلك فالراجع فيهما التقليل عن ورش<sup>(١)</sup>.

٧- مما يجب ملاحظته أن حرف ﴿نأى﴾ في موضعه بالإسراء وفصلت ليس لورش في نونه تقليل، وإنما تقليله للهمزة والألف بعدها وإنما ذكرته لأن بعض عبارات المشايخ تشير إلى تقليل حرفي نأى لورش، وربما فهم تقليل النون والهمزة، وإنما المراد تقليل الهمزة والألف بعدها. والله أعلم.

### ثالثاً: ما ورد في الإمالة من الخلاف عن أبي عمرو من الروایتين:

١- ورد عن أبي عمرو الخلاف في الوقف على ﴿تترا﴾ بالمؤمنون، فهي بالتنون عند أبي عمرو، فإذا وقف أهداها ألفاً. وأوهمت عبارة الداني في التيسير الإمالة فيه، إذ قال: (وهم على أصولهم في الراء)؛ قال المحقق في النشر: (ويحتمل في ترا وجهان: أحدهما، أن يكون الألف بدلاً من التنون مثل ﴿تترا﴾. ﴿تترا﴾ فلا يجوز إمالتها. وظاهر كلام الشاطبي أنها للإلحاق. ثم قال: (ونصوص أكثر أئمتنا تقتضي فتحها لأبي عمرو) قلت: وهو الأرجح أي الفتح؛ لأن كلام الداني في التيسير يقتضي أنها بدل من التنون؛ لذلك نأخذ لأبي عمرو بالفتح في ﴿تترا﴾ وفقاً<sup>(٢)</sup>.

٢- اختلف عن أبي عمرو في ﴿بشرى﴾ بيوسف، فذكر الشاطبي فيه ثلاثة أوجه: الفتح، والتقليل، والإمالة، ورجح الفتح، إذ ليس في التيسير غيره؛ إذ قال الداني فيه: (وبذلك يأخذ عامة أهل الأداء في مذهب أبي عمرو). وقال في النشر: (الفتح أصح رواية والإمالة أقيس على أصله). ورجح في غيث النفع الفتح، وقال: (فهذا كما تراه بلغ الغاية في القوة من جهة النقل وإن كان لا يقتضيه أصله). ولما كان المعول في إسناد الرواية على النقل والمشافهة دون القياس، فإن الراجح في الأداء في ﴿بشرى﴾ هو الفتح<sup>(٣)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٥٦، ٥٨.

(٢) (التيسير) ص ١٥٩ - (النشر) ج٢، ص ٨٠.

(٣) (التيسير) ص ١٢٨ - (النشر) ج٢، ص ٤٠. قال الشاطبي - رحمه الله -، (وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخُلٌ). انظر أيضاً غيث النفع بهامش شرح ابن القاصح ص ٢٥٦، ط. الحلبي.

## رابعاً: ما ورد في الإمالة من الخلاف عن الدورى عن أبى عمرو:

١- ورد الخلاف عن أبى عمرو في ﴿الناس﴾ المجرور، وظاهر الشاطبية أن الخلاف من الروایتين، كما يفهم من قوله: (وَخَلَفَهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجُرِّ حُصْلاً)، ولكن الذى ذكره الداني في سند قراءته لأبى عمر حفص الدورى عن أبى عمرو أنها من قراءته على الفارسى عن أبى طاهر، وقد صرح فى التيسير أنه قرأ من هذا الطريق بإمالة ﴿الناس﴾ المجرور، وكذلك نص عليه فى المفردات. فلا يصح فيه للدورى عن أبى عمرو إلا الإمالة، ولا يصح للسوسى فيه إلا الفتح، كما هو واضح من أسانيده فى التيسير، وكما ذكره فى المفردات من إخلاص الفتح لغير من ذكره عن أبى طاهر وغيره<sup>(١)</sup>.

٢- قطع فى التيسير بتقليل ﴿يا ويلتى﴾، و﴿يا حسرتى﴾، و﴿انى﴾ الاستفهامية للدورى عن أبى عمرو. وقطع بالفتح فى ﴿يا اسفى﴾، وذكر أن ذلك من طريق أهل العراق. وقد ذكر التقليل فى الشاطبية، وهو خروج عن طريقه، فالراجع فى الأداء فيه هو الفتح، إذ نص الداني عليه أيضاً فى المفردات واختاره<sup>(٢)</sup>.

## خامساً: ما ورد فى الإمالة من الخلاف عن السوسى عن أبى عمرو:

١- فَتَحَ الرَّاءَ مِنْ حَرْفِ ﴿وَأَيُّ﴾ الْوَاقِعِ قَبْلَ مَتَحْرِكِ أَبُو عَمْرٍو مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ كَمَا أَمَالَ الْهَمْزَةَ. وهذا هو الأولى والراجح فى الأداء والذى لا يصح غيره عن السوسى، أى فتح الراء وإمالة الهمزة من نحو ﴿رءا كوكبا﴾. وأما ما ذكره الداني فى التيسير فى قوله: (إنه روى عن أبى شعيب مثل حمزة)، يعنى إمالة الراء والهمزة معاً، فهو من طريق أبى بكر القرشى وليست طريق التيسير. وقد صرح الداني فى جامع البيان بأنه قرأ على أبى الفتح فى رواية السوسى من غير طريق أبى عمران موسى بن جرير فيما استقبله ساكن وفيما لم يستقبله ساكن بإمالة الراء والهمزة. ومعلوم أن طريق التيسير هى طريق أبى عمران موسى بن جرير، وفيه فتح الراء وإمالة الهمزة. وقال المحقق فى النشر: إن الشاطبية خالف سائر الناس بإطلاق الخلاف فى إمالة الراء، إذ قال: (وَفِي الرَّاءِ يُجْتَلَأُ بِخُلْفِ). فالصحيح عن السوسى فتح الراء وإمالة الهمزة فى ﴿وَأَيُّ﴾ الْوَاقِعِ قَبْلَ مَتَحْرِكِ، وهو كذلك عن الدورى عن أبى عمرو بلا خلاف<sup>(٣)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٦٢ - (فتح القدير) للشيخ عامر ص ١٢٠ - المفردات ص ١٢٨.

(٢) (التيسير) ص ٤٨ - (النشر) ج٢، ص ٥٤ - (فتح القدير) ص ٧٢، ١٢٠ و(المفردات) ص ١٣١.

(٣) (التيسير) ص ١٠٤ - (النشر) ج٢، ص ٤٥، ٤٦، ٤٧.

٢- ذكر الشاطبي أيضًا وجهان في إمالة فتحة الراء والهمزة من ﴿وأي﴾ الواقعة قبل ساكن، نحو ﴿وورء المجرمون﴾، وذلك عن السوسى فقال،

(وَقَبْلِ السُّكُونِ الرَّاءُ أَمِلَ فِي صَفَا يَدٍ بِخُلْفٍ وَقَلَّ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ بَقِيَ صِلًا)

ولا يصح فيه من طريق التيسير سوى الفتح للراء والهمزة معًا، لأن طريق الداني في رواية السوسى هو عن أبى عمران موسى بن جرير وليس فيه إلا فتح الراء والهمزة في ﴿وأي﴾ الواقع قبل الساكن، وذكر الداني في مفرداته أن رواية الفتح في الراء والهمزة من ﴿وأي﴾ الواقع قبل ساكن اختيار موسى بن جرير من نفسه، فهو صحيح من جهة الرواية عنه إلا أن الإمالة فيهما عن غيره في رواية السوسى وذكرها في التيسير خروج عن طريقه<sup>(١)</sup>.

٣- ذكر الشاطبي الخلاف في إمالة الألف من ﴿فأى﴾ في الإسراء وفصلت عن السوسى، فقال، «نأى شرع يمن باختلاف»، وقد تبع في ذلك عبارة الداني في التيسير، إذ قال بعد ذكر من أمال الألف: «وقد روى عن أبى شعيب مثله». وليس عليه الجمهور. فقد قال المحقق في النشر:

«وقد أجمع الرواة عن السوسى من جميع الطرق على الفتح لا نعلم بينهم خلافًا. إنما هو انفراد لفارس بن أحمد في أحد وجهيه عن السوسى، لذا لم يعول عليه في المفردات ولم يذكره... لذلك نأخذ للسوسى في نأى بالفتح وجهًا واحدًا في الموضعين<sup>(٢)</sup>».

٤- أشار الشاطبي إلى الخلاف في إمالة الراء وصلًا عن السوسى من نحو ﴿قوى الله﴾، و﴿القوى لله﴾، ومثله مما تجوز الإمالة فيه للوصل، فقال، «وذو الراء فيه الخلف في الوصل يجتلي»، قال في التيسير: «على أن أبى شعيب قد روى عن يزيدى إمالة الراء مع الساكن في الوصل، نحو ﴿قوى الله﴾ - ﴿قوى للذين﴾، وبذلك قرأت في مذهبه وبه أخذ». وقال في النشر: «وهى قراءة الداني على أبى الفتح عن أصحاب ابن جرير وهى طريق التيسير». لذلك فالأولى الأخذ له بالإمالة في الوصل وجهًا واحدًا في مثل هذه المواضع<sup>(٣)</sup>.

٥- إمالة الياء من ﴿كهيصص﴾ للسوسى ليست طريق التيسير، وإن كان الشاطبي قد ذكر الخلاف فيه، قال في النشر: «وهو معذور في ذلك، فإن الداني أسند رواية أبى شعيب

(١) (النشر) ج٢، ص ٤٦ - (المفردات) ص ١٦٨.

(٢) (التيسير) ص ١٤١ - (النشر) ج٢، ص ٤٤، ٤٥.

(٣) (التيسير) ص ٥٣ - (النشر) ج٢، ص ٤٧.

السوسى فى التيسير من قراءته على أبى الفتح. ثم ذكر أنه قرأ عليه بالإمالة، ولم يبين من أى طريق قرأ عليه بذلك لأبى شعيب، وكان يتعين عليه أن يبين كما بينه فى جامع البيان فقال: وبإمالة فتحة الهاء والياء قرأت فى رواية السوسى من غير طريق أبى عمران النحوى. وقال فيه: إنه قرأ بفتح الياء على أبى الفتح من رواية أبى شعيب من طريق أبى عمران عن اليزيدى، ثم قال: «فلم يعلم إمالة الياء وردت عن السوسى من غير طريق من ذكرنا، وليس ذلك فى طريق التيسير ولا الشاطبية»<sup>(١)</sup>. لذلك لا يؤخذ للسوسى فيه إلا بفتح الياء. أما إمالة الهاء فهى لأبى عمرو من الروايتين.

### سادسًا: ما ورد فى الإمالة من الخلاف عن ابن ذكوان:

١- إمالة ﴿ما ادونك و ادونكم﴾ حيث وقع؛ والفتح طريق النقاش عن الأخفش زشى رواية الدانى من قراءته على الفارسى. وعبرة التيسير تفيد ذلك. وقول الشاطبى: (وبالخلف مُثَلًا) إنما هو من غير طريق التيسير؛ فالراجح فيه هو الفتح لابن ذكوان؛ لأنه طريق التيسير. وقد نصّ عليه فى المفردات<sup>(٢)</sup>.

٢- إمالة ﴿واى﴾ (إذا اتصل به ضمير)؛ وهو فى ثلاث كلمات ﴿واك - واها - واها﴾ فقطع الدانى فى التيسير لابن ذكوان بالفتح وعزاه للنقاش عن الأخفش، وقال إنه قرأ بذلك على الفارسى وأبى الفتح، كذلك نص على الفتح فى المفردات من طريق النقاش عن الأخفش وهو طريق التيسير، وبه نأخذ؛ إذ هو الراجح فى الأداء. وما ذكره الشاطبى من الخلاف فيه فليس طريقه. وقد نقل صاحب النشر أن الفتح فيه عن أبى العز للأخفش من جميع طرقه. إلا أنه ذكر قبل ذلك أن إمالة الراء والهزمة فى هذا الفصل رواها صاحب التيسير، والصحيح أن صاحب التيسير قد ذكر فيه الفتح، ولعله سهو من النساخ. والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

٣- إمالة ﴿زاد﴾، روى عن ابن ذكوان الإمالة فى ﴿هزادهم لله مراضاً﴾ الموضع الأول من البقرة بلا خلاف. وروى الخلاف عنه فيما عدا ذلك - قال الشاطبى: «وزادهم الأولى وفى الغير خلفه، وذكر فى التيسير أن طريق الأخفش من غير رواية ابن الأخرم فيه الإمالة فى ﴿زاد﴾ فى كىل القرآن. وليس لابن الأخرم إمالة - إلا فى الموضع الأول من البقرة، وليس هو

(١) (النشر) ج٢، ص ٦٩ - (التيسير) ص ١٤٧ - (غيث النفع) ص ٢٤٨.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٤١، و(التيسير) ص ١٢١، و(المفردات) ص ١٨٥، و(فتح القدير) ص ١١١.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٤٦، و(التيسير) ص ١٠٣، و(المفردات) ص ١٨٦، و(فريد الدهر، ج١، ص ٢٨٦).

طريق التيسير. إنما طريق التيسير فيه عن النقاش عن الأخفش. وقد ذكر فيه الداني الإمالة في المفردات. فتعين له الإمالة في «زاد» من طريق التيسير في كل القرآن بما في ذلك موضع البقرة وغيره<sup>(١)</sup>.

٤- إمالة «حمامك والحمارك»: والمذكور في التيسير هو الإمالة. ولم يقرأ الداني بالفتح فيهما إلا من طريق ابن الأخرم بقراءته على أبي الحسن، وليست طريق التيسير. كذلك نص في المفردات أنه قرأ بالإمالة على الفارسي، وهي طريق التيسير عن النقاش عن الأخفش، وذكر أن الأخفش نص على الإمالة في كتابه الخاص بالإمالة، فالراجح في الأداء الإمالة في الحرفين بلا خلاف<sup>(٢)</sup>.

٥- إمالة «جوف هارم»: بالتوبة، صرح الداني في التيسير أن النقاش قرأ فيه بالفتح عن الأخفش، وهو طريق التيسير الذي قرأ به الداني على الفارسي ولم يذكر فيه خلافاً<sup>(٣)</sup>. وذكر الخلاف الشاطبي بقوله: «وهاروى مرو بخلف»، فالراجح في الأداء الفتح فيه لأنه طريق التيسير.

٦- إمالة «المحراب»: صرح الداني في التيسير بقراءته على الفارسي عن النقاش بإمالة المحراب حيث وقع منصوباً أو مجروراً، وكذا فتح المنسوب، وهو موضعان. (موضع في آل عمران، وموضع آخر في ص) من طريق ابن الأخرم، أما المجرور فلا خلاف في إمالته، ولكن الذي صرح به في المفردات والتيسير أنه قرأ بالإمالة في المحراب حيث وقع عن الفارسي، وهو طريق التيسير. فنأخذ له بالإمالة فيه حيث وقع منصوباً أو مجروراً وجهاً راجحاً في الأداء<sup>(٤)</sup>.

٧- إمالة «عمران والإكرام وإكراههن»: قال في النشر: «وذكر الإمالة في التيسير من قراءته على أبي الفتح ولكنه منقطع بالنسبة للتيسير فإنه لم يقرأ على أبي الفتح بطريق النقاش، وإنما قرأ عليه بطريق ابن الزرز - وموسى بن عبد الرحمن وأبي طاهر البجليكي وابن شنبوذ وابن هارون، خمستهم عن الأخفش». فالأولى الفتح في هذه المواضع حيث وقعت، من طريق التيسير؛ لأن الفتح طريق النقاش<sup>(٥)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٦٠، و(التيسير) ص ٥١، و(فتح القدير) ص ٧٤.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٥٦، و(التيسير) ص ١٢٠. (٣) (النشر) ج٢، ص ٥٧، و(التيسير) ص ١٢٠.

(٤) (النشر) ج٢، ص ٦٤، و(التيسير) ص ٥٢. (٥) (النشر) ج٢، ص ٦٤ - ٦٥.

سابقاً: الإمالة عن شعبة وما ورد فيها من الخلاف عنه:

انفرد الشاطبي عن أبي بكر بذكر الخلاف في إمالة همزة ﴿راي﴾ إذا وقع بعدها ساكن، نحو ﴿راي القمر / راي الشمس﴾، وروى الداني في التيسير والمفردات إمالة الراء دون الهمزة فيما وقع قبل ساكن، وهو طريقه، إلا أنه قرأ من طريق خلف عن يحيى عن أبي بكر بإمالة الراء فيها مع الهمزة، فحسب الشاطبي أن ذلك طريقه، وحكى الخلاف فيه، والصواب الاختصار على إمالة الراء دون الهمزة كما حققه في النشر. وهو الراجح في الأداء<sup>(١)</sup>.

ثامناً: الإمالة عن الكسائي والخلاف فيها:

١- ذكر الخلاف الشاطبي في إمالة ﴿نصسات﴾ لأبي الحارث عن الكسائي وضعفه فقال (وأخلاً)، وهو الصواب. فطريقه الفتح من التيسير لا غير. فقد قال فيه: «ولم أقرأ به وأحسبه وهماً»<sup>(٢)</sup>.

٢- ذكر الخلاف أيضاً في التيسير في إمالة ﴿يواري﴾. وذكر فيه الداني أنه قرأ به من طريق عثمان الضهير عن الدوري عن الكسائي وخصه بحرفي المائدة. وتبعه الشاطبي بذكر الخلاف فيه وتتبعه في النشر، فذكر أن ذلك ليس من طريق التيسير، إذ صرح الداني أنه قرأ من رواية الكسائي بطريق ابن مجاهد وليس من طريق الفارسي عن عثمان الضهير، كما أن تخصيص حرفي المائدة غير معروف، لذلك فالأولى الفتح في ﴿اولرى و يوارى﴾ حيث وقع في رواية الدوري عن الكسائي وبذلك نأخذ<sup>(٣)</sup>. وسوف يأتي الخلاف في إمالة هاء التأنيث عن الكسائي في فصل لاحق إن شاء الله.

تاسعاً: الخلاف عن خلاد عن حمزة في باب الإمالة:

ورد الخلاف لخلاد في إمالة ﴿ضعافاً﴾ بالنساء، و﴿اتيك﴾ موضعي النمل. وقد أطلق الخلاف فيهما الداني في التيسير وتبعه الشاطبي. إلا أن الداني لم يقرأ في الموضعين على أبي الفتح في رواية خلاد إلا بالفتح - كما ذكره في المفردات - وذكر أنه كان يأخذ لخلاد فيهما بالفتح؛ لذلك كان الفتح راجحاً في الأداء من طريقه<sup>(٤)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٤٧، و(التيسير) ص ١٠٤. (٢) (التيسير) ص ١٩٣.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣٩، ٤١، و(التيسير) ص ٥٠.

(٤) (النشر) ج٢، ص ٦٣، و(فتح القدير) للشيخ عامر عثمان ص ١٥٦.

عاشراً: الإمالة والتقليل في الألف بين الرائين المكررين نحو الأبرار المجرورة؛ ذكر فيها وجهان: التقليل لحمزة مطلقاً، هو الذى رواه جمهور المغاربة والمصريين وهو الذى فى التيسير، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، والثانى: الإمالة المحضة من قراءة الدانى على أبى الفتح.

وقد قرأ الدانى على أبى الحسن رواية خلف عن حمزة، كما قرأ على أبى الفتح رواية خلاد عن حمزة، وصرح فى المفردات وجامع البيان أنه قرأ بالتقليل على أبى الحسن وبالإمالة المحضة على أبى الفتح، ولم يذكره فى التيسير، وبينه المحقق فى النشر وذكر فيه أن الدانى خرج فيه عن طريقه. إلا أنه قد بينه فى جامع البيان.

لذلك فالأولى والراجح فى الأداء التقليل فى نحو الأبرار المجرورة، وبابه مما تكررت فيه الراء وكانت ثانيتهما مجرورة وقبلها ألف من رواية خلف. والراجح فيه الإمالة المحضة فى رواية خلاد. وإذا كان لم يبين ذلك فى التيسير ولا فى الشاطبية، إلا أن الدانى بينه فى المفردات وجامع البيان وأوضحه المحقق فى النشر. وبه نأخذ<sup>(١)</sup>.

ملاحظة: بقى قول الشاطبى رحمه الله: «وقد فخموا التنوين وقتاً ورققوا» وذكر فى شروح الشاطبية ما يفيد أن المنون نحو ﴿مسمى﴾، فيه ثلاثة مذاهب: الفتح فى الوقف مطلقاً - أو الإمالة - أو إمالة المجرور والمرفوع دون المنصوب، وتتبعه فى النشر، فأفاد أن ذلك مذهب نحوى لا أدائى، والصواب الإمالة فيه وقتاً مطلقاً بصرف النظر عن إعرابه، والفتح وصلاً هو الصواب، وعليه العمل، وقد تقدم الكلام فى ﴿فترا﴾ فى إمالة أبى عمرو. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٥٩، و(المفردات) ص ٢٩٩، و(فتح القدير) ص ٩١، و(جامع البيان) مخطوط دار الكتب القومية رقم الميكروفيلم (٤٦٧٦).

(٢) (النشر) ج٢، ص ٧٥.

## فد إماله هاء التأنيث وفقاً

ذكر الداني في التيسير إماله هاء التأنيث وفقاً للكسائي على مذهبين؛ أحدهما؛ الإماله عند حروف (فجثت زهنب لذود شمس)، وكذلك إذا كان قبل حروف (أكهر) ياء ساكنه أو كسرة. والأخذون بذلك هم الأكثرون.

الثاني؛ الإماله مطلقاً عند حروف الهجاء كلها، ما عدا الألف، والأخذون بذلك هم الأقل، وقد ذكر أنه قرأ على أبي الحسن بالمذهب الأول رغم أنه ليس طريق التيسير. إنما طريق التيسير من الروايتين عن الكسائي من قراءة الداني على أبي الفتح. وقدمه في المفردات رغم أنه اختار المذهب الأول ورواه عن ابن مجاهد. والذي يقرأ بمضمون التيسير يرجح له المذهب الثاني، لأنه أقوى في الرواية؛ أي أن الداني قد قرأ به من طريق الرواية المسندة في التيسير<sup>(١)</sup>. وقد ذكره في جامع البيان من قراءته على أبي الفتح. واختيار غيره خروج عن طريق التيسير؛ فالراجع في الأداء الإماله مطلقاً للكسائي قبل هاء التأنيث إذا سبقها أي حرف ما عدا الألف. وإن كان الأكثر على المذهب الأول إلا أن سند الرواية في التيسير تُرجح المذهب الثاني وتعضده. والله أعلم.

(١) (النش) ج٢، ص ٨٦ - و(التيسير) ص ٥٥، و(جامع البيان) - مخطوط.

## في الخلاف في حكم الراء

فيه مسائل:

١- اختلفوا عن ورش في ترقيق الراء و تخميمها من ست كلمات، وهي: ﴿ذكروا / ستوا / وزوا / امرا / حجرا / صهرا﴾ . فاستثناها أبو عمرو الداني ولم يرققها، وبذلك قرأ على شيخه الخاقاني، وهو طريق التيسير، وبه قطع في كتابه. ورجح الشاطبي التخميم، وعليه يكون توسط البتل والتقليل، وبه نأخذ<sup>(١)</sup>.

٢- ﴿حيون﴾ بالأنعام: فخمها ابن خاقان في رواية ورش، وبذلك قرأ عليه الداني، إلا أن الداني ذكره من جملة المرقق في الرءات لورش. قال في النشر: «فخرج عن طريقه». ورغم أن الوجهين في جامع البيان والشاطبية إلا أن التخميم أرجح وأولى أن يذكر في التيسير مع المفخم، وبه نأخذ<sup>(٢)</sup>.

٣- اختلفوا عن القراء في تخميم راء ﴿هوق﴾ وترقيقه بالشعراء، والوجهان صحيحان عن كل القراء. وقد نقل المحقق في النشر أن التخميم مذهب سائر أهل الأداء، وهو الذي يظهر من التيسير، ونقل عن الداني قوله في غير التيسير أن المأخوذ به الترقيق، لأن حرف الاستعلاء قد اتكسرت صولته لتحركه بالكسر. فالوجهان جيدان، وبهما نأخذ، إلا أن التخميم في ﴿هوق﴾ بالتوبة هو المأخوذ به. لانفتاح القاف بعد الراء<sup>(٣)</sup>.

٤- نبه المحقق في النشر على الوجهين في الوقف على كل من ﴿مصر﴾، و﴿عين القطر﴾، وأن الداني نص على الترقيق فيهما في كتاب الرءات وجامع البيان، إلا أن المحقق قد اختار في النشر التخميم في مصر والترقيق في القطر وفقاً نظراً للوصل وعملاً بالأصل، وهو الذي نختاره. والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

٥- نبه المحقق في النشر على أن الراجح في الوقف على نحو ﴿يسر﴾، وأمثالها بما حذف ياءه تخفيفاً هو الترقيق، لأن أصلها يسرى. ونأخذ فيها بالترقيق وفقاً لمن حذف الياء فيها<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) (النشر) ج٢، ص ٩٤.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٩٧.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١٠٣.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١١١.

(٥) (النشر) ج٢، ص ١٠٦.

## فد الألف فد الكم الألام

وفيه مسائل:

١- اختلفوا في تغليظ اللام عن ورش إذا كان بعد اللام ألف مماله، نحو ﴿مصل﴾، فالعمل على الترقيق من كتاب التيسير، لأن الأرجح ترقيقها في رءوس الآيات، وكذا قبل الحرف الممال، وهو مقتضى كتاب التيسير. قال في النشر: «الأرجح في الشاطبية والأقيس في التيسير هو الترقيق، فالعمل على ترقيق اللام قبل الألف المقللة وذلك حتى لا يجتمع التغليظ مع التقليل. والله أعلم»<sup>(١)</sup>.

٢- إذا حال بين الحرف واللام ألف، وذلك في ثلاث كلمات ﴿فصلا/ ويصالحا/ وطال﴾، ففيها وجهان لورش. وظاهر كلام التيسير الترقيق، واختار في غيره التثخيم، وتأخذ له بالتغليظ فيها، وكذلك بالتغليظ في اللام المنطرفة إن وقف عليها نحو ﴿إن يوصل﴾ - عملاً بقول المحقق في النشر: إن التغليظ أرجح في ﴿فصلا/ ويصالحا/ وطال﴾، وكذلك في الوقف على اللام في نحو ﴿إن يوصل﴾، لأن الحاجز في الأول وهو الألف ليس بحصين ولأن السكون عارض<sup>(٢)</sup>. قال: وفي التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلظ. وبه تأخذ.

٣- واختلفوا في ترقيق اللام من ﴿صلصال﴾ لورش والأصح في الأداء ترقيقها، وهو الذي في التيسير، ورجحه صاحب النشر وقال هو الأصح رواية وقياساً<sup>(٣)</sup>.

٤- اختلف عن السوسى في ترقيق اللام إذا وقعت من اسم الجلالة بعد الراء المماله في الوصل من نحو ﴿نوى الله - سيوى الله﴾، وقال المحقق في النشر: إن التثخيم هو الذى قرأ به الدانى على أبى الفتح من قراءته على السامرى وهو طريق التيسير. ووجه التثخيم عدم وجود الكسر الخالص قبل لام الجلالة. وقد روى أيضاً الترقيق ووجهه عدم وجود الفتح الخالص قبل اللام، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح من قراءته على الخراسانى، وليس ذلك طريق التيسير. ورغم أن الوجهين جيدان صحيحان في النظر، ثابتان في الأداء كما أفاد في النشر، فإن الأرجح رواية هو التثخيم، لأنه طريق التيسير وبه تأخذ للسوسى وجهاً راجحاً في الأداء، لأنه طريق الرواية عن أبى الفتح. والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

الرواية في نسخة (١)

(٢) (النشر) ج٢، ص ١١٤. (الرواية في نسخة (١))

(٤) (النشر) ج٢، ص ١١٦. (الرواية في نسخة (١))

(١) (النشر) ج٢، ص ١١٣.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١١٤.

## الوقف على أوامر الكلام

وفيه ثلاث مسائل:

- ١- اختلفوا في الوقف على هاء الضمير؛ نحو: ﴿يعلمه / بويه﴾. فأجاز البعض الوقف بالروم والإشمام عليها مطلقاً، وهو ظاهر كلام الداني في التيسير، ومنعها آخرون مطلقاً كالشاطبي. وأعدل المذاهب هو التفصيل، وهو منع الإشارة إن كان قبل الهاء ضمة أو واو، نحو: ﴿يعلمه / خذوه﴾، وكذا لو كان قبلها كسرة أو ياء، نحو: ﴿بويه / وهيه﴾، وجوازها فيما عدا ذلك، نحو: ﴿منه / ارجفه﴾، وهو أعدل المذاهب كما قال في النشر، وبه نأخذ<sup>(١)</sup>.
- ٢- ذكر الشاطبي مذهب إمام النحو سيبويه في جواز الروم في الحركات الثلاث بما في ذلك النصب. ولم يقرأ بذلك أحد<sup>(٢)</sup>. فالواجب عدم الروم في المنصوب، وعليه أهل الأداء.
- ٣- الصواب الوقف على المشدد بالتشديد وبالروم. فتجوز الإشارة في المشدد؛ نحو: ﴿ولا جان﴾ - وكذا في قراءة ابن كثير ﴿تبعثرون﴾ بالتشديد. وانفرد الداني بمنع الوقف بالإشارة فيما قبله واو أو ياء، وذكره ابن الجزري في النشر وقال: «لم أعلم أحداً وافقه على التفرقة بين هذه السواكن وغيرها. فلا عبرة لما ذكره الداني في اجتماع ثلاث سواكن في نحو: ﴿تبعثرون﴾. على أن الوقف بالتشديد ليس بالنطق بساكنين وإن كان في زنة الساكن. فإن اللسان ينبو بالحرف المشدد نبوة واحدة فيسهل النطق به لذلك<sup>(٣)</sup>، لذا يجوز الإشارة فيه وهو الصواب، وبذلك نأخذ. والله أعلم.

(١) (النشر) ج٢، ص ١٢٤.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٢٦.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١٢٧.

## الوقف على مرسوم الخط

١- أطلق الدانى فى التيسير الوقف للبزى على ﴿ما﴾ إذا كانت استفهامية وسبقها حرف جر وليس بعدها ألف بزيادة هاء السكت. وقد وقع ذلك فى خمس كلمات هى: ﴿عَمَ/بِمَ/فِيمَ/لِمَ/مِمَ﴾. ولم يذكر فيه خلافاً عنه ولكن بين فى المفردات أن هاء السكت فيها وفقاً ليست من قراءته على الفارسى، بل من قراءته على أبى الحسن. وقد أطلق الشاطبى الخلاف فيها، بل ومنع ردها فقال: «وادفع مجهلاً»، مع أنها ليست من طريقه ولا طريق التيسير المسندة إلى رواية البزى من قراءة الدانى على الفارسى. وقد أوضح المحقق فى النشر أن ذلك من المواضع التى خرج فيها صاحب التيسير عن طريقه، لذلك فالأولى عدم إلحاق الهاء فيها وفقاً للبزى<sup>(١)</sup>.

٢- أطلق المحقق فى تحبير التيسير الوقف بالهاء ليعقوب أيضاً فى الكلمات الخمس المذكورة، والصحيح أن الوقف بهاء السكت فيها كلها لرويس بلا خلاف، لأن سند التحبير من الإرشاد لأبى العز، وفيه هاء السكت لرويس فيها كلها. أما رواية روح فهى من المستنير، وقد قطع له بالوقف بهاء السكت فى الثلاثة: ﴿عَمَ/بِمَ/فِيمَ﴾، دون ﴿لِمَ/مِمَ﴾، إذ يؤخذ من النشر أن ابن سوار فى المستنير ألحق هاء السكت ليعقوب بتمامه بالثلاثة الأولى دون الآخرين، لذلك نأخذ فى الوقف لرويس بهاء السكت فى الخمسة لأن ذلك طريق الإرشاد لأبى العز، ولروح بالثلاثة الأولى دون (مِمَ/لِمَ) لأن ذلك طريق المستنير لابن سوار، منقاً من الخلط بين الطرق. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

٣- نص المحقق فى النشر على الخلاف عن يعقوب فى المبنى المشدد، نحو: ﴿عَلَى/عَلَى/بِيدَى/لَدَى﴾ بالوقف فيه بالهاء أو عدمها. ولكنه لم يذكر خلافاً فى التحبير من الرواتين، وقال فى النشر: «إن ابن سوار وقف بالهاء فيها»، وهو طريق رواية التحبير عن روح. ولم يذكر فى النشر النص على الوقف بهاء السكت لأبى العز من طريق الواسطى، بل قال إن الأكثرين على حذف الهاء وفقاً.

(١) (النشر) ج٢، ص ١٣٤ - فريدة الدهر، ج١، ص ١٠٧.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٣٤ - انظر، فريدة الدهر ج١، ص ٤٩٦، فى تحقيق رواية روح من المستنير.

فالراجح لرويس من التحبير عدم الهاء فيه وقفاً، والراجح لروح الوقف بهاء السكت عليه من طريق التحبير. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

٤- كذلك نص المحقق في التحبير على إثبات هاء السكت وقفاً ليعقوب بعد النون المشددة من جمع الإناث، وقيده في النشر بما كان بعد هاء. وقال: «أحسب أن الصواب تقييده»، ومثله بـ ﴿هن وعليهن وارجلهن﴾، وذكر الخلاف في النشر فيه عن يعقوب، وأنهم كلامه أنه عن ابن سوار وقطع به أبو العز لرويس من طريق القاضي - ولما كان طريق التحبير لرويس من رواية أبي العز من طريق الواسطي، كان الراجح فيه لرويس عدم إلحاق الهاء في النون المشددة من جمع الإناث. ولما كان طريق التحبير أيضاً من رواية روح عن ابن سوار، فالراجح في الأداء هو إلحاق هاء السكت بعد النون المشددة من جمع الإناث، نحو: ﴿عليهن﴾، وبذلك نأخذ<sup>(٢)</sup>.

٥- ذكر المحقق في التحبير أن رويساً اختص بهاء السكت وقفاً على (يا ويلتى، ويا حسرتى، ويا أسفى، وثم الظرفية)، وذكرها في الدررة على الإطلاق عن رويس ولم يذكر فيها خلافاً. ولكن الذى بيّنه في النشر أنها رواية القاضي أبي العلاء عن رويس من طريق أبي العز. وهى ليست طريق التحبير، لأن طريق التحبير من طريق الواسطي. فاندرج طريق التحبير مع الآخرين الذين رووا عن رويس الوقف فيه بغير هاء. وعليه فإن الراجح في الأداء من طريق التحبير، عدم إلحاق الهاء وقفاً على (يا ويلتى، ويا حسرتى، ويا أسفى، وثم الظرفية) عن رويس. والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

٦- تفرد فارس بن أحمد من قراءته على السامري عن ابن مجاهد عن قنبل بزيادة الياء وقفاً في موضعين - هما: ﴿هان﴾ بالرحمن، ﴿راق﴾ بالقيامة، وذكره الداتى في جامع البيان، ولم يعول عليه في التيسير، رغم أن ذلك طريقه فيه، إلا أن فارساً خالف فيه سائر الناس، فالأولى عدم الأخذ به<sup>(٤)</sup>.

٧- نص الداتى في التيسير على كسر الهاء لابن ذكوان وصلتها بالياء من ﴿أقنده﴾ بالإنعام، وذكر الشاطبى خلافاً فيه فقال: (ومد بخلف ماج) وجعل الوجه الآخر موافقاً لهشام، وهو التحريك بالكسر فقال: (بالتحريك بالكسر كغلا) أى لابن عامر بتمامه وذكر

(١) (النشر) ج٢، ص ١٣٥ - وكلنا فريدة الدهر جا، ص ٤٩٦.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٣٥ - فريدة الدهر جا، ص ٤٧٩، ص ٤٩٦.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١٣٦ - فريدة الدهر جا، ص ٤٧٩.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٣٧.

المحقق في النشر أن الجمهور روى عن ابن ذكوان الإشباع. وأن الكسر من غير إشباع ليس من طريق الشاطبية؛ لذلك نأخذ لابن ذكوان في ﴿واقته﴾ بالإشباع وجهاً واحداً ويكون لهشام الكسر من غير إشباع<sup>(١)</sup>.

٨- ذكر الوقف عن الكسائي وحمزة على (أبا) دون (ما) - وذلك من قوله تعالى: ﴿أبَا مَا تَدْعُو﴾ في سورة الإسراء. وتبعه في التعبير بإلحاق رويس معهما وذلك في الوقف الاختباري أو الاضطرابي. وأفاض في النشر في جواز الوقف على (أبا) وعلى (ما) كسائر الكلمات المفصولات في الرسم، خلافاً لمن منع الوقوف على (ما) دون (أبا)، وبذلك نأخذ لجمع القراء<sup>(٢)</sup>.

٩- ذكر في التيسير الخلاف في الوقوف على (ما) وعلى (اللام) من قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ (بالنساء)، و﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾ (بالكهف)، و﴿مَالِ هَذَا الْوَسْوَءِ﴾ (بالفرقان)، و﴿مَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (بالمعارج)، وذلك عن الكسائي، ونص على الوقف على (ما) فقط لأبي عمرو. وأفاد جواز الوقوف فيها المحقق في النشر إما على (ما) أو على (اللام)، على أن اللام مما رسم مفصلاً فيجوز الوقوف عليه، ويحتمل عدم الوقوف عليها لكونها حرف جر. وقال: وأما الميم فيجوز الوقوف عليها للانفصال لفظاً وحكماً ورسماً، فالأرجح الوقوف على كل من (اللام) و(ما) للقراء كلهم بما فيهم الكسائي وأبو عمرو اللذان ذكر عنهم المحقق في النشر نصوصاً تؤيد ذلك<sup>(٣)</sup>.

١٠- ذكر الداني في التيسير الوقف على ﴿ويكان﴾ و﴿ويكانه﴾ على الباء منفصلة ﴿وَي﴾ للدوري عن الكسائي، وروى عن أبي عمرو الوقف عليهما بالياء ﴿وَي﴾ أو بالكاف ﴿ويك﴾ أو على الكلمة بأسرها ﴿ويكان، ويكانه﴾. ورجح المحقق في النشر الوقوف على الكلمة بأسرها لجمع القراء؛ لأنه مما كتب موصولاً، وهو الصواب، وبذلك نأخذ<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

١١- حقق صاحب النشر أن ابن سوار روى هاء السكت في الوقف على جمع المذكر السالم، نحو: ﴿العالمين﴾، قال: ومقتضى تمثيل ابن سوار إطلاقه في الأسماء والأفعال، ثم ذكر عن ابن مهران أن ابن مقسم قال أنها لا تثبت في الأفعال.

لذلك فإن مقتضى طريق التحبير عن روح إثبات هاء السكت وفقاً على جمع المذكر السالم وما ألحق به نحو: ﴿الذين﴾ - ﴿العالمين﴾ - ﴿المتقين﴾، وهذا لم يُذكر في الدرّة ولا في التحبير، لكن طريق رواية روح يقتضى ذلك لأنه من المستنير لابن سوار، وبذلك نأخذ<sup>(٥)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ١٤٢. (٢) (النشر) ج٢، ص ١٤٥. (٣) (النشر) ج٢، ص ١٤٦.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٥٢. (٥) (النشر) ج٢، ص ١٣٦ - فهرلة الدهر ج١، ص ٤٩٦.

فيها ورش عن الأئمة بالخلف في إياها الإضافات

وفيه ست مسائل:

١- روى الخلاف عن ورش من طريق الأزرق في ﴿محيى﴾ بالإنعام بالفتح للبياء أو إسكانها، وصرح الداني في التيسير أنه قرأ على ابن خاقان بالإسكان مع المد ﴿محيى﴾، وهو طريق الكتاب قال وبه أخذ. وذكر بإسناده عن ورش ما يدل على أن ورشاً كان يروى عن نافع الإسكان ويختار الفتح. (أي من روايته عن غير نافع) فالمقدم من طريق التيسير هو الإسكان، وبه نأخذ<sup>(١)</sup>.

٢- اختلف عن هشام في ﴿ارهطى اعز﴾ يهود، فظاهر التيسير الإسكان، وتبعه فيه الشاطبي مع أن الداني قرأ على شيخه أبي الفتح في رواية هشام بالفتح لا بالإسكان، وهو الذى رواه الجمهور عن هشام؛ قال المحقق في النشر: (وهو من المواضع التى خرج فيها عن طريق التيسير). ثم قال: (والفتح أكثر وأشهر)، وبه نأخذ<sup>(٢)</sup>.

٣- اختلف عن ابن كثير في قوله تعالى: ﴿عندى او لم﴾ بالقصص، فروى الخلاف عن قنبل وعن البزى - بالفتح والإسكان وهو المذكور في التيسير، ويوهم أن لكل منهما الفتح والإسكان؛ إذ أنه ذكر الإسكان لكل منهما من طريق أبي ربيعة، وفهم من ذلك أن لكل منهما الفتح من الطرق الأخرى وبذلك أخذ الشاطبي بالخلاف. إلا أن طريق التيسير عن البزى هو من رواية أبي ربيعة، وليس كذلك طريق التيسير في رواية قنبل، وإنما هو عن ابن مجاهد، وليس له فيها سوى الفتح. لذلك فإن المأخوذ من التيسير هو الفتح لقنبل والإسكان للبزى. وهو الذى ينبغى أن يقرأ به لكل منهما في هذا الموضع<sup>(٣)</sup>.

٤- الصواب عن ابن ذكوان في ﴿ما لى لا لوى﴾ بالنمل إسكان الياء - وهو المشهور. وشذ النقاش عن الأخفش، ففتحها فخالف سائر الرواة؛ لذلك لا نأخذ لابن ذكوان فيه إلا بالإسكان لانفراد النقاش بالفتح. لذلك لم يذكره في التيسير ولم يعول عليه<sup>(٤)</sup>.

٥- اختلف عن قالون في ﴿ومى بن لى﴾ بفصلت، فروى عنه الجمهور فتحها، وروى

(١) (النشر) ج٢، ص ١٧٢.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٦٥ - البلور الزاهرة، ص ٢٩٦، ط. المعاهد الأزهرية.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٧٤.

البعض الإسكان. وأطلق الخلاف في التيسير والشاطبية. وبالوجهين قرأ الداني على أبي  
الفتح، لذلك فالوجهان صحيحان من طريق التيسير، وبهما نأخذ<sup>(١)</sup>.  
٦- ذكر الخلاف أيضاً عن البزى في ﴿وَلِي دِين﴾ بالكافرون في الفتح والإسكان. قال في  
التيسير: (والإسكان هو المشهور عن البزى وبه أخذ) - وقال في النشر: (وبه قرأ الداني على  
الفارسي عن أبي ربيعة وهو طريق التيسير). وبذلك أى بالإسكان نأخذ وجهاً راجحاً في  
الأداء.. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

---

(١) (النشر) ج٢، ص ١٦٨.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٧٤.

## فِيمَا رَوَى عَنْ الْأئِمَّةِ مِنَ الْخُلَافِ فِي بَيِّنَاتِ الزَّوَائِدِ

١- روى الخُلاف عن قالون في ﴿لِدَاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ بالبقرة بين الحذف للياء فيها والإثبات، إلا أن ظاهر التيسير يفيد الحذف فيهما. ولا ينبغي أن يؤخذ لقالون من طريق التيسير والشاطبية بغير الحذف، وقد ضعف الإثبات الشاطبي فقال: (وليسا لقالون عن الغرِّ سُبُلًا). فالعمل على الحذف للياء فيهما<sup>(١)</sup>.

٢- ذكر الداني الخُلاف في التيسير في ﴿مَكِيدُونِي﴾ بالأعراف لهشام بالإثبات للياء وصلًا ووقفًا. ويوهم ذلك أن يكون له أيضاً وجه الحذف فيه. وتبعه أبو القاسم الشاطبي في ذكر الخُلاف. وقال في النشر: (هو في غاية البعد). وقال أيضاً: (ولا ينبغي أن يقرأ من التيسير بغير إثبات الياء في الحالتين، أي بلا خُلاف. لأنه قرأ بذلك على شيخه أبي الفتح من طريق الحلواني كما نص عليه في جامع البيان)، لذلك تعين لهشام الإثبات للياء في الحالين وصلًا ووقفًا في ﴿مَكِيدُونِ﴾<sup>(٢)</sup>.

٣- ورد الخُلاف في الشاطبية في إثبات الياء من ﴿يُنَادِي﴾ في «ق» أو حذفها ووقفًا. وليس في التيسير سوى الإثبات ووقفًا لابن كثير، وبذلك نأخذ، إذ هو الأصح وورد به النص، كما جاء في النشر<sup>(٣)</sup>.

٤- ورد الخُلاف عن قنبل في إثبات الياء أو حذفها من ﴿نُوتِعِ﴾ في سورة «يوسف»، والوجهان في التيسير والشاطبية. إلا أن الداني قد صرح أن الإثبات من طريق أبي ربيعة وابن الصباح - عن قنبل. وهذا ليس من طريقه، إنما طريق التيسير عن ابن مجاهد. وقد قل في النشر: (وهذا من المواضع التي خرج فيها التيسير عن طريقه)، فلا ينبغي أن يؤخذ في نرتع إلا بحذف الياء عن قنبل<sup>(٤)</sup>.

٥- لا خُلاف في التيسير ولا في الشاطبية في إثبات الياء لقنبل في ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِ﴾، وهو بعض لغات العرب في إثبات الياء لمعاملته معاملة الصحيح دون إعتبار أثر الجازم عليه. وهو طريق التيسير من رواية الداني عن ابن مجاهد. وهي لغة من لغات العرب. وقد

(١) (النشر) ج٢، ص ١٨٣.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٨٤ - ١٨٥ - البلور الزاهرة ص ١٥٥، ط. المعاهد الأزهرية.

(٣) (النشر) ج٢، ص ١٤٠. (٤) (النشر) ج٢، ص ١٨٧.

ذكرناه لقول الشاطبي: (وإني كالصحيح معللاً)، ولأن المحقق في النشر نبه على أن من يحذف الياء يخرج عن طريق الشاطبية<sup>(١)</sup>.

٦- ذكر في التيسير وجهان عن ابن ذكوان في ﴿فلا تسألن﴾ بسورة الكهف بحذف الياء وإثباتها وصلأً ووقفاً. وقال المحقق: (إن الداني قرأ بالإثبات على الفارسي عن النقاش عن الأخفش وهو طريق التيسير)، فلزم من ذلك كون الإثبات للياء راجحاً في الأداء من الشاطبية والتيسير<sup>(٢)</sup>.

٧- ذكر الداني في التيسير عن أبي عمرو وقالون وحفص إثبات الياء وكذلك حذفها وقتاً في قوله تعالى: ﴿فما ءاتان﴾ بالنمل. وأفاد المحقق في النشر أن الإثبات مذهب أبي الفتح وأبي الحسن بن غلبون. وعلى الأول قرأ الداني في رواية قالون، وعلى الثاني قرأ برواية حفص من طريق التيسير، ونص في المفردات على أنه قرأ لأبي عمرو بالإثبات، ولم يذكر خلافاً فيها عن قالون وأبي عمرو وحفص. فدل ذلك على أنه الأرجح من طريق التيسير. وبذلك نأخذ لهم، أي بإثبات الياء وقتاً في هذا الحرف<sup>(٣)</sup>.

٨- قوله تعالى: ﴿فبشر عباد﴾ بالزمر؛ روى الداني في التيسير فتح الياء وصلأً للسوسي، وذكر سكونها وقتاً، كما ذكر أيضاً حذفها وقتاً. وفي الشاطبية ذكر فتح الياء وصلأً وسكونها وقتاً، وتتبعه المحقق في النشر فذكر أن إثبات الياء في الوصل أو الوقف ليست من طريقه، وإنما طريق القرشي. أما طريق التيسير فهو عن ابن جرير، وقد قرأ فيه بحذف الياء وصلأً ووقفاً. وقال: (وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير)، لذلك فإن الحذف للياء هو الأرجح من طريق التيسير وصلأً ووقفاً<sup>(٤)</sup>.

٩- ورد الوجهان في التيسير: إثبات الياء أو حذفها من ﴿التلاق﴾ و﴿التناد﴾ بغافر عن قالون، وتبع ذلك الشاطبي، وذكر المحقق في النشر أن إثباتها انفراد من أبي الفتح فارس، وخالف فيه سائر الناس. لذلك فإتينا نأخذ لقالون بالحذف في الموضعين من طريق التيسير وصلأً ووقفاً<sup>(٥)</sup>.

١٠- قوله تعالى: ﴿أكرم﴾ و﴿هائنان﴾ بالفجر، روى في التيسير التخيير عن أبي عمرو في إثبات الياء فيهما أو حذفها، وعول الداني على حذفها قال: وبه آخذ. وتبعه الشاطبي

(١) (النشر) ج٢، ص ١٨٧. (٢) (النشر) ج٢، ص ٣١٢. (٣) (النشر) ج٢، ص ١٨٨.

(٤) (النشر) ج٢، ص ١٨٩ - البدور الزاهرة ص ٣٣٣، ط. المعاهد الأزهرية. فتح القدير، ص ١٩١.

(٥) (النشر) ج٢، ص ١٩٠.

بقوله: (وحذفهما للمازنى عُدْ أَعْدَلًا). فالحذف هو المقدم والأولى في الأداء. قال الدانى فى المفردات: (وبالحذف قرأتها). وهو المأخوذ به فى مذهبه، وهو قياس قوله فى الفواصل: وبذلك نأخذ<sup>(١)</sup>.

١١- قوله تعالى: ﴿بِالْوَادِعِ بِالْفَجْرِ﴾ ذكر الدانى فى التيسير إثباتها فى الوصل، وذكر أنه روى ذلك عن قنبل، كما روى عنه الإثبات وصلًا ووقفًا. والذى رواه الجمهور عنه الحذف ووقفًا، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، إلا أن طريق التيسير الإثبات فيه وصلًا ووقفًا، لأنه قرأ به على فارس بن أحمد، وعنه أسند رواية قنبل فى التيسير. وبذلك نأخذ له وجهًا راجحًا فى الأداء. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

☆☆☆☆☆

تمت بحمد الله تعالى

الأوجه الراجعة فى الأداء فى الأصول  
عن رواية الأئمة العشرة من التيسير والتجوير  
اللذين هما أصلا الشاطبية والذرة.  
وبليها الأوجه الراجعة فى فرش الحروف  
وبالله التوفيق. والله أعلم.

☆☆☆☆☆

---

(١) (النشر) ج٢، ص ١٩١.

(٢) (النشر) ج٢، ص ١٩١.

## الباب الثاني

### الأوجه الراجحة في الإماء

### في فرش الحروف عن العشرة القراء

### سورة البقرة

#### ☆ باب ﴿بارئكم﴾ لأبي عمرو:

نقل الشاطبي الخلاف عن الدوري في اختلاس الهمزة من ﴿بارئكم﴾ بالبقرة وكذا اختلاس حركة الراء من ﴿يامركم، تامرهم، يامرهم، ينصرکم، يشعركم﴾، فيكون نه فيها الاختلاس أو الإسكان بناءً على ذكر الوجهين في التيسير. وقد صرح الداني في التيسير أن المروى عن أبي عمرو هو الإسكان دون غيره، وبه قرأ على الفارسي عن أبي طاهر، وهو طريقه في رواية الدوري. كما صرح في المفردات أن الاختلاس من رواية أبي الحسن وأنه مذهب سيبويه، كما صرح فيه أيضاً أنه قرأ بالإسكان على الفارسي وفارس بن أحمد جميعاً عن قراءتهما، فتعين أن يكون الإسكان هو طريق التيسير في رواية الدوري ورواية السوسى عن أبي عمرو. وهو الذى اختاره الداني في التيسير والمفردات، وبه تأخذ<sup>(١)</sup>.

#### ☆ باب ﴿إبراهيم﴾ في البقرة وكل القرآن لابن ذكوان:

نقل الشاطبي الوجهين لابن ذكوان في ﴿إبراهيم﴾ بالبقرة خاصة، فتقرأ بالياء أو بالألف، وتبع في ذلك التيسير، ولم يبين الحافظ أبو عمرو الداني في التيسير طريقه في قراءة الألف لابن ذكوان، وكذلك لم يوضح ذلك صراحةً في المفردات. إلا أنه قال: قرأت من طريق الأخفش مرةً بالألف ومرةً بالياء. إلا أن المحقق في النشر تتبع ذلك فذكر أن قراءة الداني على الفارسي في رواية ابن ذكوان هي بالياء كالجماعة، وذكر أن ذلك طريق النقاش عن الأخفش، وأن القراءة بالألف هي طريق ابن الأخرم عن الأخفش، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، فتبين أن القراءة بالياء هي طريق التيسير لابن ذكوان، لأنها قراءة الداني على الفارسي عن النقاش عن الأخفش وهو الأولى في الأداء لمن يقرأ بمضمون التيسير<sup>(٢)</sup>، فيكون لابن ذكوان الياء في ﴿إبراهيم﴾ بالبقرة كغيرها من سائر سور القرآن.

(١) (النشر) ج٢، ص ٢١٢ - (المفردات) ص ١٣٥. (٢) (النشر) ج٢، ص ٢٢١.

## ☆ الرء من ﴿أرنا﴾ لأبى عمرو:

اختلاس الرء من ﴿أرنا﴾ لوني ﴿ حيث وقعا هو المروى عن الدورى عن أبى عمرو فى التيسير وفى الشاطبية، وليس له الإسكان من طريقهما، لأن الاختلاس هو طريق ابن مجاهد عن أبى الزعراء. وقد بينا ذلك لأن عبارة النشر فى هذا الحرف عن الدورى تحتل الوجهين؛ لأنه بعد ذكر الإسكان قال: (وبه قرأ الدانى من رواية الدورى على جميع من قرأ عليه). وهذا لا معنى أنه قرأ بالإسكان من طريق التيسير؛ إذ أن المحقق ذكر أن الاختلاس طريق ابن مجاهد عن الدورى وهو طريق التيسير. فربما قرأ على شيوخه بالإسكان أيضاً، ولكن ليس من طريق أبى الزعراء الذى هو طريق التيسير، لذلك قطع الدانى فى التيسير والمفردات له بالاختلاس<sup>(١)</sup>.

## ☆ كسر التنوين وصلأ عن ابن ذكوان قبل همزة الوصل:

ورد الخلاف فيه عن ابن ذكوان بضم التنوين أو كسره من قوله تعالى: ﴿بِرحمةٍ دخلوا﴾ بالأعراف، وقوله تعالى: ﴿خبينة اجتنت﴾ بإبراهيم، والوجهان فى الشاطبية، وعبارة التيسير تفيد أن الضم فيهما عن ابن الأخرم عن الأخفش، وأن الكسر فيهما وفى كل التنوين الواقع قبل ساكن هو طريق النقاش عن الأخفش، وهو طريق التيسير فى رواية ابن ذكوان. لذلك نأخذ بالكسر فى ذلك كله لابن ذكوان مثل باقى المواضع كرواية حفص، وهو الأولى فى الأداء<sup>(٢)</sup>.

## ☆ الخلاف فى ﴿يبسط﴾ و ﴿بصطة﴾:

ورد الخلاف فى ﴿يبسط﴾ بالبقرة و﴿بصطة﴾ بالأعراف لكل من ابن ذكوان وخلاد. وذكر الدانى فى التيسير أن ابن ذكوان قرأ ﴿يبسط﴾ بالسین و﴿بصطة﴾ بالصاد، روى ذلك عن النقاش عن الأخفش وهو طريق التيسير. فلا عبرة للخلاف المذكور له فى الشاطبية فى حرف الأعراف؛ لأن الشاطبى خرج عن طريقه فيه، ونبه على ذلك المحقق فى النشر<sup>(٣)</sup>.

وأما خلاد، فذكر له الخلاف أبو عمرو الدانى فى الحرفين، وتبعه الشاطبى، ولكن طريق التيسير عن خلاد هو من قراءة الدانى على أبى الفتح من طريق ابن شاذان عن

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٢٢ - (المفردات) ص ١٣٦ - (التيسير) ص ٧٦. فريدة الدهر، ج١، ص ١٤٣.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٢٥ - (التيسير) ص ٧٩. (٣) (النشر) ج٢، ص ٢٢٩.

خلاد، وهى بالصاد فى الحرفين معاً، وهذا الذى ينبغى أن يؤخذ به من طريق التيسير<sup>(١)</sup>.  
لذلك نأخذ لابن ذكوان بالسین فى البقرة وبالصاد فى الأعراف، ونأخذ لخلاد بالصاد فى  
الموضعين، فهو الأحق فى الأداء من طريق التيسير عنهما.

### ☆ ﴿إِنْ﴾ الواقعة قبل همزة القطع المكسورة:

نحو ﴿إِنْ﴾ إنا إنا إنا نذير ﴿قرأها الدانى بإثبات الألف وحذفها عن قالون، وهو طريقه من  
قراءته على أبى الفتح، والوجهان صحيحان نصاً وأداءً من طريق أبى نشيط، وبهما  
نأخذ<sup>(٢)</sup>.

### ☆ تشديد تاءات البزى:

وقع الخلاف فى تشديد تاءات البزى فى موضعين: أولهما ﴿ولقد كنتم تمنون نبوت﴾  
فى آل عمران، والثانى ﴿فظلتم تفكهن﴾ بالواقعة. وقد خرج الدانى عن طريقه فيهما إذ  
قال فى التيسير: (وزادنى أبو الفرج النجاد المقرئ من قراءته على أبى الفتح بن بدهان عن  
أبى بكر الزهنبى عن أبى ربيعة عن البزى).

وهذا الإسناد مغاير لإسناد رواية البزى فى التيسير. وقد تبعه الشاطبى بذكر الخلاف  
فيه. والصحيح أن يقرأ للبزى فى هذين الموضعين بالتخفيف فقط كالجماعة<sup>(٣)</sup>.

### ☆ ﴿نعمًا﴾ بالبقرة والنساء:

اختلف فيها عن أبى عمرو وقالون وأبى بكر: فورد عنهم إسكان العين، وورد أيضاً عنهم  
اختلاس كسرتة. وذكر الدانى أن الإسكان ورد عنهم بالنص، وأن الاختلاس أقيس.  
وأهل الشاطبى ذكر الإسكان مع أنه فى التيسير، وبه ورد النص عن الأئمة. فهو أحرى أن  
يقدم فى الأداء، وإن كان الوجهان صحيحين عنهم<sup>(٤)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٢٩.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٣١.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٢٢٥ - (التيسير) ص ٨٤.

(٤) (النشر) ج٢، ص ٢٣٦ - (التيسير) ص ٨٤.

## سورة آل عمران

☆ ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا﴾:

اختلف عن هشام فيه: فذكر الشاطبي الخلاف في قراءته بالتاء أو بالياء، والذي في التيسير؛ أى قراءة الداني على أبى الفتح بالتاء، وهو طريقه في رواية هشام من طريق ابن عبدان عن الحلواني. أما الياء فيه: فرواية الجمال عن الحلواني، وهى قراءة الداني على الفارسي، فذكر الخلاف فيه خروج عن طريق التيسير. لذلك لم يذكر قراءة الغيبة في (المفردات) ولم يعول عليها. فالأولى في الأداء قراءة ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا﴾ بالخطاب، لهشام<sup>(١)</sup>.

## سورة النساء

☆ ﴿لا تعدوا في السبت﴾:

اختلف عن قالون في إسكان العين واختلاسها، ولم يذكر الشاطبي سوى الإخفاء يعنى اختلاس حركة العين - والوجهان في التيسير، وفيه أن النص عن قالون بالإسكان. والوجهان جيدان وبهما تأخذ عن قالون. والمقدم الإسكان لقول الداني (الإخفاء أقيس، والإسكان أثر)<sup>(٢)</sup>.

## سورة الأنعام

☆ ﴿إنها إذا جاءت﴾:

رويت عن شعبة بكسر الهمزة من ﴿إنها﴾ وفتحها، والوجهان جيدان من رواية شعبة، قرأ بهما يحيى بن آدم عليه، وهو طريق الصريفي عن، وهو طريق التيسير وبهما تأخذ<sup>(٣)</sup>.

(٢) (النش) ج٢، ص ٢٥٣.

(١) (النش) ج٢، ص ٢٤٤ - (التيسير) ص ٩١.

(٣) (النش) ج٢، ص ٢٦١.

## ☆ ﴿اتحاجوني﴾:

اختلف عن هشام في قوله تعالى: ﴿اتحاجوني في الله﴾ بالأنعام. فذكر الخلاف في تخفيف النون الداني في التيسير، وتبعه الشاطبي، ولكن الداني فَضَّلَ في المفردات، فذكر أن قراءته على أبي الفتح من طريق عبد الله - يعنى السامري عن الحلواني - هي التخفيف، وهذا طريق التيسير الذي ينبغي أن يقرأ لهشام به منه؛ لأن رواية التشديد هي من طريق الجمال عن الحلواني، وقراءة الداني عن أبي الفتح من غير طريق السامري. لذلك فالعمل فيه على التخفيف<sup>(١)</sup>.

## سورة الأعراف

### ☆ انفردات الشطوى عن ابن وردان:

انفرد الشطوى عن ابن هارون في رواية ابن وردان بضم الياء وكسر الراء من ﴿لا يَخْرُجُ إِلَّا نَكَدًا﴾ (بالأعراف)، كذا انفرد في التوبة بقراءة ﴿سُقَاةَ الْحَاجِّ وَعَمْرَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ بضم السين وحذف الياء بعد الألف وفتح العين وحذف الألف. قال المحقق في النشر: وقد رأيتهما في المصاحف القديمة محذوفتى الألف.

كما انفرد الشطوى أيضاً بتشديد الراء في ﴿فَتَقَرَّبْكُمْ﴾ بالإسراء. ولما كان طريق التعبير هو عن الشطوى عن ابن هارون فقد ذكرها في الدرة بخلاف عنه، ولكن لم يعول عليها في الطيبة لكونها انفردات عن ابن وردان - وقال في النشر: وخالفه سائر الرواة. والمأخوذ به عند علماء القراءات أن ما انفرد به طريق واحد عن راوٍ لا يؤخذ به، فالأولى عدم الأخذ بها لابن وردان، لكونها انفردات<sup>(٢)</sup>.

### ☆ ﴿بَيْتَسٌ﴾ بالأعراف عن شعبية:

روى عن شعبة أنه كان يأخذ فيه بفتح الباء وسكون الياء وهمزة مفتوحة ﴿بَيْتَسٌ﴾ على وزن فَيْعَلٍ ثم قال: (جاءنى منها شك فتركت روايتها عن عاصم وأخذت عن الأعمش ﴿بَيْتِيسٌ﴾ مثل حمزة). فيكون له وجهان، بئس كفعيل، وبئس كفَيْعَلٍ. والمروى من

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٥٩، ٢٦٠ - (المفردات) ص ٢٢٥.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٧٠، ٢٧٨، ٣٠٨.

طريق الأصم عن الصريفيني عن يحيى بن آدم هو ﴿بَيْس﴾ كرواية حفص، وهو آخر الأمرين في رواية شعبة. وهو أيضًا طريق التيسير. فالأولى الأخذ به لمن يقرأ برواية شعبة من طريق التيسير<sup>(١)</sup>.

## سورة يونس

☆ ﴿ولادركم﴾ بيونس، ﴿ولاقسم﴾ بالقيامة؛

لم يختلف عن قبل في حذف الألف من ﴿ولادركم﴾ بيونس و ﴿لاقسم﴾ بالقيامة، واختلف عن البزى في الموضعين، وذكر الداني في التيسير أنه قرأ على الفارسي فيما يرويه عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزى بغير ألف في الموضعين مثل قبل. كذلك ذكره في المفردات، وزاد رواية الألف عن غيره. إلا أن الألف في الموضعين من غير طريق التيسير، لأنها رواية ابن الحباب عن البزى. فلزم أن يؤخذ للبزى في الموضعين بحذف الألف من طريق التيسير<sup>(٢)</sup>.

☆ ﴿يهدي﴾ بيونس؛

الخلاف فيه عن قالون وأبي عمرو بين الإسكان والاختلاس. ولم يذكر الشاطبي الإسكان مع أنه مذكور في التيسير مع وجه الاختلاس عنهما. وقد نصّ الداني في التيسير على أن رواية الإسكان لقالون وردت عنه نصًا. ولكنه لم يذكر في المفردات سوى الاختلاس، وعبر عنه بالإخفاء، وقال في النشر؛ واختاره الداني عن قالون مع نصه عن قالون بالإسكان، كما اختار في المفردات أيضًا الاختلاس عن أبي عمرو، وفضّله. قال في النشر؛ (إنه لم يقرأ على شيوخه في قراءة أبي عمرو بسواه)<sup>(٣)</sup>. لذلك نأخذ من طريق التيسير لأبي عمرو بالاختلاس فيه وجهًا مقدمًا في الأداء، غير

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٧٢. قال في النشر؛ روى عنه الوجهان القافلاتي عن الصريفيني - وهو أيضًا طريق التيسير - قرأ الداني، فيكون لشعبة الوجهان، إلا أن الأرجح ﴿بَيْس﴾ كرواية حفص، لأن شعبة ترك القراءة بالوجه الآخر.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٨٢ - (المفردات) ص ١٠١ - (التيسير) ص ١٢١.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٢٨٣، ٢٨٤ - (التيسير) ص ١٢٢.

أنا نأخذ لقالون فيه بوجهى الإسكان والاختلاس، ولورود النص فيه عن قالون بالإسكان يكون الإسكان مقدماً في الأداء لقالون.

أما في رواية أبي جعفر فقد ذكر له في التحبير روايتي الاختلاس والإسكان عن ابن جمار، وذكر بعد ذلك الإسكان لكل من ابن وردان وابن جمار وقال المحقق إنه طريق الكتاب. وهو الصحيح؛ لأن ابن سوار لم يذكر لابن جمار سوى الإسكان مثل ابن وردان، لذلك نأخذ لأبي جعفر بالإسكان من الروايتين كما هو في الدرّة<sup>(١)</sup>.

### ☆ ﴿فأجمعوا﴾ بيونس؛

ذكر في الدرّة الخلاف لرويس في ﴿فأجمعوا﴾ بيونس فأوهم ذلك أن طريق رويس فيه القطع وكسر الميم، أو الوصل للهمزة وفتح الميم، وقد ذكر في التحبير الذي هو أصل الدرّة أن القطع طريق الكتاب ويُقرأ بفتح الهمزة وكسر الميم. أما الوصل للهمزة مع فتح الميم فمن غير طريق الحمamy، فالصواب فيه القراءة بقطع الهمزة من طريق التحبير والدرّة؛ لأنه طريق الحمamy عن رويس<sup>(٢)</sup>.

### ☆ ﴿تتبعان﴾ بيونس؛

ذكر الشاطبي وجهاً لابن ذكوان في ﴿تتبعان﴾ وهو تخفيف التاء الثانية وإسكانها وفتح الباء مع تشديد النون وعبر عنه (بماج) - أى اضطرب - وهو من زيادات الشاطبية على التيسير. والوجه المقروء به هو تشديد التاء الثانية وكسر الباء مع تخفيف النون ﴿تَتَّبِعَان﴾ وهو الصحيح عنه. أما الوجه الآخر فهو انفراد عن ابن مجاهد عن ابن ذكوان، وقد رده الداني في المفردات. وإذا كان قد صححه المحقق في النشر فليس من طرق التيسير<sup>(٣)</sup>.

### ☆ الوقف على ﴿تبوء﴾ بيونس؛

ذكر الداني في التيسير رواية هبيرة وغيره عن حفص بالوقف عليه بالياء بدلاً من الهمزة، وهي حكاية لا رواية نصٌ يُقرأ بها. لذلك فإنه ذكر أنه قرأ بالهمزة وصلًا ووقفًا. وهو الصحيح عن حفص<sup>(٤)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٨٣، ٢٨٤ - (التيسير) ص ١٢٢.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٨٥.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٢٨٦ - (المفردات) ص ١٩٨.

(٤) (التيسير) ص ١٢٣.

## سورة يوسف

### ☆ هيت لك ﴿ بيوسف ﴾

روى الخلاف هشام في قوله تعالى: ﴿هيت لك﴾ بيوسف: فقرأ بكسر الهاء وسكون الهمز وفتح التاء ﴿هَيْتَ﴾، وهو الصحيح عن هشام من طريق التيسير. أما رواية كسر الهاء وسكون الهمز وضم التاء ﴿هَيْتُ﴾ فقد ذكرها التيسير أيضاً وتبعه الشاطبي بذكر الخلاف في ضم التاء وفتحها. ورغم أن الداني قد وهن رواية الفتح تبعاً لأبي على الفارسي، فإن المحقق رد ذلك، وذكر أن القراءة صحيحة وراوها غير واهم وهو ثقة وحجة - أي الحلواني - خصوصاً فيما يرويه عن هشام وقالون.

وذكر أيضاً أن ﴿هَيْتَ﴾ بالفتح أي تها إلى أمرك أو حسنت هياتك. أما رواية الضم وإن كان قد صححها الداني فليست من طريق التيسير، وهي رواية الداجوني عن هشام. فقراءة الضم خروج عن طريقه.

والصواب أن القراءات الواردة في هذه الكلمة لغات، وهي اسم فعل بمعنى هَلَمْ، وليست في شيء منها فعلاً ولا التاء فيها ضمير متكلم أو مخاطب، ولا يبرز ضميرها، بل يتبين المخاطب بالضمير الذي يتصل باللام ويكون منفصلاً عنها؛ نحو: (هيت لك هيت لكما ولكم). فالأولى الأخذ برواية الفتح لهشام، فهي الراجحة في الأداء<sup>(١)</sup>.

## سورة إبراهيم

### ☆ افئدة ﴿ بإبراهيم ﴾

ذكر الخلاف فيه عن هشام في الشاطبية، وقد نص في التيسير أنه قرأ فيه على أبي الفتح بياء بعد الهمزة، وقال في المفردات: (وكذا نص عليه الحلواني. وبه أخذ). لذلك لا يجوز فيه سوى الإشباع للياء على لغة المشيعين من العرب. وبذلك نأخذ<sup>(٢)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٩٤، ٢٩٥.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٩٩ - (المفردات) ص ٢٢٦ - (التيسير) ص ١٣٥.

## سورة النحل

### ☆ ﴿شركائى الذين﴾ بالنحل:

ذكر الدانى الخلاف فيه فى التيسير عن البزى بالهمز وبغير همز، وذكر المحقق فى النشر أنه خرج فيه عن طريقه، وتبعه الشاطبى بذكر الخلاف. إلا أنه أشار إلى ضعف الرواية بغير همز فقال (لهلها). وقد ذكر المحقق فى النشر أن الحذف انفراد الدانى وتتبعه شيخ الإقراء الحافظ المتولى بأنه وجده فى التلخيص فلا يكون الدانى منفرداً به، إلا أن الهمز للبزى وهو الثابت من طريق التيسير كالجماعة<sup>(١)</sup>، وبه نأخذ<sup>(٢)</sup>.

### ☆ ﴿ليجزيين﴾ بالنحل:

ذكر الخلاف فى التيسير عن ابن ذكوان فيه، وقال الدانى إن النقاش رواه عن الأخفش بالنون ﴿لنجزيين﴾ ووهم هذه الرواية، لأنّ الأخفش ذكرها بالياء فى كتابه. فالأولى القراءة له بالياء مثل هشام. وإذا كان المحقق قد صحح قراءة النون عن ابن عامر فهى ليست من طرق المغاربة، فقد ذكر أن المغاربة نصوا قاطبة من جميع طرقهم عن هشام وابن ذكوان جميعاً بالياء وجهاً واحداً، وبه نأخذ من الروایتين<sup>(٣)</sup>.

## سورة الكهف

☆ اختلف عن شعبة فى قوله تعالى: ﴿ردما آتونى﴾ وكذا ﴿آتونى افرع﴾: فورد عنه فى التيسير وضلّ الأول، والوجهان فى الثانى، الوصل والقطع، ولا يكون القطع إلا مع المد. ولكن الذى حققه العلماء أن شعيب الصريفينى روى عن يحيى عن أبى بكر

(١) قال الإمام المتولى فى [فتح الكريم] ناقلاً عن [التلخيص] لابن بليمة:

وفيه وجدنا قوله شركائى الـ  
 يكون به الدانى منفرداً إذا  
 من غير نشر صح أيضاً تقبلاً  
 من غير نشر صح أيضاً تقبلاً

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣٠٣. (٣) (النشر) ج٢، ص ٣٠٥ - (التيسير) ص ١٣٨.

يقطع الهمزة ومدّها في الموضوعين مثل رواية حفص، أما وصل الأول وقطع الثاني فمن غير طريق الصريفيّنى - وهو وإن كان قرأ به الدانى واختاره في المفردات والتيسير فليس طريقه عن شعبة، فقد ذكر المحقق في النشر أن شعيباً روى عن يحيى عن شعبة بقطع الهمزة ومدّها فيهما في الحالين من (الإعطاء)، كذلك حققه المتولى شيخ القراء رحمه الله في فتح الكريم<sup>(١)</sup>. لذا كان الأخذ بالقطع في الموضوعين هو المقدم في الأداء عن شعبة لأنه طريق الرواية المسندة في التيسير<sup>(٢)</sup>.

## سورة مريم

### ☆ ﴿لاهب لك﴾ في سورة مريم؛

اختلفوا عن قالون في قوله تعالى، ﴿لاهب لك﴾. فالذى في التيسير هو رواية الياء ﴿ليهب﴾ عن قالون من طريق الحلواتى وحده. وقد ذكر الخلاف فيه الشاطبى تبعاً للتيسير. وإنما طريق التيسير هو من قراءة الدانى على أبى الفتح من طريق أبى نشيط وهى الهمز كالجماعة. لذلك لم يعول الدانى في المفردات إلا على رواية الهمز لأنها طريق روايته عن أبى نشيط وهو الأولى بالأداء<sup>(٣)</sup>.

## سورة طه

### ☆ ﴿لنحرقنه﴾ سورة طه؛

يفيد تحبير التيسير أن لأبى جعفر فتح النون وإسكان الحاء وضم الراء ﴿لنحرقنه﴾ وهو المروى عن ابن وردان. وقد اعتمد المحقق ذلك في تحبير التيسير لكل من ابن وردان وابن جمار، غير أنه قال: (وروى عن ابن جمار بضم النون وكسر الراء مخففة) وهى رواية الجمهور

(١) قال الشيخ محمد المتولى في [فتح الكريم]،

وشعبة آتوني بوصلهما سوى شعيب فعن يحيى بقطعهما تلا

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣١٥.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣١٧ - (التيسير) ص ١٤٨. فريدة الدهر، ج١، ص ٢٨.

عن ابن جمار. والمتتبع لطرق النشر يجد أن ابن سوار قد انفرد عن ابن جمار برواية ﴿لِتُخْرَقَتْهُ﴾ مثل ابن وردان. ولما كنا لا نأخذ بالانفرادات ولو أنها طريق تحبير التيسير. فالأولى أن يؤخذ لابن وردان بفتح النون وضم الراء وتخفيفها مع إسكان الحاء ﴿لِتُخْرَقَتْهُ﴾ ولابن جمار بضم النون وكسر الراء وتخفيفها مع إسكان الحاء ﴿لِتُخْرَقَتْهُ﴾، وهو الذى فى الدرّة والطبّية. ولعلّ المحقق خالف فيهما ما كتبه فى التحبير لانفراد ابن سوار عن ابن جمار بفتح النون وضم الراء<sup>(١)</sup>.

## سورة الروم

### ☆ ﴿تَخْرُجُونَ﴾ سورة الروم:

رواه النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بفتح التاء وضم الراء، وهو طريق التيسير عنه، لأن الدانى لم يذكر فيه خلافاً بل قال: (كذلك قال النقاش عن الأخفش) وهو طريقه فى رواية ابن ذكوان. قال فى النشر: (وبذلك قرأ الدانى على شيخه عبد العزيز الفارسى عن النقاش كما ذكره فى المفردات، ولم يصرح به فى التيسير هكذا، ولا ينبغى أن يؤخذ من التيسير بسواه) وبذلك يكون الخلاف المذكور فى الشاطبية عن ابن ذكوان ليس من طريقه، ولا نأخذ له بغير الفتح للتاء مع ضم الراء فى الروم كما فى الأعراف<sup>(٢)</sup>.

### ☆ ﴿كَسَفًا﴾ فى الروم:

ذكر الخلاف فى التيسير وفى الشاطبية فى ﴿كَسَفًا﴾ بالروم عن هشام، والخلاف دائر بين الإسكان والفتح فى السين. وقد ذكر المحقق فى النشر أن الدانى قرأ على أبى الفتح من طريق الحلوانى بالفتح، وبه كان يأخذ الداجونى - وقد ذكر الدانى فى المفردات قراءة الفتح وقال: إن ذلك من طريق قراءته على أبى الحسن، كما ذكر قراءته على أبى الفتح من طريق عبد الله أى السامرى بإسكان السين مثل ابن ذكوان، ولقد وجدت عبارة النشر مخالفة لما ذكره الدانى فى المفردات، إذ قال فى النشر إن الدانى قرأ بالإسكان على أبى الحسن وفتح

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٢٢ - (تحبير التيسير) ص ١٤٤.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٦٨ - (التيسير) ص ١٧٥.

السين على أبى الفتح والصحيح العكس كما جاء في المفردات. لذلك فالأولى الإسكان للسين عن هشام من طريق الحلواني. قال الداني في المفردات: (وكذلك نص عليه هشام في كتابه) هذا، وقد كنت أخذ بالخلاف عن هشام في هذا الحرف حتى اطلعت على ما ذكره الداني من نص هشام على الإسكان، فأخذت بالإسكان وجهاً واحداً. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

### ☆ ﴿ضعف وضعفا﴾ في الروم:

اختلف عن حفص في ضم الضاد أو فتحها من ﴿ضعف وضعفا﴾ في الروم، وذكر الداني في التيسير الفتح عن حفص، وقال إن حفصاً اختار الضم لحديث عطية العوفى عن ابن عمر أن النبي ﷺ أقرأه بالضم وردّ عليه الفتح. ثم ضعف عطية. قال المحقق في النشر: ورواه الترمذى وأبو داود جميعاً من حديث الفضيل بن مرزوق. وأخذ بالوجهين ليتابع عاصماً على قراءته وليوافق حفصاً على اختياره، وبهما نأخذ<sup>(٢)</sup>.

## سورة يس

### ☆ ﴿يخصمون﴾ سورة يس:

اختلف عن قالون في ﴿يخصمون﴾ فذكر له الداني في التيسير الاختلاس للخاء، وذكر أيضاً أن الإسكان مروى عن قالون نصاً، وهو الذى قطع له به في جامع البيان، وقطع له الشاطبي بالاختلاس وهو الذى في المفردات للداني، وكلا الوجهين الإسكان والاختلاس جيدان مع كون الإسكان مقدماً وإن لم يذكر في الشاطبية فقد ذكر في أصلها وورد بالنص عن قالون<sup>(٣)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٠٩ - (المفردات) ص ٢٢٧. (انظر جامع البيان، وقد ذكر فيه قراءته على أبى الفتح من طريق عبد الله بن الحسن وهو طريق التيسير بالإسكان ولكنه ذكر قبل ذلك الفتح هشام من قراءته على أبى الفتح دون تحديد الطريق، ولعل النشر قد أخذ له بذلك).

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣٤٦.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣٥٤ - (التيسير) ص ١٨٤.

## سورة الصافات

### ☆ ﴿وان إلياس﴾ في الصافات:

ذكر الداني في التيسير أنه قرأ على الفارسي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ﴿وان إلياس﴾ بالصافات بحذف الهمز وهو طريقه الذي في التيسير. وقد ذكر أن ابن ذكوان قال في كتابه بغير همز. وذكر الخلاف عن ابن ذكوان في الشاطبية أى بتحقيق الهمزة أو وصلها. وقد تأول الداني في المفردات قول ابن ذكوان بغير همز فقال إنه يعنى الهمزة التى فى وسط الكلمة أى ﴿إلياس﴾، وردّه المحقق فى النشر بأن ذلك مما لم يقرأ به ابن ذكوان ولا غيره أى بهمز قبل السين. وأنه لو أراد ذلك لذكره فى الأنعام فى أول مواضعه، وأن رواية همزة الوصل من ﴿وان إلياس﴾ تعنى الهمزة التى بعد النون، وهو الثابت من قراءة الداني على الفارسي من طريق التيسير. ولذا فالأولى أن يؤخذ بوصل الهمزة من ﴿إلياس﴾ فى الوصل، وهو المقدم أداء<sup>(١)</sup>.

## سورة ص

### ☆ ﴿بالسوق﴾ فى ص ﴿وسوقه﴾ فى الفتح:

الهمز هو المذكور فى التيسير عن قبل فى ﴿السوق﴾ فى ص و﴿سوقه﴾ فى الفتح وليس فيه ذكر الواو بعد الهمز. وزاد الشاطبي وجه الواو المدية بعد الهمز فى الموضعين، فخرج عن طريقه، وهو مما انفرد به، وإنما يُروى ذلك لقنبل من طرق أخرى غير طريق التيسير كما وضّحها المحقق فى النشر. ولم يذكر فى المفردات غير الهمز. واحتجّ له بأنه على لغة من همز الألف والواو. فالأولى عدم إلحاق الواو بعد الهمز فى الموضعين، لأنها ليست طريق التيسير<sup>(٢)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٥٧ - ٣٥٩.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣٣٨ - (المفردات) ص ٨٢.

## سورة الزمر

### ☆ ﴿يا حسرتاي﴾ سورة الزمر:

روى عن ابن وردان ﴿يا حسرتاي﴾ بالزمر بإسكان الياء، وهو المروى عن أبى الحسن بن العلاف والخبازى والحنبلى - وذكر المحقق أن الباين رووا عن ابن وردان فتح الياء كابن جماز، وهو الصحيح من طريق تحبير التيسير، لأن طريقه ليس من طريق من رَوَوْا الإسكان. لذلك فالأولى أن يؤخذ لابن وردان بفتح الياء في ﴿يا حسرتاي﴾ بالزمر<sup>(١)</sup>.

## سورة الزخرف

### ☆ ﴿لأمتع﴾ سورة الزخرف:

اختلف عن هشام فيه بين تشديد الميم وتخفيفها، فشدّها الأكثرون عنه، وذكر الخلاف أبو عمرو الدانى في التيسير وتبعه الشاطبى - إلا أن طريق الدانى في التيسير يقتضى التخفيف فقط، ولكن ذكر التشديد في مفرداته وذكر الخلاف فيه، وذكر في جامع البيان أن التخفيف قرأ به على أبى الفتح في رواية هشام من طريق الحلوانى وذكره عن ابن عباد عن هشام. وذكر المحقق في النشر أن التخفيف ليس انفراداً من أبى الفتح، بل روى أيضاً من طرق أخرى. فالأولى أن يؤخذ لهشام بالتخفيف فيه من طريق التيسير<sup>(٢)</sup>.

### تنبيه:

(١) قال المتولى في فتح الكريم:

وأما عن الحلوانى فاقراً مخففاً بخلف آتى واختص بالمدّ واعتلا

(٢) ذكر المحقق في النشر أن الدانى اقتصر على التخفيف في المفردات، وليس كذلك، بل اقتصر على التشديد، ثم ذكر فيه خلافاً - ولكن طريقه كما ذكرنا يقتضى التخفيف، وبه نأخذ.

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٦٣. فريدة الدهر، ج١، ص ٤٦٥.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٢٩١ - (المفردات) ص ٢٢٨.

## سورة الأحقاف

### ☆ ﴿لتنذر﴾ بالأحقاف:

ذكر الداني فيه الخلاف عن البيزي بالتاء أو بالياء، وتبعه الشاطبي بقوله، (والأحقاف هم بها بخلف هدى). والخلاف وإن كان صحيحًا، إلا إنه لا يُقرأ به من طريقه، لأن الداني قرأ على الفارسي عن النقاش بالتاء. قال المحقق في النشر: وإطلاقه الخلاف فيه خروجٌ عن طريقه. لذا نأخذ فيه للبيزي بالتاء من طريق التيسير. نعم ذكر الداني في المفردات أنه قرأ أيضًا على الفارسي بالياء، ولكنه أهملها وقل وبالأول (أى برواية التاء) آخذ. فالأولى الأخذ له بالتاء في رواية البيزي<sup>(١)</sup>.

## سورة القتال ﴿محمد﴾

### ☆ ﴿أنفا﴾ بالقتال:

روى الداني في التيسير الخلاف في ﴿أنفا﴾ بالقتال عن البيزي بالقصر والمد، وأسند رواية القصر إلى ابن مجاهد عن نصر بن محمد. وقرأ به على أبي الفتح، وليست رواية القصر من طريقه ولا طرق الشاطبي، لأن الداني قرأ برواية البيزي على الفارسي عن النقاش، وهي بالمد كالجماعة، فلا يؤخذ من التيسير بسوى المد<sup>(٢)</sup>.

## سورة الطور

### ☆ ﴿المصيطرون﴾ بالطور و﴿بمصيطرون﴾ بالغاشية:

ورد الخلاف فيهما عن حفص وعن خلاد. أما حفص فقد ذكر الخلاف فيهما للداني عنه في التيسير فيقرأ بالصاد والسين فيهما وتبعه الشاطبي بذكر الخلاف. ولكن قراءة الداني على أبي الحسن فيهما بالصاد، فهو الراجح في الأداء في رواية حفص، لأن سند الداني في روايته من قراءته على أبي الحسن.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣٧٤.

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٧٣ - (المفردات) ص ١٠٤.

وأما رواية خلاد فالخلاف فيها دائر بين الصاد الخالصة فيهما أو إشمامها زائياً مثل رواية خلف عن حمزة.

والخلاف في التيسير والشاطبية، ولكن قراءة الداني على أبي الفتح في رواية خلاد تقتضى الإشمام. قال في النشر: ولا يوجد نصٌ بخلافه إلا ما في التيسير والشاطبية. وقال إن الصاد الخالصة عن الحلواني والبزار، وهما ليسا من طريق التيسير عن خلاد. فلا يُقرأ فيهما إلا بالإشمام لخلاد من طريق التيسير والشاطبية<sup>(١)</sup>.

## سورة الرحمن

### ☆ ﴿المنشآت﴾ في سورة الرحمن:

ذكر لشعبة الخلاف فيه بين كسر الشين وفتحها. والذي قرأ به الداني على أبي الفتح من طريق الصريفيني عن يحيى بن آدم هو الكسر. كذلك صرح الداني في المفردات وذكره المحقق في النشر، وهو أولى من الفتح، لأن طريق الفتح من قراءة الداني على أبي الحسن. فالراجح هو الكسر في الشين عن شعبة لأنه طريق التيسير<sup>(٢)</sup>.

### ☆ ﴿يطمئنهن﴾ في سورة الرحمن:

ذكر الداني الخلاف في الروایتين عن الكسائي في ضم الميم أو كسرها في الموضعين. وضم الميم في الموضع الأول فقط هو قراءة الداني على أبي الفتح في الروایتين جميعاً، ويقرأ في الموضع الثاني بكسر الميم. وهذا هو الوجه الراجح في الأداء وهو الذي عول عليه الداني في المفردات. ونص عليه في جامع البيان. وقد ذكر المحقق في النشر أنه من المواضع التي خرج الداني فيها عن طريقه، يعنى ذكره في التيسير رواية الدورى بضم الميم في الموضع الأول ورواية أبي الحارث بالضم في الموضع الثاني. لأنها قراءته على أبي الحسن، ولم يقرأ الداني في الروایتين على أبي الفتح بسوى الضم في الأول والكسر في الثاني، فتعين أن يكون هذا الوجه هو الراجح في الأداء<sup>(٣)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٧٨.

(٢) (النشر) ج٢، ص ٣٨١ - (المفردات) ص ٢٨٢. فريدة الدهر، ج١، ص ٣٢٠.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣٨١ - (المفردات) ص ٣٩٢. فريدة الدهر، ج١، ص ٤٣٤، ٤٤٥.

## جزء قد سمع

### ☆ «انشزوا فانشزوا» بالمجادلة:

ذكر الخلاف عن شعبة في التيسير في كسر الشين أو ضمها. ولكن الداني صرح أنه قرأ على أبي الفتح من طريق الصريفيني عن يحيى بن آدم عن شعبة بالكسر. كذا ذكره في التيسير والمفردات، وذكر فيه أنه مما شك فيه شعبة، فأخذ برواية الكسر. فالأولى أن يقرأ لشعبة فيهما بالكسر كما هي رواية الداني من طريق التيسير والتي قرأ بها على أبي الفتح في هذه الرواية<sup>(١)</sup>.

### ☆ «تكون دولة» بالحشر:

اختلف عن هشام في تأنيث يكون أو تذكيره. وذلك في التيسير والشاطبية، وحقق ابن الجزرى أن رواية الحلواني من أكثر طرقه بالتأنيث عن هشام - روى ذلك ابن عبدان عن الحلواني، وبه قرأ الداني على أبي الفتح وهو طريق التيسير. لذا كان الراجح في الأداء عن هشام تأنيث «تكون» مع رفع «دولة»، ولا يجوز النصب مع التأنيث في أى قراءة - كما فهم البعض من الشاطبية - لانتفاء صحته رواية، هذا ولم يعول الداني في المفردات إلا على رواية التأنيث<sup>(٢)</sup>.

## جزء تبارك

### ☆ «ما يؤمنون / ما يذكرون» بالحاقة:

روى الداني الوجهين عن ابن ذكوان فيهما بالتاء أو الياء. ورواية الغيب بالياء أكثر شهرةً عن الأخفش. غير أن الداني قرأ فيهما بالخطاب على الفارسي من طريق النقاش عن الأخفش. وذكر الداني ذلك في التيسير والمفردات. غير أنه أخذ فيهما بالغيبة، ونقل عنه المحقق في النشر أن عليه العمل عند أهل الشام. لكن رواية التاء أى الخطاب هي طريق التيسير الذى قرأ به الداني من طريق النقاش. ولم ينفرد النقاش بذلك حتى تُرد تلك

(١) (النشر) ج٢، ص ٢٨٥ - (التيسير) ص ٢٠٩. (٢) (النشر) ج٢، ص ٢٨٦ - (المفردات) ص ١٢٩.

الرواية مع صحتها - فاخترنا للوجه المقدم في الأداء مبنى على سند الرواية، وسند رواية الخطاب هو طريق التيسير، لذلك نأخذ لابن ذكوان في الحرفين بالتاء وجهاً راجحاً في الأداء<sup>(١)</sup>. وقلنا لا نمنع الأخذ برواية الياء كهشام لصحته أيضاً وشهرته.

### ☆ ﴿تَبْدَأُ﴾ فِي الْجِنِّ:

روى ابن عبدان عن الحلواني ضم اللام في رواية هشام، وهو طريق التيسير، ولم يذكر في التيسير غيره. غير أن الشاطبي زاد الخلاف فخرج عن طريقه، لأن الكسر فيه من طريق الجمال وابن عباد وليس من طريق التيسير، فالأولى أن يقرأ لهشام في هذا الحرف بضم اللام<sup>(٢)</sup>.

### ☆ الْوَقْفُ عَلَى ﴿سَلَسَلَا﴾ فِي الْإِنْسَانِ:

اختلف في الوقف عليه بالألف أو حذفها. وقد قرأ الداني في رواية حفص على أبي الحسن بن غلبون بإثبات الألف، وهو طريق التيسير. كما وقف بحذف الألف في قراءته عن الفارسي في رواية البزى من طريق النقاش عن أبي ربيعة، كذا وقف بحذف الألف في رواية ابن ذكوان من طريق النقاش عن الأخفش. لذا فإن طريق التيسير الراجح في الأداء الوقف لحفص بإثبات الألف، والوقف لكل من البزى وابن ذكوان بحذف الألف<sup>(٣)</sup>.

## جزء خم

### ☆ ﴿وَأَه﴾ فِي الْعَلْقِ:

اختلف عن قنبل: فروى الزينبي وحده عن قنبل المد. وروى أكثر الرواة عنه القصر. وليس طريق الزينبي من طريق التيسير. لذا لم يذكر في التيسير سوى القصر. قال المحقق في النشر: ولا شك أن القصر أثبت وأصح عنه من طريق الأداء (وقال: بهما أخذ، جمعاً بين النص والأداء). ونقول إن رواية المد انفراد من الزينبي عن قنبل، وقد خالف فيها سائر الرواة. لذا نرجح القصر؛ لأنه هو الثابت روايةً من طريق التيسير<sup>(٤)</sup>.

(١) (النشر) ج٢، ص ٣٩٠ - (المفردات) ص ٣١٤. (٢) (النشر) ج٢، ص ٣٩٢.

(٣) (النشر) ج٢، ص ٣٩٤. (٤)

## ☆ التكبير للمختم:

التكبير مروى عن البزى لحتم القرآن، وبذلك قرأ الدانى على شيخه الفارسى، وما أطلقه البعض لابن كثير من الروایتين فليس طريق التيسير وإنما هو رواية البزى وحده. وقول الشاطبى (وَعَنْ قُتَيْبٍ بَغْضُ بَتَكْبِيرِهِ تَلَا) هو من زهادات الشاطبى، فالأولى الأخذ به للبزى من طريق التيسير دون قنبل.

أما من طرق النشر فإنه مأخوذ به لكل القراء.

ولفظه المختار ﴿الله أكبر﴾ وهو الذى فى التيسير، وزيادة التهليل هى من طريق ابن الحباب وليست فى التيسير. أما موضعه فهو آخر كل سورة بدءاً من سورة الضحى مع نهاية السورة. وعلى هذا لا يجوز القطع على البسملة إذا وصلت بالتكبير قبلها. هذا الذى رجحه الدانى فى التيسير. أما قول الشاطبى: (وَبَغْضُ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَلَاً) فهو محمولٌ على التكبير لأوائل السور، وليس ذلك من طريق التيسير، والأولى وصل التكبير بآخر السورة كما ذكر الدانى، وإن شاء قطع عليه وابتدأ بالبسملة موصولة بأول السورة بعدها. والله أعلم<sup>(١)</sup>.



هذا ما تيسر جمعه بفضل الله

وتوفيقه من الأوجه الراجعة فى الأداء

فى فرش الحروف عن القراء العشرة.

وقد رجحنا ما هو أولى وأحق بالأداء من التيسير والتجبير.

وهليه (القصيصة الحسنة) جمعنا فيها الأوجه الراجعة فى الأداء

من طرق التيسير وتجبير التيسير فى الأصول والفرش. وبالله التوفيق.



(١) (النش) ج٢، ص ٤١٨ - (التيسير) ص ٢٢٦.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القصيدة اللسان  
في الأوجه الراجحة في الأداء  
عن العشرة القراء

تأليف

الشيخ علاء بن محمد توفيق النحاس

راجعها

الشيخ عبد الرزاق البكر

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَدَأَتْ بِحَمْدِ اللَّهِ أَزْجُوهُ مَوْلَا (١)  
 وَصَلَّ وَسَلَّمْ يَا رَحِيمَ كَرَامَةَ  
 وَبَعْدُ فَقَدْ مَيَّزَتْ فِي الْخَلْفِ أَوْجَهَا  
 تَتَبَّعَتْ فِي التَّيْسِيرِ مِنْهَا طَرِيقَهُ  
 قَدْ اخْتَرَتْ وَجْهَهَا كَانَ أَقْوَى رِوَايَةَ  
 وَمَا كَانَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ ذَكَرْتَهُ  
 وَمَا جَاءَ عَنْهُمْ مِنْ طَرِيقِ كِتَابِنَا  
 وَبَغْضَ قَصِيدِ الشَّاطِبِيِّ وَدُرَّةَ  
 كَذَلِكَ تَحْرِيرَاتِ بَعْضِ شَيْوِخِنَا  
 وَإِنْ قِيلَ ( قَدْ زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدِ )  
 وَأَنْتَى لِأَضْدَافِ رُمَيْنِ بِشَاطِبِي  
 فَإِنْ كَانَ فِيهَا مِنْ صَوَابٍ فَقَضَلُهُ  
 وَأَسْأَلُهُ مِنْ فَضْلِهِ مُتَوَكَّلَا (٢)  
 عَلَى خَيْرِ خَلْقِ اللَّهِ فَضْلًا وَمَنْزِلًا (٣)  
 أَتَتْ عَنْ رِوَاةِ الْعَشْرِ أَقْوَى وَأَفْضَلَا  
 وَزِدَتْ لَهَا التَّخْبِيرَ لِلْعَشْرِ مُكْمِلَا  
 وَأَثَبَتْ عِنْدَ الْمُتَنَصِّفِينَ وَأَعْدَلَا  
 إِذَا لَمْ أَجِدْ بِالْأَضَلِّ وَجْهًا مَفْضَلَا  
 لِرَاوِ بِوَجْهِهِ وَاحِدٍ عَنْهُ أَهْمِلَا (٤)  
 أَتَيْتُ بِهِ إِنْ كَانَ لِلْحُكْمِ أَشْمَلَا  
 فَمَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ لَهُمْ زَانَ وَأَعْتَلَى (٥)  
 عَلَى الْأَضَلِّ (لَقَدْ وَجَّهَهَا أَنْ تُفَضَّلَا) (٦)  
 مِنَ الْبَحْرِ قَدْرُ اللَّؤْلُؤِ الْحَرِّ مَنْزِلَا (٧)  
 مِنَ اللَّهِ بَدْءًا وَأَنْتِهَاءً وَمَنْهَلَا

- (١) الموثل، الملجأ. (٢) بدأت بحمده سبحانه ملتجئاً إليه سائلاً من فضله متوكلاً عليه.
- (٣) وثبتت بالصلاة والسلام على خير خلقه فضلاً ومنزلاً ليكون ذلك تكريماً له وتشريفاً لقدره.
- (٤) أعنى أنني اخترت الوجه المقدم في الأداء من سند كتاب التيسير للسبعة ومن سند كتاب التحبير للثلاثة، فأخترت الوجه المقدم من تتبع السند. لذلك أهملت ما روى بوجه واحد فقد روى بلا خلاف.
- (٥) كما استشهدت ببعض قصيد الشاطبي وبعض قصيد الدرّة. كذلك أتيت ببعض التحريات لشيوخنا، فما بين قوسين ليس من نظمي وإنما زان القصيدة واعتلى.
- (٦) من الشاطبية. والمعنى حياؤها أن تتقدم عليها.
- (٧) نسبة هذه القصيدة إلى نظم الشاطبية والدرّة وتحريات شيوخ القراء كتسبة الصدف إلى اللؤلؤ الحر.

وَمَا كَانَ مِنْ سَهْوٍ مَضَى أَوْ بَغْفَلَةٍ  
 وَأَضْلِحَ وَبَيَّنَّ كُلَّ حَزَقٍ وَجَدْتَهُ  
 وَأَمَلُ أَنْ يَسْرِي بِهَا نُورُ أَضْلِحَهَا  
 وَإِنِّي لَأَسْتَحْيِي بِهَا أَنْ أَعْدَلَا  
 وَلَكِنْ إِذْ نَ الشَّاطِبِيُّ بِحِزْزِهِ  
 فَإِنْ خَرَجَ التَّيْسِيرُ نَاطَرْتُ طُرْقَهُ  
 كَذَلِكَ لِلتَّخْبِيرِ فَالطُّرُقُ أَضْبَحَتْ  
 وَتَرَجُّو بِهَا مِنْ عِنْدِ ذِي الْعَرْشِ عَفْوَهُ  
 فَمِنِّي وَمِنْ إِبْلِيسَ فَأَثْرُكَ مَهْمَلًا<sup>(١)</sup>  
 (وَسَلَّمَ لِأَخْدَى الْحُسَيْنَيْنِ فَتَجْمَلًا)<sup>(٢)</sup>  
 بِتَيْسِيرِ ذِي عُسْرِ وَتَخْبِيرِ مَا انْجَلَى<sup>(٣)</sup>  
 لِعِلْمِي بِأَنِّي لَسْتُ مِنْ (جَادَ مَقُولًا)  
 يُرْجَحُ فِي التَّيْسِيرِ مَا كَانَ أَعْدَلَا  
 فَأَثْبَتُ لِلدَّانِي وَجْهًا تَأْضَلَا  
 سَبِيلًا إِلَى الْوَجْهِ الْمَقْدَمِ فَيَصَلَا  
 وَرَحْمَتَهُ الْعُظْمَى وَجَنَانِهِ الْعَمَلَا<sup>(٤)</sup>

(١) أبرأ من حولي وقوتي فما كتبت من صواب ففضله من الله. أما الخطأ فمِنِّي ومن الشيطان.  
 (٢) لنا أطلب ممن يطلع عليها أن يصلح أى خطأ فيها وشبهته بالخرق. وأن يظهره ويسلم لإحدى  
 الحسينيين فمن اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد. وما بين قوسين من  
 الشاطبية.

(٣) وأطلب من الله أن يسرى بها النور الذى سرى بأصلها الشاطبية والذرة حتى تيسر ما صعب  
 وتزين ما ظهر. واستعرت (التيسير) الذى هو كتاب الدانى وهو أصل الشاطبية فى القراءات  
 السبع، و(التخبير) الذى هو أصل الذرة فى الثلاث المتممة للعشر. وبالله التوفيق وهو  
 المستعان.

(٤) اختبأرى للوجه المقدم فى الأداء من الشاطبية جاء على استحياهُ لأن الشاطبى ذكر فى حزره  
 (وَلْيُضْلِحَهُ مَنْ جَادَ مَقُولًا) لذلك لا أجد نفسى أهلاً لذلك. إلا أن الشاطبى نفسه قد أذن  
 بذلك فحُت بالوجه الذى ينتهى إليه السند ليكون فيصلاً راجحاً على غيره من الأوجه  
 الأخرى.

## «تدويرات عامة»

### الاستعانة

تَعَوُّذُ جَهَاراً قَبْلَ كُلِّ قِرَاءَةٍ      وَدَعُ غَنَكَ وَجْهَ السِّرِّ عَنْهُمْ لَتَفْضِلاً<sup>(١)</sup>  
(بِشْرَطِ اسْتِمَاعٍ وَابْتِدَاءِ دِرَاسَةٍ)      (وَلَا تُخْفِياً أَوْ فِي الصَّلَاةِ فَفَضْلاً)<sup>(٢)</sup>  
عَلَى مَا آتَى فِي النَّحْلِ فَاتَّبِعْ وَلَا تَرِدْ      كَذَا اخْتَارَهُ الدَّانِيُّ عَنْ صَفْوَةِ الْمَلَأِ<sup>(٣)</sup>

### البسمة بين السورتين

لَوْزِشٍ وَلِلْسُوسِيِّ فَاخْتَرْتُمْ لِسَكْتِهِمْ      وَلِلدُّورِ وَضَلًّا ثُمَّ لِلشَّامِ بِسْمِلاً  
لِيَعْقُوبَ فَاسْكُتْ ثُمَّ فِي أَرْبَعِ خَلَّتْ      مِنَ السُّورِ الزُّهْرَاءِ فَاتَّبِعْ لِمَنْ تَلَأَ<sup>(٤)</sup>  
وَمَا بِسْمَلِ الدَّانِيِّ عَنْ كُلِّ قَارِيٍّ      إِذَا ابْتَدَأَ الْأَجْزَاءَ فَاتَّبِعْ مُبْجِلاً  
وَقَدْ أَطْلِقَ التَّخْيِيرُ فِي النُّشْرِ عَنْهُمْ      فَخَيَّرْتُمْ لَهُمْ عِنْدَ الثَّلَاثَةِ مُفْضِلاً<sup>(٥)</sup>

(١) أرشدت إلى إهمال إخفاء التعوذ المروي عن نافع وحمة.

(٢) البيت في قصيدة إتحاف البرية للشيخ حسن خلف الحسيني - رحمه الله - ويشير إلى شرط الجهر بأن يكون في حالة استماع للقران في مجلس ويكون القارئ مبتدئاً بالقراءة، أما إذا كان يقرأ خالياً أو منفرداً أو في الصلاة أو لم يكن مبتدئاً بالقراءة فلا بد من الإخفاء.

(٣) اختار الداني الصيغة الواردة في سورة النحل.

(٤) الوجه الراجح في الأداء في البسمة بين السورتين هو السكت لكل من ورش والسوسى، والوصل للدورى، والبسمة لابن عامر، والسكت ليعقوب، وعدم التفرقة بين الأربعة الزهر وغيرها، وهي ما بين الانفطار والتطفيف، وما بين المدثر والقيام، وما بين الفجر والبلد، وما بين العصر والهمزة، ففيها لكل راو ما لغيرها من السور، لأن التفرقة استحباب من الشيوخ.

(٥) في ابتداء الأجزاء الأربع عدم البسمة، وهو اختيار الداني للبعة، أما الثلاثة أبو جعفر ويعقوب وخلف، فلهم البسمة، ولهم تركها، لأنه اختيار المحقق في النشر.

## المه والقصير

وَرَجَحَ لِتَرْتِيبِ الْمُدُودِ بِأَرْبَعٍ بِأُولَئِهَا وَزُشْ وَحَمْزَةٌ طُوْلًا  
لِعَاصِمِ خَمْسٍ وَسَطِ الشَّامِيِّ وَعَلِيٍّ وَوَسْطِ أَوْ أَمْدُ ثُمَّ قَصْرٌ لِعَارِضٍ  
وَلَيْسَ لِيُوزَشِ فِيهِ قَصْرٌ إِذَا تَلَا<sup>(١)</sup> (وَلَمْ يَكُنْ هَاتَيْنِ اللَّذَيْنِ كَذَا اجْمَلًا)<sup>(٢)</sup>  
لِحَمْزَةِ يَرْوِيهِ ابْنُ غَلْبُونَ مَغْدِلًا<sup>(٣)</sup> وَمِنْ طَرِقِ التَّحْبِيرِ قَصْرٌ وَزَادَهُمْ  
فَقَصْرٌ لَدَى حَذْفِ أَوْ أَمْدُ وَسَهْلًا<sup>(٤)</sup> وَفِي هَؤُلَاءِ إِنْ قَصْرٌ (هَا) مَعَ قَصْرِ (لَا)  
لِسُوسٍ وَمَدُّ الدُّورِ يَثْبُتُ فِي كَيْلًا<sup>(٥)</sup>

(١) الراجح في ترتيب المدود من التيسير والتحبير هو أربع مراتب، الأولى الطول لورش وحمزة، والثانية لعاصم خمس حركات، والثالثة التوسط عن ابن عامر والكسائي وخلف العاشر، والرابعة فوق القصير (ثلاث حركات) للباقيين.

(٢) لا يجوز لورش القصير في عارض السكون، لأن طريقه في التيسير توسط البتل، وعليه يكون التوسط والطول في العارض، ويجوز للباقيين التوسط والطول والقصير.

(٣) البيت من نظم إتحاف البرية للشيخ الحسيني ويشير إلى وجهي التوسط والطول في (عين) من فاتحتي مرهم والشورى، والطول مقدم، ومثله وجهها الطول والتوسط في (هاتين والذين) لابن كثير المكي في القصص وفضلت، لأن الهاء قبل النون المشددة حرف لين.

(٤) التوسط في (عين) من فاتحتي مرهم والشورى هو الأرجح لخصص وخلف عن حمزة، لأنه طريق ابن غلبون، وعنه روى الداني طريقهما في التيسير، أما طرق التحبير فإنها تقتضي القصير وذلك من الإرشاد والكفافية وكتاب ابن خيرون وسبط الخياط وكفافية الست، وفي كلها القصير عن أبي جعفر ومعقوب وخلف العاشر. وزاد أبو العز في كفايته التوسط فيكون وجهها آخر في رواية رويس من التحبير. والله أعلم.

(٥) الراجح القصير عند حذف الهمة من نحو (جاء أحد) لأبي عمرو والبزى وقالون، والمد أرجح عند تسهيل الهمة الأولى في نحو (النساء إلا) لقالون.

(٦) لا يجوز في (هؤلاء إن) للسوسي سوى قصر (الماء) مع قصر (لا)، لأنه يقصر المنفصل. ويمد (الدورى) (ها) و(لا)، لأنه يمد المنفصل، لأن كل منهما يحذف الهمة الأولى.

## الهمزتان من كلمة

وَفِي الْفَاتِ الْفَضْلِ قَضَرَ مَحْتَمٌ  
 لغير رويس ثم وجهان سهلاً  
 كَأَلَانَ الذَّكْرَيْنِ أَيْضاً وَأَبْدِلاً<sup>(٢)</sup>  
 كَذَاكَ أَبُو عَمْرٍو بِوَجْهَيْنِ أَعْمَلًا<sup>(٣)</sup>  
 وَفِي الْهَمْزِ بِالتَّوْسِيطِ وَالطُّوْلِ أَبْدِلاً  
 لَدَى اللَّامِ وَالْإِبْدَالِ فَاقْضِرْ وَطَوِّلاً  
 وَقْضِرْ ابْنِ وَرْدَانَ وَقَالُونَ قَدْ عَلَا<sup>(٤)</sup>

(١) الألف التي تدخل للفصل بين الهمزتين عند قالون وأبي عمرو وأبي جعفر نحو (ء أنتم) لا يجوز فيها سوى القصر. كما لا يجوز في أئمة وجه إبدالها ياء، لأنه وجه نحوي لا أدائي، والثابت فيه التسهيل من طريق التيسير.

(٢) رجحنا تسهيل الهمز من أئمة، وهو المروى عن نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر، غير أن طريق التجبير من كفاية أبي العز عن رويس يقتضى الإبدال، فيؤخذ لرويس فيه بالإبدال حسب طريق الرواية. ثم ذكرنا الوجهين، التسهيل والإبدال إذا دخلت همزة الوصل على همزة الاستفهام، وذلك في (الئن) موضعي يونس، و(الذكرين) بالأنعام يقرءان بالاستفهام. ومثله (الله) في يونس والنمل.

(٣) كذلك روى أبو عمرو وأبو جعفر في موضع (ما جئتم به السحر) بيونس بالتسهيل أو الإبدال.

(٤) تحوير القول في الئن موضعي يونس من طريق التيسير على وجه الإبدال هو أن تقرأ بتوسيط البديل مع توسيط اللام لورش، وهو الوجه المتقدم عنه الذي رواه ابن خاقان. وله أيضاً المد في البديل مع توسط اللام. وتقرأ لقالون وابن وردان بقصر اللام فقط، وفي البديل وجهان، الطول والقصر. وإذا قرأت بالتسهيل فوسط اللام لورش واقصرها لقالون وابن وردان.

## الهمزتان من كلمتين

وَفِي كَسْرِ هَمْزٍ بَعْدَ ضَمِّ لِهَمْزَةٍ      فَإِنْ أَبَا الْفَتْحِ ارْتِضَاهُ مُسَهَّلًا  
 وَعِنْدَ ابْنِ خَاقَانَ وَالْفَارِسِيِّ قَرَأَ      أَبُو عَمْرٍو الدَّائِي بِوَاوٍ مُبَدَّلًا<sup>(١)</sup>  
 فَإِبْدَالَهُ رَجَّحَ لِدَوْرِي وَوَرِّثَهُمْ      وَبَزَى وَلِلْبَاقِينَ لِلْهَمْزِ سَهْلًا  
 وَعِنْدَ رُوَيْسٍ أَبَدِلِ الْهَمْزَ خَالِصًا      أَبُو جَعْفَرٍ وَجَهَانَ عَنْهُ تَقْبَلًا  
 وَأَوَّلَى لَهُ الْإِبْدَالُ إِذْ شَاعَ مَذْهَبًا      قَدِيمًا لَدَى الْقُرَاءِ وَالْحَقُّ قَدْ عَلَا<sup>(٢)</sup>  
 وَبِالسُّوءِ إِلَّا لَا تُسَهَّلُ لِهَمْزِهِ      لِقَالُونَ وَالْبَزَى وَأَذْغَمَهُ مُبَدَّلًا<sup>(٣)</sup>

## الإظهار والإدغام

وَإِخْفَاءَ تَأْمَنًا بِرُومٍ لِمَا عَدَا      أَبِي جَعْفَرٍ أَذْغَمَ لَدَيْهِ مُكْمَلًا  
 وَقَدْ فَضَّلَ الْإِشْمَامُ فِي النَّشْرِ فَاغْرَهُ      لَدَى خَلْفِ بَعْقُوبٍ وَجَهًا مَفْضَلًا<sup>(٤)</sup>

(١) تحرير أوجه الهمزة المكسورة بعد المضمومة من كلمتين نحو (بشاء إلى)، فمذهب ابن خاقان والفراسي إبدال الهمزة الثانية واوا. وعلى ذلك يكون للدوري وللبيزي الإبدال، لأن طريقتهم من قراءة الدائي على الفارسي، وكلنا الإبدال لورش، لأن طريقتهم عن ابن خاقان، ويكون لقالون وللرؤمى وقنبل تسهيل الهمزة الثانية، لأن طريقتهم من التيسير من قراءة الدائي على أبي الفتح الذي مذهبه التسهيل.

(٢) أما رويس فله في نحو (بشاء إلى) الإبدال واوا لأن ذلك طريقتهم في التحرير. وأتى عن أبي جعفر الوجهان، الإبدال والتسهيل. والإبدال أرجح لأنه مذهب قدماء الأئمة ومنهم أبو جعفر.

(٣) قوله تعالى: ﴿بِالسُّوءِ إِذَا﴾ في سورة يوسف، يقرأ لقالون والبيزي بإبدال الهمزة الأولى واوا وإدغامها في الواو قبلها على الأرجح.

(٤) الأرجح من طريق التيسير في (تأمنًا) بيوسف الرُّوم، وهو المعبر عنه بإخفاء النون الأولى، ويؤخذ بالرُّوم لكل القراء ما علنا أبي جعفر فليس له إلا الإدغام الكامل بدون إشارة أو رُوم. وقد فضل المحقق في النشر وجه الإشمام، لذا لا نأخذ به إلا ليعقوب وخلف العاشر وجهًا مفضلًا في الأداء.

وإذغام نخلقكم أصح رواية  
 وإسكان ياء اللأى إذ هو مُبدلٌ  
 إذا مُنع استغلاء قافٍ وأكْملاً<sup>(١)</sup>  
 لبزى ودورى لِكِنِ السُّوسِ سَهْلاً  
 فأظهاره عندَ يَسْنِ لِيَاءِهِ  
 وأظهر لَدَى سَكَتِ لِمَنْ كَانَ مُبْدِلاً<sup>(٢)</sup>  
 وبالزوم والتسهيل قِفَ لِمُسْهَلٍ  
 لَدَى اللَاءِ أَوْ أَبْدَلَهُ يَاءً فَتَجْمَلًا<sup>(٣)</sup>

## النقل والإمالة والتفخيم والترقيق

### والوقف على أوامر الكلم ومرسوم النط

وَمِنْ بَعْدِ عَادِ قَابِدَانِ دُونَ وَزْشِهِمْ  
 وَمِنْ بَعْدِ عَادِ قَابِدَانِ دُونَ وَزْشِهِمْ  
 وَفَلَا لِمِيمِ الْجَمْعِ فَا مَنَعَ لِيُوزْشِهِمْ  
 وَفَلَا لِمِيمِ الْجَمْعِ فَا مَنَعَ لِيُوزْشِهِمْ  
 وَقَدْ حُقَّ لِلتَّنْوِينِ وَقَفَا إِمَالَةً  
 وَقَدْ حُقَّ لِلتَّنْوِينِ وَقَفَا إِمَالَةً  
 وَفَرَّقَ بِهِ الْوَجْهَانَ. فَحُمَ لِمَضْرِهِمْ  
 وَفَرَّقَ بِهِ الْوَجْهَانَ. فَحُمَ لِمَضْرِهِمْ  
 لِمَنْ تَقَلُّوا الْأَوَّلَى عَلَى مَا تَأْصَلًا<sup>(٤)</sup>  
 وَحَمْزَةٌ فِيهِ لَمْ يَكُنْ قَطُّ عَوَّلًا<sup>(٥)</sup>  
 كَنَحْوِ مُسْمَى ثُمَّ بِالْفَتْحِ وَصَلًا<sup>(٦)</sup>  
 وَعَيْنَ قِطْرِ لَتَجْمَلًا<sup>(٧)</sup>

- (١) الإذغام الكامل في نخلقكم بالمرسلات هو الأقوى، وذلك بمنع ظهور صفة الاستغلاء من القاف.
- (٢) طرق التيسير في (اللاء) بالأحزاب والمجادلة والطلاق تقتضى أن يكون للبزى والدورى إبدال الهمز ياء (اللائى) مع المد، ويكون للسوسى تسهيل الهمز فيه (اللاء)، وعلى ذلك فالإظهار واضح لمن مذهبه التسهيل. أما من أبدل فالأولى له إظهار الياء الأولى من (اللائى) عند (يسن) التى فى الطلاق، وذلك بالسكت على الياء الأولى سكتة لطيفة عند الوصل.
- (٣) البيت من قواعد التحرير للشيخ محمد جابر وأصله من فتح الكرم (للمتولى)، وفيه أوجه الوقف على (اللاء)، ففيها الإبدال ياء ساكنة أو تسهيل الهمزة مع الروم والوجهان لمن مذهبه التسهيل. والإبدال لمن مذهبه الإبدال وصلًا.
- (٤) من ينقل عاد الأولى بالنجم وهم المدنيان، والبصريان لهم عند البدء بالأولى ثلاثة أوجه، أرجحها البدء بالأصل (الأولى)، هذا لغير ورش، فإن مذهبه النقل فى الوصل والابتداء.
- (٥) لم يصح النقل فى ميم الجمع لورث ولا لحمزة ولا لأحد من القراء.
- (٦) خلافاً للشاطى، فإن الراجع إمالة اليائى المنون وفقاً مع حذف التنوين لمن مذهبه الإمالة كتحو مسمى، فإذا وصل بما بعده لزم الفتح مع إثبات التنوين.
- (٧) يجوز التفخيم والترقيق فى راء (فرق)، والأرجح التفخيم فى مصر، والترقيق فى عين القطر وما حذفت ياؤه تخفيفاً نحو يسر.

وَجَازَ لَدَى مَنْ شَدَّدَ التُّونَ رَوْمَهَا      بِوَقْفٍ فِي هَاءِ الضَّمِيرِ فَفَضْلاً  
أَشْرَفِيهِ إِنْ لَمْ يَأْتِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ      أَوْ الضَّمِّ أَوْ يَاءٍ أَوْ نَوَائِمٍ مُثْقَلًا<sup>(١)</sup>  
وَلَمْ يَرِ رَوْمَ الْفَتْحِ وَالنُّضْبِ قَارِئُ      وَمَا ذَكَرُوا عَنْ سَيِّبُونِهِ فَأَهْمَلًا<sup>(٢)</sup>  
وَفِي وَيْكَانَ بِالرُّسْمِ وَقَفَا وَعِنْدَ مَا      لِ أَيْبَا وَمَا (بِالْحَطِّ فِي وَقْفِ الْإِبْتِلَاءِ)<sup>(٣)</sup>

## تدويرات خاصة لكل قارئ وراو

### أوجه قالون الراجعة في الأداء

وَصَلَّ مِيمَ جَمْعٍ عِنْدَ قَالُونَ وَأَقْضَرْنَ      لِمُنْفَصِلٍ أَشْبَحَ لِيَأْتِيَهُ فَتَجْمَلًا<sup>(٤)</sup>  
وَإِنْ تَأْتِكَ التَّوْرَةُ فَأَقْرَأْ بِفَتْحِهَا      وَلَمْ يَكْ فِي هَاءٍ وَيَاءٍ تَمِيلاً  
وَإِظْهَارِ إِرْكَبٍ ثُمَّ يَلْهَثُ فَاظْهَرْنَ      وَأَشْهَدُوا الْإِدْخَالَ عَنْهُ وَسَهْلاً<sup>(٥)</sup>  
وَتَعَدُّوا نِعْمًا يَخْتَصِمُونَ كَذَا يَهْدِ      دِي سَكُنَ بِنَصِّ عَنْهُ جَاءَ وَقُضْلاً

(١) يجوز الروم في الوقف على التون المشددة نحو (ولا جان) خلافاً لمن منعه. والراجع جواز الإشارة في هاء الضمير بالروم أو الإشمام إن لم تسبقه كسرة أو ضمة أو ياء أو واو.

(٢) لا يجوز الروم في المفتوح والمنصوب، وما ذكره الشاطبي عن إمام النحو لا يقرأ به.

(٣) الأرجح عند الوقف الاضطرابي أو الاختباري، وهو المسمى بوقف الابتلاء على الكلمة بأسرها من مرسوم الخط مثل (ويكان) بوقف عليه بالتون، ووقف على (ما) وعلى (أيا) من (أياها)، وعلى اللام في نحو (مال هذا)، لأنه مما انفصل رسماً. والله أعلم.

(٤) أوجه قالون الراجعة في الأداء من طريق أبي نشيط بقراءة الداني على أبي الفتح من طريق عبد الباقي، وهو طريق التيسير يقتضى صلة ميم الجمع بالواو وقصر المنفصل وإشباع (هائه) بظه، أي صلتها بالياء.

(٥) كذا يقرأ بفتح التوراة حيث وقعت، مع علم الإمالة في الهاء والياء من (كهيعص) وله إظهار (اركب معنا)، و(لهث ذلك)، وإدخال ألف بين المهمزتين في (ءأشهدوا) بالزخرف مع تسهيل الثانية.

عَلَى الْاِخْتِلَاسِ أَفْرَأُ بِوَجْهَيْنِ إِنْ أَنَا لَهُ قَبْلَ إِلَّا الْمَدُّ وَالْحَذْفُ مُوَصَّلًا<sup>(١)</sup>  
 بِرَبِّي إِنْ الْخَلْفُ وَاهْمَزُ لَهُ أَهَبُ وَبِالْحَذْفِ فِي الدَّاعِي دَعَانِي تُقْبَلًا  
 وَحَذْفَ التَّلَاقِي وَالتَّنَادِي بِغَافِرٍ وَإِثْبَاتَ مَا آتَانِي وَقَفًّا فَأَعْمِلًا<sup>(٢)</sup>

## أوجه ورش الرابحة في الأبياء<sup>(٣)</sup>

وَذَا بَدَلٍ وَاللَّيْنِ وَسَطٍ لِيُوزَّهِمَ وَأَبْدِلَ لِثَانِي هَمْزٌ أَنْذَرْتُ مَثَلًا  
 وَفِي هَمْزِ سَوَاتٍ فَوْسَطٍ مَرَجَّحًا كَذَا وَأَوْهَ وَسَطٍ وَكُنْ مَتَّعَلًا  
 يُؤَاخِذُكُمْ لَا مَدَّ فِي الْوَاوِ عِنْدَهُ وَوَسَطٍ فِي الْأَوَّلَى وَالْآنَ فِي كِلَا<sup>(٤)</sup>  
 وَسَهْلٌ لَأَمْنُكُمْ وَفِي حَرْفِ زُخْرَفٍ لَهُ وَكَذَا قِفَ مِنْ بَعْدِ آأَنْتَ مُسْهَلًا<sup>(٥)</sup>

(١) جاء النص عن قالون بإسكان العين من (تغدوا) بالنساء، و(نغما) بالبقرة والنساء، وإسكان الخاء من (يخضمون) ببس، واهاء من (يهدى) بيونس، لذا فهو المفضل أداء عن الاختلاس، وله الوجهان في (إن أنا إلا) أي الواقعة قبل إلا المكسورة همزتها فله المد وله الحذف للألف في (أنا) قبل (إلا) وصلًا فإذا وقف فالألف ثابتة للجميع.

(٢) ورد عن قالون من هذا الطريق الوجهان، إسكان الياء من (ربى إن) بفصلت، أو فتحها، وليس له إلا الهمز في (أهب لك) بمرهم، وطريقه الحذف للياء من (الداع إذا دعان) بالبقرة، وإثبات الياء من (فما آتاني) وقفًا بالنمل، والراجع له حذف الياء من (التلاق والتناد) في غافر. وما روى مخالفًا لما ذكر عن قالون من الشاطبية أو التيسير بعد خروجها عن طريقهما. والله أعلم.

(٣) طريق ورش من التيسير هو الذي رواه الداني عن ابن خاقان من طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش.

(٤) ليس لورش من هذا الطريق سوى توسط البديل واللين، وكذا وتوسط اللين والواو في (سوءات)، وإبدال ثاني الهمزتين المفتوحتين، نحو (أأنذرتهم)، وليس له مد في (يؤاخذكم) خلافًا للشاطبية، وفيه التوسط في (الأولى) بالنجم، و(الئن) موضعي يونس، وفي الأخير توسط البديل واللام معًا، أو يمد البديل مع توسط اللام كما سبق بيانه.

(٥) في (ءأمنتكم) بالأعراف والشعراء وطه، وفي حرف الزخرف (ءأهنتا) ليس له إلا التسهيل، كما أنه يقف بالتسهيل على نحو (آأنت) و (أرأيت) حذرا من اجتماع ثلاث سواكن.

وَأَبْدِلْ لِأَخْرَى هَمْزَتَيْنِ تَوَافِقًا  
 (وَفِي هَؤُلَاءِ إِنَّ وَالْبَغَا إِنَّ لِأَزْرَقِ  
 وَتَسْهِيلُهَا أَنْتُمْ وَأَرَبْتِ قَاصِرًا  
 وَأَظْهَرُ لَدَى نُونٍ وَيَسْ أَدْغَمَن  
 نَأَى وَرُءُوسَ الْأَيِّ عَنْهُ جَمِيعَهَا  
 هُدَايَ وَمَثْوَايَ وَنَحْيَايَ قُلُن  
 وَقَحْمَ لَدَى ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابِهِ  
 وَغَلْظَ لَدَى اللَّامَاتِ فِيمَا بَلَى الْأَلْفِ  
 وَغَلْظَ لَدَى وَقْفٍ كَيُوصَلُ<sup>(٥)</sup> وَاسْكِنَنَّ

وَفِي هَؤُلَاءِ إِنَّ وَالْبَغَا إِنَّ بِبَيَاتِلًا  
 عَلَى كَسْرِ يَاءٍ بَاقِيَ الْبَابِ سَهْلًا<sup>(١)</sup>  
 وَقُلْ أَلْفًا لِلْبَغَضِ عَنْهُمْ مُبَدَّلًا<sup>(٢)</sup>  
 وَكُلَّ ذَوَاتِ الْيَاءِ عَنْهُ فَعَلًّا<sup>(٣)</sup>  
 أَرَاكُهُمُ الثَّقَلِيلُ فِيهِ وَفَضْلًا  
 وَفِي الْجَارِ جَبَارِينَ تَقْلِيلُهُ عَلًّا<sup>(٤)</sup>  
 وَحَيْرَانَ فَحْمٌ مِنْ طَرِيقٍ قَدْ أَنْجَلِي  
 وَقَبْلَ ذَوَاتِ الْيَاءِ رَقَّقَ مَقْلًّا  
 لِمَحْيَايَ فَإِلْسَاكَانُ يُرْوَى مُسَلَّسًا<sup>(٦)</sup>

(١) وعنده إبدال ثاني الهمزتين المتوافقتين حرف مد، نحو (جاء أحد)، وإبدال ثاني همزتي (هؤلاء إن) بالبقرة، و(البغاء إن) بالنور ياء مكسورة. ولم يذكر في التيسير سوى التسهيل لثاني الهمزتين المتوافقتين، وذكر الإبدال في «جامع البيان»، وهو طريق الرواية، وإذا قرئ بالإبدال للهمزة الثانية مطلقا يجوز إبدال الهمزة ياء ساكنة من (هؤلاء إن، البغاء إن) كماثالها، أو إبدالها ياء مكسورة، وهو الأرجح، أما وجه إبدالها في الموضوعين ياء مكسورة وجها واحدا فيأتي على وجه التسهيل في غيرها كما حققه العلماء والبهت المذكور من فتح الكرم للشيخ المتولى.

(٢) عنه تسهيل الهمزة الثانية من (أرأيت) وبابه، وحذف الألف من هاتم مع تسهيل همزته، وقد اقتصر عليهما في التيسير. ويجوز أيضا الإبدال فيها مع المد الطويل والوجهان جيدان.

(٣) روى من هذا الطريق إظهار (ن والقلم) وإدغام (يس والقرآن)، وكل اليائي يقلله لا فرق بين الرائي نحو (برى) وغيره نحو (هدى)، فليس له خلاف فيه من هذا الطريق.

(٤) كذلك يقلل الهمزة والألف من (نأى) وجميع رءوس الآيات المختومة فواصلها باليائي لا خلاف فيها من هذا الطريق، سواء ختمت بياء ضمير المؤنثة الغالبة أم لا. والمذكور في الشاطبية والتيسير من فتحها خروج عن طريقه، إذ ليس لابن خاقان فيها سوى التقليل. كذلك قلل (هداي، مثنواي، محياي، الجار، جبارين).

(٥) وتلّه أيضا تغليظ اللامات التي تلى الألف إن سبقها صاد أو طاء، نحو (بصالحا، فصالا، أفضال)، وترقيق اللامات التي قبل الياءات المقللة سواء ما كان فيها من رءوس الآيات نحو (فضلى) أو غيره نحو (مصلى) وكذا الأرجح التغليظ في الوقف على نحو (يوصل). أما الرءاءات فطريقه تضخيم الرءاءات من (ذكرا، سترا، وزرا، إمرا، حجرا، صهرا). والأرجح تضخيم (حيران) بالأنعام وهو المروى عن ابن خاقان.

(٦) الأرجح له الإسكان في (محياي) لأن الإسكان هو الذى رواه ورش عن نافع.

وَلَيْسَ لَهُ نَقْلٌ بِحَرْفِ كِتَابِيَّةٍ      وَفِي مَالِيَّةٍ سَكَتٌ بِإِظْهَارِهِ جَلًّا<sup>(١)</sup>  
 وَفِي جَاءِ ءَالِ أَنْ كُنْتُ تَقْرَأُ مُبَدَّلًا      فَمِنْ بَعْدِ الْإِبْدَالِ فَقَصُرَ وَطَوَّلًا<sup>(٢)</sup>

## أوجه ابن كثير الراجحة فد الأباء ابن كثير

لَمْ يَكُنْ أَظْهَرَ بَأَ يُعَدُّ مِنْ بَشَا      وَعِنْدَ يُنَادِي الْوَقْفُ بِالْبَاءِ قَدْ عَلَا<sup>(٣)</sup>

### البزى

لَا غَنَّتْكُمْ سَهْلٌ وَفِي بَابِ تَيَأَسُوا      فَقَلْبٌ وَتَأْخِيرٌ لِبَزَى وَأَبْدَلًا<sup>(٤)</sup>  
 وَإِظْهَارٌ إِزْكَبُ ثُمَّ لَا هَاءَ فِي بِمَمَ      وَأَمْثَالُهَا إِسْكَانٌ عِنْدِي تُقْبَلًا  
 كَذَلِكَ لِي دِينٌ . تَمَنُّونَ حَقْفَنَ      لَهُ فِي تَفْكَهُونَ أَيْضًا مُوَصَّلًا<sup>(٥)</sup>

- (١) لا يجوز له من هذا الطريق النقل في (كتابه إنى) وعليه يلزم السكت في (ماليه هلك)، أى على الهاء الأولى لإظهارها.
- (٢) إذا أبدلت الهمزة الثانية ألفا من (جاء آل) في الحجر والقمر، فلا يجوز التوسط، وإنما يصح القصر أو الطول.
- (٣) أوجه ابن كثير المقدمة من الروايتين، لا يجوز من طريق التيسير إدغام باء (يعذب) في (من) بشاء) آخر البقرة. وما ذكر في التيسير والشاطبية ليس من طريقهما. وطريق الدانى هو الوقف على (ينادى) من (ينادى المناد) في (ق) بالياء.
- (٤) طريق التيسير عن البزى من قراءة الدانى على الفارسي من طريق النقاش عن أبى ربيعة فيه تسهيل (لأعنتكم) بالبقرة وإبداله لهمزة (تايئسوا) ألفا، وتأخير الياء ووضع الألف محلها وهو المعبر عنه بالقلب والتأخير في الباب كله، نحو (تايئسو، يايئس).
- (٥) وفيه أيضا إظهار (اركب معنا)، ولا يجوز له الوقف بهاء السكت على (بم - عم - مم - لم - فيم)، وما ذكر في الشاطبية من الخلاف فيه فليس من طريقه. وله الإسكان في (عندى أو لم) في القصص (ولى دين) في الكافرون، وليس له إلا تخفيف التاء من (تمنون الموت) بكال عمران، و(فكهنون) بالواقعة، فالتشديد طريق الزينبى، وليست طريق التيسير.

لَأَقْسِمُ لَا أَدْرَاكُمْ الْحَذْفُ فِيهِمَا      وَفِي شُرَكَائِي أَثْبِتِ الْهَمْزُ تَفْضُلًا<sup>(١)</sup>  
لِيُنْذِرَ بِالْأَخْفَاءِ بِالنَّاءِ - أَنْفَاءً      لَهُ الْمَدُّ قِفَ عَنْهُ بِحَذْفِ سَلَا سِلَا<sup>(٢)</sup>

## قنبل

وَإِنْ هَمْزَةٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ تَوَافَقَتِ      فَتَسْهِيلٌ لِأُخْرَى قَدْ مَنُ لِقَنْبُلًا<sup>(٣)</sup>  
و(يَا) فَإِنْ مَن رَاقٍ انْفِرَادًا لِفَارِسٍ      وَلَمْ يَكُنِ الدَّائِي عَلَيْهِ مَعْوَلًا<sup>(٤)</sup>  
وَعِنْدِي بِفَتْحٍ ثُمَّ فِي نَزْعٍ اخْذَقْنِ      وَمَنْ يَتَّقِي أَثْبِتِ وَبِالْوَادِ مُوَصِّلًا  
وَوَقْفًا<sup>(٥)</sup> وَسَوْقٍ حَذْفُهُ الْوَاوُ مُطْلَقًا      وَفِي رَأَاهُ بِالْقَصْرِ لِلْهَمْزِ رَتْلًا<sup>(٦)</sup>  
وَمَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ لِلخْتَمِ عِنْدَهُ      فَلَيْسَ طَرِيقَ الْحِرْزِ فَاتَّبِعْ لِتَفْضُلًا<sup>(٧)</sup>

(١) له في قوله تعالى (لا أدراكم) بيونس، وفي (لأقسم بيوم القيامة)، أي الموضع الأول فيها حذف الألف فيهما بلا خلاف من طريقه. وليس له في (شركائي الذين) بالنحل إلا الهمز، وما ذكر من الخلاف في هذه المواضع فليس من طريق التيسير.

(٢) كذلك للبرزى الناء في (لِيُنْذِرَ الَّذِينَ) بالأخفاء، والمد في (ءانفا) بالقتال، والوقف في (سلا سلا) بالإنسان بحذف الألف.

(٣) رواية قنبل من طريق التيسير بقراءة الدائى على أبى الفتح من طريق عبد الله ابن الحسين عن ابن مجاهد وفيها تسهيل ثلثي الهمزتين المتوافقتين نحو (جاء أحد).

(٤) وانفراد فارس بن أحمد في إثبات الياء في (فان) بالرحمن، و(راق) بالقيامة لا يقرأ به، لذا لم يذكر في التيسير.

(٥) له من هذا الطريق فتح (عندى أو لم) بالقصص، وحذف الياء من (نرتع) بيوسف، وإثبات الياء في (من يتقى ويصبر) بيوسف، و(الواد) بالفجر في الوصل والوقف.

(٦) ليس له في (السوق) في ص و(سَوْقِهِ) في الفتح سوى الهمز بلا واو بعده، وما ذكر الشاطبي من زيادة الواو فيه ليس من طريقه. وقد روى ابن مجاهد من هذا الطريق (رأه) بالعلق بالقصر ورغم ذلك غلط رواية القصر، والقصر ثابت عن قنبل فيه، وهو طريق التيسير؛ لأنه الأصح من طريق الرواية.

(٧) التكبير للختم مروى عن البرزى فقط في أواخر السور وما ذكره الشاطبي لقنبل في حرز الأمتى ليس طريقه في رواية قنبل.... والله أعلم.

## أوجه أبي عمرو الراجحة في الأباء

وإن بَعْدَ الاستِفْهَامِ هَمْزٌ يَضُمُّهَا      فَسَهَّلْ لَهَا وَالْمَدُّ خُلْفُ فَتَى الْعَلَاءِ  
وَفِي الْمَفْرَدَاتِ السُّوسَى يَقْضُرُ كُلُّهَا      وَقَضُرٌ أَنْتَبْنُكُمْ لِدُورِيْ أَقْبَلًا<sup>(١)</sup>  
وَيُجَدِّفُ وَضَلَا يَا أَهَاتِنِ وَأَكْرَمِنِ      (فَحَدِّفْهُمَا لِمَا زِنِي عُدَّ أَغْدَلًا)<sup>(٢)</sup>  
وَيَفْتَحُ فِي تَتْرَا وَيُشْرَايَ عِنْدَهُ      وَفِي الْوَقْفِ فِي آتَانِ اثْبِتْ لَتَفْضَلًا<sup>(٣)</sup>  
نِعْمًا يَهْدِي وَيَخْصِمُونَ لَهُ اخْتَلِسِنِ      وَأَسْكَانُهُ بِالنَّصْرِ فِي الْحَرْفِ أَوْلَا<sup>(٤)</sup>

### الصور عن أبي عمرو

وَإِشْبَاعٌ يَرْضَهُ. مَدُّ مُنْفَصِلٍ آتَى      لِدُورِيْ أَبِي عَمْرٍو وَفِي النَّاسِ مَيْلًا<sup>(٥)</sup>  
وَيَا أَسْفَى بِالْفَتْحِ. قَلَّلَ لِحَسْرَتِي      وَيَا وَيَلْتَى أَنِي لِمُسْتَفْهِمٍ تَلَا<sup>(٦)</sup>

(١) لأبي عمرو في الهمزة المضمومة بعد الاستفهام وهي (أؤنبئكم) بال عمران، و(ءأنزل) في ص، و(ءألقي) في القمر، تسهيل الهمزة الثانية، وله إدخال الألف بين الهمزتين وعدمه، إلا أن الداني في المفردات فصل فيه فذكر أن قراءته فيها على أبي الفتح بغير مد، وقراءته على الفارسي بقصر (أؤنبئكم) مع المد في الحرفين الأخيرين، وهذا يقتضى أن يكون الوجه الأول للسوسى والثاني للدورى، كما هو طريقه في الروایتين.

(٢) الحذف في الباء في (أكرمني وأهاتني) في الفجر هو المقدم في الأداء. وما بين قوسين من الشاطبية.

(٣) طريق الداني الفتح من الروایتين في (تترا) بالمؤمنون وقتاً. وكذا الفتح في (بشرای) بيوسف، والوقوف على (ما آتاني) بالنمل بإثبات الباء.

(٤) له الوجهان في (نعما ويهدى ويخصمون). الاختلاس، والإسكان، غير أن الإسكان في (نعما) هو الراجح في الأداء، لأنه هو الذي ورد عن أبي عمرو نصاً، والاختلاس في الباقيين هو الراجح عنه في الأداء..... والله أعلم.

(٥) رواية الدورى عن أبي عمرو من التيسير من طريق الفارسي عن أبي طاهر عن أبي الزعراء، وفيها إشباع هاء الكناية في (برضه)، أى صلتها بالواو، وفيها المد للمنفصل، وإمالة (الناس) المجرودة وجهاً واحداً.

(٦) يفتح (با أسفى) من هذه الطريق ويقلل (با حسرتى، يا ويلتى، أنى الاستفهامية).

وَيَأْمُرُكُمْ وَالْبَابَ اسْكِن. لَهُ اخْتِلَاسٌ بِأَرْنَا وَفِي اللَّامِ ادْغِمِ الرَّاءَ مُكْمِلًا<sup>(١)</sup>

## السوسى عن أبي محمد

(وَذَوْنِكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ) فَخُضُّهُ لِسُوسٍ وَفِيهِ الْخُذْفُ وَالْهَمْزُ أَبْدَلًا<sup>(٢)</sup>  
وَأَدْغِمَ هُوَ الْمَضْمُومُ هَاءَ كَهْوٍ وَمَنْ فِي آلِ لُوطٍ ادْغَمَنَّ لَتَجْمُلًا  
وَعَنَّهُ أَتَى الْوَجْهَانَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ (تَسْمَى لِأَجْلِ الْخُذْفِ فِيهِ مُعْلَلًا)  
كَيْبَتَعِ جَزُومًا وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا (وَيَجْلُ لَكُمْ عَنْ عَالِمِ طَيْبِ الْخَلَاءِ)<sup>(٣)</sup>  
وَأَدْغَامَ طَلَّقَنَّ حَقًّا (لَقَدْ جَنَّتْ ثُمَّ الرَّاسِ فِي الشَّيْنِ مُوَصِلًا)<sup>(٤)</sup>  
وَوَجْهَانَ (فِي التَّوْرَةِ ثُمَّ الرِّكَازَةَ قُلْ) (وَقُلْ آتِ ذَالَ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ عَلَاً)<sup>(٥)</sup>  
وَأَدْغَامَ حَزَفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ (أَحَقُّ مِنَ الْإِخْفَا وَأَقْوَى مِنَ قَلَاً)<sup>(٦)</sup>

(١) وله إسكان (بأمركم)، أى الراء منه وكذا الراء من (تأمرهم، بأمرهم، بنصركم، يشعركم)، والهمز من (بارئكم)، وهو المعبر عنده بقولنا والباب أسكن - وله اختلاس (أرنا وأرنى)، أى الراء منه وجهاً واحداً، وكذا إدغام الراء المجزومة فى اللام بعدها نحو (نغفر لكم) (واصبر لحكم) إدغاماً كاملاً.

(٢) رواية السوسى من التيسير من طريق قراءة الدانى على أبى الفتح عن عبد الله ابن الحسين عن موسى بن جرير، وفيها قرأ الدانى بإدغام الأول من المتماثلين أو بإظهاره، وهو الإدغام الكبير الذى فيه الخلاف عن السوسى ولم يذكر الشاطبى فيه خلافاً. أما إبدال الهمز عنه فلا خلاف فيه وهى مع الإدغام الكبير وعدمه.

(٣) إذا قرئ للسوسى بالإدغام الكبير، فالأولى إدغام (هو) المضموم هاؤه نحو (هو ومن)، وإدغام (آل لوط)، وأتى عنه الوجهان فى كل موضع حذف منه حرف العلة، وهو (من يبتغ غير - وبك كاذباً - يجل لكم) والبيتان من الشاطبية.

(٤) وكذا إذا قرئ بالإدغام الكبير، فالأولى إدغام (طلقن) بالتحريم، (وجيت شيئاً) (واشتعل الراس شيئاً) بمهم.

(٥) له الوجهان فى إدغام (التوراة ثم - الزكاة ثم - وآت ذا القربى - ولتأت طائفة). والبيت من الشاطبية.

(٦) أول البيت من الشاطبية، والأولى إدغام الحرف إذا كان قبله ساكن صحيح نحو (المهد صبياً) لأن هذا مذهب السلف من أهل الأداء، ولا يضره مخالفة النحويين لهم لثبوت نقله فى القرآن وفى لغة العرب.

وَحَقَّقَ لِبَارِنِكُمْ وَهَمَزَ رَأَى أَمِلَ وَإِنْ لَقِيَ الْإِسْكَانَ فَافْتَحَهُمَا وَلَا<sup>(١)</sup>  
وَفَتَحُ نَائِ أَيْضًا وَيَاءٌ بِمَرِيَمَ وَلِلرَّاءِ مِنْ نَحْوِ (نَرَى اللهُ) مَيْلًا  
وَفِي لَامِهِ فَحْمٌ وَيَشْرُ عِبَادِيَا فَرْتُلُ بِحَذْفِ الْيَاءِ وَقَفًا وَمُوصِلًا<sup>(٢)</sup>  
أَوْجَهُ هِشَامٌ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ الرَّابِحَةُ فِي الْأَمْيَالِ<sup>(٣)</sup>  
وَعِنْدَ هِشَامٍ إِنْ تَقِفَ مُتَطَرِّفًا عَلَى هَمْزَةٍ فَاتَّبِعْ لِحَمْزَةٍ مَا تِلَا  
كَذَا وَقَفَهُ الرَّسْمِيُّ خُذْ وَلَاخْفَشٍ طَرِيقًا أَتَانَا عَنْ أَبِي الْفَتْحِ فُضْلًا<sup>(٤)</sup>  
يُؤَدُّهُ وَتُؤْتُهُ وَتُؤَلُّهُ وَتُضَلُّهُ وَيَرْضُهُ بِقَضْرِ يَرْضِيهِ مُفْضَلًا  
وَيَتَّقِيهِ أَلْقِيَهُ وَصَلْ عَنْهُ يَأْتِيهِ<sup>(٥)</sup> وَبِالْأَلِفِ ادْخُلْ لَهُمَزَيْنِ ذِي وَلَا  
وَسَهِّلْ لَدَى فَتْحٍ وَحَقَّقْ لِكَسْرَةٍ إِنَّكُمْ وَسَهِّلْ وَبِالْأَلِفِ إِفْصِلًا

(١) الأولى تحقيق همزة (بارئكم) وعدم إبدالها وإمالة الهمزة في رأى الواقع قبل المتحرك نحو (رأى) (كوكبا)، فإذا وقع قبل ساكن نحو (رأى القمر) وجب فتح الراء والهمزة، خلافاً لما ذكر في الشاطبية.

(٢) كلما يفتح حرفي (نأى)، والياء من فاتحة مريم (كهيمص) ويميل الراء من نحو (القرى التى) ونحو (يرى) الواقع قبل ساكن، نحو (يرى الذين)، و(نرى الله)، وفي لام الجلالة في الأخير الوجهان، والأرجح التضمين، وليس له في (فبشر عباد) بالزمر إلا حذف الياء وصلا ووقفاً والإثبات الذى في الشاطبية لا يصح عنه..... والله أعلم.

(٣) ذكر اللانوى رواية هشام في التيسير بقراءته على أبى الفتح من طريق عبد الله بن الحسين عن ابن عبدان عن الحلوانى.

(٤) لا خلاف في الشاطبية من أن لهشام أوجه الوقف على الهمز المتطرف نحو (بشاء، السوء) مثل أوجه حمزة، وإنما ذكرناه للتنبيه عليه، ويؤخذ له أيضاً بالوقف على الهمز في مذهب الأخفش في الهمزة المكسورة بعد ضم والمضمومة بعد كسر، لأن أبا الفتح كان يأخذ بذلك المذهب.

(٥) ليس من طريق التيسير سوى قصر الهاء في (يؤده ونوته ونوله ونصله ويرضه والقىه وحقه) مع صلة (ويأته)، والأخير في طه، ولا خلاف لهشام فيها إلا ما يؤخذ من الشاطبية من جواز قصرها ولا يجوز ذلك، لأن طريقه الإشباع فيها.

وَلَيْسَ لَهُ الْإِدْخَالُ عِنْدَ ائِمَّةٍ      وَحَقَّقَ مَضْمُومَاتِهَا ثُمَّ اذْخَلَ<sup>(١)</sup>  
وَهَلْ تَسْتَوِي الْوَجْهَانِ بِالنَّصِّ عِنْدَهُ      وَفَتَحُ أَرْهَطِي كَانَ أَقْوَى وَأَعْدَلًا  
وَلَا تَحْسَبَنَّ بِالنَّاءِ فَوْقِيَّةً عَلَتْ      وَإِثْبَاتُ كِيدُونِي بِوَقْفٍ وَمُوصِلًا<sup>(٢)</sup>  
وَلَمَّا مَتَاعُ حَقْفَنَّهُ بِزُخْرَفٍ      تُحَاجُّونِي بِالْأَنْعَامِ حَقْفُهُ الْضَلَا  
وَأَفْنِيدُهُ بِالْهَمْزِ وَالْيَاءِ بَعْدَهُ      وَهِنَّتُ بِفَتْحِ النَّاءِ وَأَهْمِزُهُ إِذْ عَلَا  
وَفِي كِسْفًا بِالرُّومِ اسْكِنِ وَأَنْثُ لَا      تَكُونُ وَضَمَّ اللَّامِ فِي لُبْدَا وَلَا<sup>(٣)</sup>

(١) طريقه في الهمزتين من كلمة واحدة إدخال ألف الفصل بينهما مطلقاً، وتسهيل الثانية المفتوحة بعد فتح نحو (ءَأْتَدِرْتَهُمْ)، وتحقيق المضمومة بعد فتح نحو (ءَأْتَقَى)، وكذا المكسورة بعد فتح نحو (أَيْتُكَ)، واستثنى من ذلك (أئمة)، وما خولف ذلك أو زيد عليه من الأوجه فهو خروج عن طريقه.

(٢) له في (هل تستوي) بالرعْد الوجْهان، الإظهار، والإدغام، واستثناء الداتى فلم يدغمه مع أنه روى صحة الإدغام، ونص عليه الحلواتى، كما جاء في النشر وجامع البيان، وله فتح (أرْهَطِي) وصلًا بهود، والتاء في (ولا تحسبن الذين قتلوا) في آل عمران، وإثبات الهاء في (كيدونى) بالأعراف وقفاً ووصلاً.

(٣) طريق هشام من التيسير تخفيف النون من (أتحاجونى) بالأنعام، وتخفيف الميم من (لما متاع) بالزخرف، وإشباع الياء بعد الهمز من (أفئيدة) بإبراهيم، و(هئنت) بالهمز وفتح التاء، وما ذكره الداتى من ضعف القراءة به رده في النشر بأن التاء ليست ضمير متكلم أو مخاطب وإنما هو اسم فعل بمعنى هلم وضمير المخاطب هو المتصل بالللام بعده وهو لك. كما روى (كسفا) في الروم بإسكان السين لوقد كنت أخذ بالوجهين، هشام الفتح وإسكان السين من (كسفا) بالروم لأنى لم أجد نصاً يفضل أحدهما على الآخر ثم اطلعت على قول الداتى في المفردات أنه قرأ على أبى الفتح في رواية هشام بالإسكان مثل ابن ذكوان، ونقل عن هشام أنه نص على ذلك في كتابه فأخذت لهشام بالإسكان وجهاً مقدماً، وأنث (لا تكون دولة) بالحشر، وضم اللام من (لُبْدَا) بالجن.

## أوجه ابن فكوان الرابعة<sup>(١)</sup>

وَعِنْدَ ابْنِ ذَكْوَانَ أَنَّ كَانَ أَعْجَمِي      فَلَيْسَ لَهُ الْإِدْخَالُ وَالْهَمْزُ سَهْلًا<sup>(٢)</sup>  
 وَظَهَرَ قَدْ زَيْنٌ وَتَاءٌ جُنُوبُهَا      وَمَا لِي أَسْكِنَ وَأَقْتَدِهِ أَشْبَعْنَ وَلَا  
 وَأَذْرِيكَ أَذْرَاكُمُ وَهَارٍ بِفَتْحِهَا      وَعِنْدَ رَأَاهُ مُضْمَرًا فَتَحَهُ عَلَا<sup>(٣)</sup>  
 وَإِكْرَاهِيهِنَ لَاكْرَامَ عِمْرَانَ فَافْتَحَنَ      وَعَنْهُ جِمَارِكُ وَالْحِمَارِ فَمِيلًا  
 وَحَيْثُ أَتَى الْمِحْرَابُ أَوْ زَادَ مِيلَنَ      وَيَكْسِرُ تَنْوِينًا مَعَ الْهَمْزِ وَصَلَا  
 وَيَقْرَأُ إِبْرَاهِيمَ بِالنِّيَاءِ كُلَّهُ      وَفِي يَجْزِينَ بِالنِّيَاءِ الْيَاسَ أَوْصِلَا<sup>(٤)</sup>  
 وَيَبْسُطُ بِالسِّينِ وَصَادٌ بِبِضْطَةٍ      وَهَمْزٌ إِذَا مَا مِتُّ مُسْتَفْهِمًا جَلَا  
 وَمَا تُؤْمِنُونَ التَّاءَ وَالْحَرْفَ بَعْدَهُ      وَبِالرُّومِ حَاطِبٌ تَخْرُجُونَ كَذَا تَلَا  
 فَلَا تَسْتَلِنَ بِالْكَهْفِ شَدُّ لِنُونِهِ      وَاثْبِتْ لِيَاءَ وَأَحْذِقْنِ مِنْ سَلَا سِلَا<sup>(٥)</sup>

(١) طريق ابن ذكوان من التيسير هو الذي قرأ به الداني على الفارسي من طريق النقاش عن الأخفش.

(٢) ليس لابن ذكوان من هذا الطريق إدخال الألف في (ء أن كان) بالقلم، ولا (ء أعجمي) بفصلت وسهل الهمزة الثانية منهما.

(٣) له أيضاً من هذا الطريق إظهار الدال من قد عند الزاي من (قد زينا) بالملك، وإظهار التاء من (وجبت جنوبها) بالحج، وإسكان (مالي لا أرى) بالنمل، وإشباع الهاء من (اقتده) بالأنعام، وليس له إلا الفتح في (أدريك وأدريكم) حيث وقعا. و(هاري) بالتوبة، و(رأي) المتصل بالضمير نحو (رأه) - رأها - رأيك) فالفتح طريقه في ذلك كله.

(٤) من طريق التيسير أيضاً لابن ذكوان فتح (عمران والإكرام وإكراههن)، وإمالة (جمارك والحمار) المحرورين (والمحراب) حيث وقع (وزاد) حيث جاء، بما في ذلك ما جاء في البقرة، وغيره وكسر التنوين الواقع قبل همزة الوصل كله، مثل (خبينة اجتثت)، والياء في (إبراهيم) حيث وقع في البقرة وغيرها، و(يجزيين) في النحل بالياء، وهمزة الوصل في (إن الياس) في الصفات.

(٥) وفيه أيضاً (يبسط) بالبقرة (بالسين)، و(وسطه) بالأعراف بالصاد، و(إذا ما مت) في مرهم بهمزة الاستفهام كالجماعة، و(ما تؤمنون) وبعده (ما تذكرون) بالتاء فيهما بالحاقة، و(تخرجون) بالروم بالتاء المفتوحة وهي تاء الخطاب وكذلك أثبت الياء بعد النون المشددة من (فلا تسألني)، وحذف الألف من (سلا سلا) وفقاً للإنسان.

(وَتَتَّبِعَانِ النُّونَ حَفَفَ لَهُ وَقُلْنَ) (سُكُونٌ وَفَتْحٌ ثُمَّ تَشْدِيداً أَهْمِلاً) (١)

## أوجه شعبة الراجحة

وَهَمْزُ رَايَ إِنْ جَاءَ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ لِسُغْبَةِ فِيهِ الْفَتْحُ وَالرَّاءُ مَيْلًا  
بَيْسٍ كَحَفْصٍ خُذْ بِوَجْهَيْنِ إِنَّمَا وَأَسْكِنِ نِعْمًا اشْمُمُ لَدُنِّي تَحْمَلًا  
وَأَتُونِي فَاقْطَعْ مُنْشِئَاتُ كَذَا انْشِرُوا فَفِي الشُّيْنِ كَسْرٌ فِيهِمَا قَدْ تَحْصَلَا (٢)

## أوجه حفص الراجحة

وَحَفْصٌ رَوَى بِالسُّيْنِ يَبْسُطُ بَسْطَةً وَبِالصَّادِ فِي الطُّورِ وَغَاشِيَةَ تَلَا  
وَضَعْفٌ وَضَعْفًا فَتَحَ صَادٍ وَضَمَّهَا وَالْبَيَاتُ مَا آتَانِ وَقَفَا سَلَا سَلَا (٣)

(١) البيت من إتحاف البرية للشيخ الحسيني، وهو يرد الوجه الذي روى في الشاطبية في (تتبعان) بيونس عن ابن ذكوان، وهو تخفيف التاء وسكونها وإتباعها بفتح الباء وتشديد النون فهو وجه مهمل لا يجوز من طريقه، والصحيح فيه (تَتَّبِعَانِ) بتشديد التاء وكسر الباء وتخفيف النون. والله أعلم.

(٢) أوجه شعبة الراجحة في الأداء من التيسير فيما رواه الداني عن أبي الفتح من طريق عبد الباقي عن عبد الرحمن بن أحمد عن يوسف الواسطي عن شعيب بن أيوب الصريفي عن يحيى بن آدم وفيه فتح الهمز وإمالة الراء من (رأى) الواقع قبل الساكن نحو (رأى القمر) ويروى (بئس) في الأعراف كحفص، وله الوجهان في (إنها إذا جاءت) بالأنعام الفتح والكسر، ويسكن العين من (نعما) ويشمم (لذئى)، أى اللال فيه (بالكهف) وفيها يروى بقطع الهمز في (أتونى) في الموضوعين. مثل حفص ويكسر شين (المنشئات) بالرحمن. و(انشروا) بالمجادلة. وما ذكرناه من القطع في (أتونى) طريق الرواية عن شعيب كما جاء في النشر.

(٣) أوجه حفص من التيسير من قراءة الداني على أبي الحسن بن غلبون عن الهاشمي عن الأشناني عن عبيد بن الصباح عن حفص، ومن هنا الطريق السين في (بسط) بالمقرة، و(بسطة) بالأعراف والصاد في (المصيطرون) بالطور و(بمصيطر) في الغاشية وله وجه الفتح والضم في الضاد من (ضعف وضعفا) بثوروم وثبت في الوقف الباء في (فما آتان) بالنمل والألف في (سلا سلا) بالإنسان... والله أعلم.

## النقل عن حمزة وقفاً

وَأَمْثَالٍ مِنْ أَجْرِ بَوَاقٍ لِحَمْزَةٍ فَحَقَّقَ إِذِ الدَّانِيُّ لَمْ يَكُنْ نَاقِلًا<sup>(١)</sup>

## أوجه خلف الراجعة في الأباء

وَعَنْ خَلْفِ أَهْمَلٍ لِرَسْمِيٍّ وَقَفِهِمْ كَذَا وَقَفَهُمْ لِأَخْفَشٍ أَخَذَهُ مُهْمَلًا<sup>(٢)</sup>  
وَأَنْبِيَهُمْ بِالْكَسْرِ وَقَفًا وَسَكَنَهُ لَدَى لَامٍ تَعْرِيفٍ بِوَقْفٍ وَمُوصِلًا  
وَيَسْكُتُ فِي شَيْءٍ بِوَضَلٍ وَإِنْ وَقَفَ لِوَاوٍ وَيَا أَصْلِيَّتَيْنِ لَهُ أَنْقَلًا<sup>(٣)</sup>  
وَرِنْيَا وَتَوُوبِهِ فَأَذْغِمَ وَحَقَّقَنَ إِذَا زِيدَ حَرْفٌ وَسَطَ الْهَمْزِ فَأَغْتَلَى<sup>(٤)</sup>

- (١) ليس لحمزة من الروایتين نقل في جميع الساكن المنفصل مثل (من أجر)، فليس من طرق الداني فيه سوى التحقيق، وما ذكره الشاطبي فيه خروج عن طريق التيسير.
- (٢) طريق خلف من التيسير بقراءة الداني على أبي الحسن عن الجرتكي عن بن بويان عن إدريس ابن عبد الكريم. . . ولما كان مذهب أبي الحسن إهمال الوقف على المرسوم خطأ، وكذا لا يأخذ بمذهب الأخفش في الوقف على نحو (سنقرئك) بالإبدال باء، فلا يؤخذ له بالوقف الرسمي ولا وقف الأخفش ولا يجوز روايتهما من طريقه في رواية خلف.
- (٣) الراجع في هذا الطريق الكسر للهاء وقفا على (أنبيهم) بالبقرة، والسكت على لام التعريف قبل الهمة نحو (الأخرة)، والسكت أيضا على (شيئا) في الوصل، وله السكت على لام التعريف وقفا، وله النقل إن وقف على واو أو باء أصليتين نحو (شيئا) و(مولانا)، و(شيئا - مولانا)، لأن ذلك طريق أبي الحسن بن غلبون في روايته التي قرأ بها الداني عليه.
- (٤) له من هذا الطريق إدغام (رثيا)، و(تووبه)، نقرأ (رثيا) و(تووبه)، ويكون الإدغام بعد إبدال الهمة باء في (رثيا) وواو في (تووبه)، أما المتوسط بحرف زائد كياء النداء والكاف والباء والواو فليس له من هذا الطريق سوى التحقيق نحو (سأوريكم)، و(بأبها)، و(برءوسكم)، (أضحك وأبكي)، (أمات وأحيا). والله أعلم.

## أوجه خلاف الراجحة في الأداء

خِلَادٍ اذْغَمَ لِلْمُغِيرَاتِ مُطْلَقًا      وَلِلْمُلْقِيَاتِ اذْغَمَ وَلَا خُلْفَ يَجْتَلَى<sup>(١)</sup>  
 وَيَثْقَهُ الْإِسْكَانَ أَهْمَلٌ لِسَكْتِهِ      وَأَتَيْنَهُمْ بِالضَّمِّ فِي الْوَقْفِ وَانْقِلَابًا  
 بِوَاوٍ وَيَا أَصْلِيَّتَيْنِ كَمَوْلاً<sup>(٢)</sup>      بِوَقْفٍ لَدَى التَّغْرِيفِ. أَهْبِلْ وَأذْغَمَنَّ  
 وَعَنْهُ أَتَى الرَّسْمِيُّ إِنْ صَحَّ نَقْلُهُ      وَوَأَفَّقَ نَحْوًا لَا الْقِيَاسَ فَأَهْمَلًا<sup>(٣)</sup>  
 وَإِبْدَالَ ضَمِّ الْهَمْزِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ      وَعَكْسَ لِامِّ الْفِعْلِ أَوْ لَيْسَ مُفْصَلًا  
 وَشَرْطَ لَهُ إِنْ وَاَفَّقَ الرَّسْمُ يُعْتَمَدُ      فَبِالْحَذْفِ فِي مُسْتَهْزِئُونَ وَسَهْلًا<sup>(٤)</sup>  
 وَرَجَّحَ لَهُ التَّخْفِيفَ مِنْ بَعْدِ زَالِدٍ      وَرِنْيَا وَتَوْوِيهِ فَعَنْهُ فَبَدَلًا<sup>(٥)</sup>  
 وَرَجَّحَ لَهُ الْإِدْغَامَ فِي حَرْفِ بَلٍ طَبَعَ      وَمَنْ لَمْ يَتَّخِذْ حَيْزَ لَهُ (قَاصِدًا وَلَا)  
 وَأَذْغَمَ لَهُ أَزْكَبَ ثُمَّ آتَيْكَ فِافْتَحَنَّ      ضِعَافًا وَأَضْجَعَ نَحْوَ الْأَبْرَارِ مُثَلًّا

(١) رواية التيسير عن خلاد من طريق أبي الفتح عن السامري عن ابن شيبوذ عن ابن شاذان، وليس فيها عنه خلاف في إدغام (المغيرات صباحا)، ولا (الملقيات ذكرا).

(٢) من هذا الطريق إسكان (بتمه) بالنور، وليس له سكت على الهمز، وله الضم وقفاً في هاء (أنبيهم) بالبقرة، والنقل وقفاً في لام التعريف المتبوعة بالهمز نحو (الأخرة)، والإبدال والإدغام وجهاً واحداً في المهموز المسبوق بواو أو ياء أصليتين، ك (شيماء، موتلا).

(٣) يجوز عنه الوقف الرسمي لصحة نقله من طريقه وموافقته للنحو لا القياس فإن لم يصح نقله أو خالف العربية فهمل.

(٤) يجوز عنه الإبدال على مذهب الأخفش في الهمزة المكسورة بعد ضم نحو (لؤلؤ) والمضمومة بعد كسر نحو (سقرتك)، إلا أن الراجح عن الأخفش اشتراط أن تكون الهمزة لام الفعل نحو (سقرتك)، ولم تكن بعد متفصل نحو (يرفع إبراهيم)، أي لا بد أن تكون لام الكلمة، كما لا بد من موافقة الرسم، فلا يجوز في (مستهزؤون) إبدالها ياء على مذهب الأخفش لمخالفة هذا الوجه للرسم، وإنما يجوز الحذف (مستهزون) والتسهيل (مستهزؤون) على ما ذهب إليه الداني، وذكره عنه صاحب النشر.

(٥) ومذهب أبي الفتح في هذه الرواية التخفيف بعد الحرف الزائد وقفاً نحو (فينبتكم، ساوركم، برءوسكم) وإبدال الهمز من (رثيا، تويبه) وقفاً (ربيا - تويبه).

بِهِ حَمَلُ الدَّائِي أَبُو الْفَتْحِ فَارِسٌ      وَإِنْ اغْفَلَ التَّيْسِيرُ فَالنُّشْرُ أَكْمَلًا  
وَيَبْضُطُ بِالضَّادِ وَابْيَضُ بِبِضْطَةِ      وَإِشْمَامُهُ فِي الطُّورِ غَاشِيَةٌ عَلَا<sup>(١)</sup>

## أوجه الكسائي الرابعة

إِمْلٌ لِلْكَسَائِيِّ قَبْلَ هَاءِ سَوَى الْأَلْفِ      وَيَطْمُثُ لِأُولَى ضَمِّ لِمِيمٍ مُسْجَلًا  
وَلَيْسَ لِدَوْرِي فِي أَوَارِي إِمَالَةٌ      كَذَا نَحْسَاتٍ (عِنْدَ لَيْثٍ وَأَخْمَلًا)<sup>(٢)</sup>

(١) الوجه الراجح عن خلاد إدغام اللام من بل في الطاء (بل طبع)، ويجوز الإظهار والإدغام في (ومن لم يتب فأولئك)، فقال في الشاطبية،

(وإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رَسَا حَمِيدًا وَخَيْرٌ فِي بَثْبٍ قَاصِدًا وَلَا)

كما أن له إدغام (اركب معنا) والفتح في (ضعافا) في النساء، والألف في (أتمك) موضعي النمل أي بلا إمالة، والثابت عن أبي الفتح من هذا الطريق إمالة الألف التي بين الرائين إذا كانت الثانية مكسورة نحو (الأبرار، من قرآن)، ولم يذكر في التيسير ولا في الشاطبية، وإغفاله فهما لا يقتضى إهماله، لأنه الثابت عن أبي الفتح في رواية خلاد من طريق الدائى. وذكر في النشر، بل ذكره الدائى نفسه في المفردات وجامع البيان. ومن هذا الطريق أيضًا الصاد في (يبصط) بالبقرة، و(بصطة) بالأعراف، وإشمام الصاد زايًا في (المصيطرون) بالطور، و(رمصيطر) بالغاشية.

(٢) طريق الدائى في رواية أبي الحارث ورواية الدورى عن الكسائى من قراءته على أبي الفتح ليس فيها سوى إمالة ما قبل هاء التانيث وفقًا ما عند الألف (فيعد هذا هو الراجح في الأداء وإن لم يشتهر)، وبضم الميم من (لم يطمّثهن) أى في الموضع الأول من سورة الرحمن، وعلى ذلك كسر الميم في الموضع الثانى، وليس للدورى إمالة (أوارى) من طريق التيسير، ولا لليث وهو أبو الحارث إمالة (نحسات) في فصلت. وقد أشار الشاطبى إلى ضعف هذا الوجه الأخير بقوله (وأخملًا) فلا يقرأ به... والله أعلم.

## أوبه ابن وردان الرابعة في الأباء

(وَيَزِي ابن هَارُونَ سِقَاةً بِتَوْبَةٍ كَذَا عَمْرَةَ عِنْدَ ابْنِ وَرْدَانَ فَأَخْمَلًا)  
 (وَالشَّطْوَى عُدَّ أَنْفِرَادًا) فَأَهْمِلْنَ تُفَرِّقُكُمْ أَيْضًا وَيُخْرِجُ أَهْمِلًا<sup>(١)</sup>  
 وَخَاطِئَةُ التَّحْقِيقِ ثُمَّ مِائَةٌ فِتَّةٌ وَتُنْيِهِمَا. إِبْدَالُ نَبُئْنَا عَلَا  
 وَفِي الْمُنْشُوتُونَ أَحْذَفَ وَحَقَّقَ لِمَوْطِنًا وَحَقَّقَ بِ(ملء الأرض) وَالثَّقَلِ أَهْمِلًا<sup>(٢)</sup>  
 لَنُحْرِقَ فَتَحَ ثُمَّ ضَمَّ لِرَأْسِهِ كَذَلِكَ فَافْتَحَ حَسْرَتَايَ مُكْمَلًا<sup>(٣)</sup>

## أوبه ابن جهماز الرابعة

وَعِنْدَ ابْنِ جَمَازٍ فَأَشْبَعُ لِيَتَّقِيهِ وَنُحْرِقُ ضَمَّ ثُمَّ كَسَرَ كَذَا تَلَا  
 وَمُنْحَنِيهِ أَحْفَ وَحَقَّقَ كَهَيْئَةٍ لَهُ مَوْطِنًا أَيْضًا وَنَبُئْنَا أَنْجَلَى<sup>(٤)</sup>

- (١) سند رواية التحبير الذي هو أصل الدرّة من طريق ابن خيرون عن ابن عتاب عن الحلبي عن الشطوي عن ابن هارون عن ابن شاذان عن الحلواني عن قالون عن ابن وردان. ولما انفرد الشطوي بقراءة، (سِقَاةُ الْحَاجِ وَعَمْرَةُ الْمَسْجِدِ) بِالتَّوْبَةِ، (وَتُفَرِّقُكُمْ) بِالتَّشْدِيدِ بِالإِسْرَاءِ، (لَا يُخْرِجُ) إِلَّا نَكْبًا بِالأَعْرَافِ عَدَّتْ هَذِهِ الإِنْفِرَادَاتُ مَخَالِفَةً لِمَا وَرَدَ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ، لِذَا أَهْمَلْتُ فِي الطَّبِيعَةِ، فَالْأَوَّلَى عِلْمُ الأَخْذِ بِهَا لِابْنِ وَرْدَانَ مُطْلَقًا. وَابْتِهَ الأَوَّلُ مِنْ قَوَاعِدِ التَّحْبِيرِ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ جَابِرٍ - رَحِمَهُ اللهُ.
- (٢) وَالتَّحْقِيقُ فِي (خَاطِئَةُ، مِائَةٌ، فِتَّةٌ وَتُنْيِهِمَا) طَرِيقُ الشَّطْوَى عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ وَلَا يَعْدُ انْفِرَادًا، خِلَافًا لِمَا جَاءَ فِي النُّشْرِ، لِأَنَّهُ وَرَدَ أَيْضًا عَنِ ابْنِ العَلَّافِ عَنِ زَيْدِ عَنِ شَيْبِ بْنِ وَمِنْ هَذَا الطَّرِيقِ إِبْدَالُ (نَبُئْنَا) بِبُوسُفٍ، وَالحَذْفُ لِلْهَمْزِ فِي (الْمُنْشُوتُونَ) بِالْوَاقِعَةِ وَتَحْقِيقُ (مَوْطِنًا)، وَلَا نَقْلُ فِي (مِلءِ الأَرْضِ) بِأَلِ عِمْرَانَ فَتَقْرَأُ بِالتَّحْقِيقِ مِثْلَ حَفْصٍ.
- (٣) كَذَا لَهُ الفَتْحُ فِي النُّونِ وَالضَّمُّ لِلرَّاءِ مَعَ التَّخْفِيفِ فِي (لَنُحْرِقُكَ) بَطْنِهِ، وَالفَتْحُ فِي (بَا حَسْرَتَايَ) بِالزُّمْرِ.
- (٤) طَرِيقُ ابْنِ جَمَازٍ فِي التَّحْبِيرِ عَنِ ابْنِ سُوَّارٍ مِنْ طَرِيقِ المَاشِمِيِّ، وَفِيهِ إِشْبَاعٌ (بِتَقِيهِ) بِالنُّونِ. وَالأَصَحُّ فِي (لَنُحْرِقُكَ) ضَمُّ النُّونِ وَكَسْرُ الرَّاءِ مَعَ التَّخْفِيفِ لِأَنَّهَا رَوَايَةُ الجَمْهُورِ عَنِ ابْنِ جَمَازٍ وَمَا رَوَاهُ ابْنُ سُوَّارٍ فِيهِ لِابْنِ جَمَازٍ مُوَافِقًا لِابْنِ وَرْدَانَ انْفِرَادًا مِنْهُ لَا يُؤْخَذُ بِهِ، وَلَهُ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ تَحْقِيقُ (مَوْطِنًا، نَبُئْنَا)، لِأَنَّ ابْنَ سُوَّارٍ لَمْ يَذْكَرْ فِيهِمَا إِبْدَالَ، كَمَا جَاءَ فِي النُّشْرِ، كَذَلِكَ نَأْخُذُ لَهُ بِالإِخْفَاءِ فِي النُّونِ عِنْدَ الحِجَاءِ مِنَ (الْمُنْحَنِيهِ) بِالمَلْتَدَةِ، وَالتَّحْقِيقِ وَعَدَمِ الإِدْغَامِ فِي (كَهَيْئَةٍ) فِي آلِ عِمْرَانَ وَالمَلْتَدَةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ طَرِيقُ ابْنِ سُوَّارٍ فِي الرِّوَايَةِ... وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## أوليه يعقوب الرابطة في الأهاء

وَقَفَ عِنْدَ يَغْقُوبٍ بِهَا السُّكْتِ فِي  
 لَمَّةٍ ثُمَّ مَجَّةٌ لَا كَرُوحٍ وَعِندَهُ  
 رُؤَيْسٌ بِإِذْغَامٍ جَعَلَ وَقَبْلَ لَهُمْ  
 جِخْلَافٍ وَأَذْغَمَ مُزْجِحًا أَوْلِيَهُمْ  
 فَمِنْ طُرُقِ النَّخَاسِ يَزُويهِ نَشْرُنَا  
 وَيَا أَسْفَى يَا وَيْلَتَى ثُمَّ حَسْرَتِي  
 فِي يُونِسٍ فَأَقْطَعِ بِهِمْزٍ فَاجْمَعُوا  
 بِمَةِ وَعَمَّةٌ وَفَيْمَةٌ وَرُؤَيْسٍ فِي كِلَا  
 لَهُنَّ لَدَى مُضْرِحِيَّةٍ لَهُ أَقْبَلًا (١)  
 وَأَنَّهُ بِنَجْمٍ لِأَخْرِيَيْنِ ذَهَبٌ فَلَا  
 جَهَنَّمُ مَهَادُ ثُمَّ (بِالْحَقِّ أَوْلَا)  
 كِتَابٌ بِأَيْدِيهِمْ فَأَظْهَرَهُ تَفْضُلًا  
 وَثُمَّ بِلَاهَاءٍ بِوَقْفٍ فَأَعْمَلًا  
 وَمَا جَاءَ مِنْ وَضَلٍ لَدَيْهِ فَأَهْمَلًا

(١) اعتمدنا في رواية رؤيس عن يعقوب على طريق التعبير وهو عن أبي العز القلانسي من طريق الحماسي عن النخاس عن التمار، وفي رواية روح من طريق ابن سوار عن أبي القاسم المسافر. وفي الوقف بهاء السكت في الروايتين نجد أن رؤيسا له هاء السكت في الكلمات الخمسة، وهي (عم وفيم ويم ولم ومم)، والثلاثة الأولى لروح فقط دون الآخرين، وانفرد بهما رؤيس، فيكون ليعقوب بتمامه الهاء في الثلاثة الأولى، ويكون لرؤيس الهاء في الاثني الآخرين. كما نجد أن هاء السكت في النون المشددة لجمع الإثناث نحو (لهن وعلهن) ليست لرؤيس وإنما لروح وحده، لأن أبا العز لم يروها من طريق الحماسي عن رؤيس، وإنما من طريق القاضى أبي العلاء، ورواها صاحب المستنير لروح. كذلك نجد أن هاء السكت وفقا تلحق المشدد المبني نحو (لدى - مصرخى - على - إلى) عند روح فقط، وليست لرؤيس حسب ما جاء في النشر، لأنها رواية الداني وابن سوار وابن مهيران وابن غلبون ولم يذكرها عن أبي العز.

وها السكت في كالعالمين لزوجهم كذلك حققنا من النشر فأنجلي<sup>(١)</sup>

## خلف العاشر

وعن عاشر بالسكت يروى المطوعى لدى كلمة أو كلمتين به تلا<sup>(٢)</sup>

### «خاتمة»

أهلت بفضل الله حسناء تبتغى لها كفواً يزقى بها ساحة العلاء  
حليماً بغض الطرف عما أصابها عسى حسنها يخفى المساوى أكملأ  
(وقل زحم الزحمن حياً وميتاً) فقى يرتضى القرآن نهجاً ومنهلاً

(١) بتحريه طرق الإدغام الكبير عن روس يتبين لنا منها أنه لا خلاف في إدغام (جعل لكم) في النحل، (وقبل لهم) بالنمل، (وأنه هو أغنى وأقنى) (وأنه هو رب الشعري) وهما الأخمين في النجم، كنا (لذهب بسمعهم) في البقرة فلا خلاف في إدغامها من جميع طرق النخاس، كذلك أن الإدغام مروى عنه من طريق النخاس في الإرشاد في (أنه هو أضحك وأبكى)، (وأنه هو أمات وأحيا)، وهما الأولان في النجم، وكذلك (الكتاب بالحق وإن الدين)، وهو أول مواضع الكتاب المشار إليه بقولنا، {بالحق أولاً}، وخرجت الدرّة وخرج التحبير عن طريقهما فلم يذكر إدغام (جهنم مهاد) بالأعراف مع أنه مروى عن النخاس من غير طريق الكارزنى، وكذا في الدرّة والتحبير إدغام (الكتاب بأيديهم)، مع أنه مروى من رواية أبى العز في كفايته عن القاضى أبى العلاء ولم يذكره عن الحمامى الذى هو طريق التحبير، فالأولى إظهاره. كنا خرج التحبير عن طريقه في إثبات هاء السكت لرويس في (با أسفى، وبا ويلتى، وبا حسرتى)، و(ثم) {الظرفية} وليست من طريق الحمامى إنما عن القاضى أبى العلاء فلا تثبت فيها هاء السكت من طريق التحبير وقتاً. وأما (فأجمعوا) بيونس ففيه القطع لرويس من طريق التحبير، وما ذكر فيه من الوصل وفتح الميم فليس طريق الحمامى، لأن الرواة عنه مجمعون على القطع، كذلك نأخذ لروح وحده الوقف بهاء السكت على جمع المذكر السالم نحو (العالمين)، لأن ذلك هو طريق الرواية عند ابن سوار. والله أعلم.

(٢) هذا طريق المطوعى عن إدريس وفيه السكت على كلمة أو كلمتين نحو (يسألونك، من آمن)، وقرأ القطيعى عن إدريس وكذا إسحاق بدون السكت (النشر جا ص ٤٢٤).

(يَرَى نَفْسَهُ بِالذِّمِّ أَوْلَى) لِأَنَّهُ  
وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الْقُرْآنُ شَفِيعُهُ  
وَتَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ ثُمَّ صَلَاتِهِ  
مَعَ الْأَلِّ وَالصُّحْبِ الْكِرَامِ جَمِيعِهِمْ  
وَأَبْيَاتُهَا أَوْفَتْ ثَمَانِينَ مَعَ مِائَةِ

يُقَصِّرُ فِي الطَّاعَاتِ فِيمَا تَحْمَلُهَا (١)  
عَسَى أَجْرُهُ يَمْحُو الذُّنُوبَ تَفْضُلًا (٢)  
عَلَى خَيْرِ خَلْقِ اللَّهِ حَتْمًا وَأَوْلَا  
وَمَنْ (تَقَلُّوا الْقُرْآنَ عَذْبًا وَسَلْسَلًا) (٣)  
وَكَرِّمَ بِهَا حَسَنَاءَ زَانَتْ لِمَنْ تَلَا (٤)

١٤٠٤هـ

وكتبه بفضل الله وتوفيقه

عبد بن محمد توفيق الناس

خاص القرآن الكريم، والمجاز بالقراءات العشر

(١) وفي الختام تبدو بحمد الله هذه القصيدة وكأنها حسناء تنادى وتبتغي لها كفؤاً لأنها سلكت سبيل الإسناد العالي وتحرير الطرق، فالقارئ بها يرقى ساحة العلاء لعلو قراءته، ويأمل ناظرها أن بغض من طلبها عن بعض المساوئ التي قد تكون فيها من ضرورة اقتضاها الوزن أو سهو، فعسى أن تختفي هذه المساوئ بسبب حسن هذه القصيدة، وتغلب محاسنها على مساوئها، وقد سبق التنبيه في أولها على إظهار أى خطأ فيها والتماس العذر لمحررها فلعله يصيب إحدى الحسينيين، وأطلب من كل من استفاد منها أن يدعو لفتى يرتضى القرآن نهجاً للعمل به وزياداً يتقرب به إلى ربه لعله يجد الرحمة عند ربه حياً كان أو ميتاً. إنه يرى نفسه أولى بالذم لأنه لو قاس نفسه بما في القرآن من زواجر وأوامر لظهرت عيوبه ومساوؤه وهذا سيدنا رسول الله ﷺ يقول، «شيتنى هود وأخواتها، لما نزل أمر الله تعالى، «فاسمكم كما امرت» فكيف بنا نحن!!»

(٢) فليس لنا إلا أن نرجو شفاعة القرآن عند ربنا لما نعلمه من تقصيرنا وذنوبنا.

(٣) وفي الختام نحمد الله ونصلي على خير خلقه.

وقد عرضت قصيدتي هذه التي جمعت الأوجه المقدمة في الأداء على فضيلة أستاذنا الشيخ عبد الرازق السيد أحمد البكرى - رحمه الله - أستاذ القراءات بالأزهر ومعهد الدعوة وشيخ مقراء السيدة زينب بالقاهرة، فأقرها، كما راجع فضيلته الرسالة الغراء وهي تفصيل لهذه القصيدة تشير إلى طرق الإسناد التي استقينها منها هذه الأوجه المقدمة في الأداء، فأقرها مع تعديل طفيف في بعض الألفاظ في الرسالة وفي القصيدة. وقد زاندي فضيلته البيت الأخير من نظمه، وفيه ذكر الأل والصحب ومن نقل لنا القرآن الكريم، فهم أولو الفضل وأهل الشاء. والله الحمد أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، وإليه نبأ من حولنا وقوتنا، فهو المنعم المتفضل. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(٤) البيت الأخير فيه عدد الأبيات ١٨٠ بيتاً - وتاريخ تأليفها عام ١٤٠٤هـ.

## ملحق خاص:

### بيان ما اختلف فيه من آيات

اختلف علماء العَدِّ في الفواصل على عدة روايات:

١- العَد الكوفي؛ وهو الذى عليه الكوفيون عاصم وحمزة والكسائى وخلف العاشر، ورُسِّمَت عليه المصاحف برواية حفص عن عاصم. ويروى هذا العَد حمزة بن الزيات عن علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - بواسطة ثقات. وعدد آى القرآن عندهم ٦٢٣٦ آية.

٢. العَد المدني؛ وهو ما يرويه أهل المدينة، وقد اختلف عنهم في روايتين:  
أ. العَد المدني الأول؛ ويرويه نافع عن أبي جعفر وشيبة بن نصاح، ووقع الخلاف بين أبي جعفر وشيبة في بعض المواضع وهو في روايتهم ٦٢١٧ آية. ويؤخذ به لقالون وأبي جعفر وأبي عمرو.

ب. العَد المدني الأخير؛ ويرويه إسماعيل بن جعفر عن يزيد (أبي جعفر) وشيبة، وقد اعتمده المصاحف في رواية ورش. وهو في هذه الرواية ٦٢١٤ آية.

٣. العَد المكي؛ ويرويه ابن كثير، واسنده لأبي بن كعب - رضى الله عنه - وعدد الآيات عنده ٦٢١٠ آية.

٤. العَد البصرى؛ ويؤخذ به لأبي عمرو ويعقوب، ويرويه عطاء بن يسار وعاصم الجحدري. وعدد الآى عندهم ٦٢١٤ آية.

٥. العَد الشامي؛ يرويه ابن عامر وينسب إلى عثمان - رضى الله عنه - وعدد الآى عنده ٦٢٢٦.

✽ وقد أهملنا العَدَّ الحمصى تبعًا لأبي عمرو الداني والشاطبي - رحمهما الله تعالى.  
✽ وفائدة معرفة الخلاف في رؤوس الآيات أن يلتزم القارئ بالرواية الثابتة عن الأئمة، موافقًا لهم في الوقف على رؤوس الآيات التى ثبتت عنهم.  
وفيما يلي أوجه الخلاف عن العَد الكوفي حسب ترتيب السور وأرقام الآيات المدونة في المصحف الكوفي، ويكون ما سكتنا عنه موافقًا للعَد الكوفي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بيان المختلف فيه من رؤوس الآيات عن العرب الكوفى فى المصنف

وجه الخلاف عن العد الكوفى	رأس الآية	رقم الآية	السورة
لا يعد البسمة البصرى والشامى والمدنى.	الرحيم	١	الفاتحة
يعدده البصرى والشامى والمدنى بدل البسمة.	أنعمت عليهم	٧	"
لا يعددها سوى الكوفى.	الم	١	البقرة
يعدده الشامى.	عذاب اليم	١٠	"
لا يعدده الشامى.	مصلحون	١١	"
يعدده البصرى.	خائفين	١١٤	"
لا يعدده المكى والمدنى الأول (الموضع الثانى فى السورة).	الألباب	١٩٧	"
لا يعدده المدنى الأخير.	خلاق	٢٠٠	"
يعدده المدنى الأول والمكى (الموضع الثانى فى السورة).	ماذا ينفقون	٢١٩	"
لا يعدده البصرى والمدنى الأول والمكى.	لعلكم تتفكرون	٢١٩	"
يعدده البصرى	معروفا	٢٢٥	"
يعدده البصرى والمكى والمدنى الأخير.	القيوم	٢٥٥	"
يعدده المدنى الأول.	إلى النور	٢٥٧	"
لا يعدده سوى الكوفى.	الم	١	آل عمران
لا يعدده الشامى (الموضع الأول).	والإنجيل	٢	"
يعدده غير الكوفى.	الفرقان	٢	"
لا يعدده غير الكوفى (الموضع الثانى).	الإنجيل	٤٨	"
يعدده البصرى.	بنى إسرائيل	٤٩	"
يعدده الشامى والمكى والمدنى الأول عن شيبة.	ما تحبون	٩٢	"
يعدده الشامى والمدنى الأول عن أبى جعفر.	مقام إبراهيم	٩٧	"
لا يعدده المدنى والبصرى والمكى.	السيبل	٤٤	النساء
يعدده الشامى.	عناها اليمما	١٧٣	"

وجه الخلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
يعده غير الكوفي.	بالعقود	١	المائدة
يعده غير الكوفي.	كثير	١٥	"
يعده البصرى.	غالبون	٢٣	"
معدود للمكى والمدنى.	والنور	١	الأنعام
لا يعده غير الكوفي.	بوكيل	٦٦	"
يعده غير الكوفي.	فيكون	٧٣	"
يعده غير الكوفي.	مستقيم	١٦١	"
لا يعده غير الكوفي.	المص	١	الأعراف
يعده البصرى والشامى.	له الدين	٢٩	"
لا يعده غير الكوفي.	تعودون	٢٩	"
يعده المدنى والمكى.	من النار	٣٨	"
يعده المدنى والمكى.	بنى إسرائيل	١٣٧	"
يعده البصرى والشامى.	ثم يُغلبون	٣٦	الأنفال
يعده غير الكوفي (الموضع الأول).	كان مفعولا	٤٢	"
لا يعده البصرى.	وبالمؤمنين	٦٢	"
يعده البصرى (الموضع الثانى).	من المشركين	٣	التوبة
يعده الشامى.	أليما	٣٩	"
يعده المكى والمدنى.	وثمود	٧٠	"
يعده الشامى.	له الدين	٢٢	يونس
لا يعده الشامى.	من الشاكرين	٢٢	"
يعده الشامى.	الصدور	٥٧	"
لا يعده غير الكوفي.	تشركون	٥٤	هود
لا يعده البصرى.	قوم لوط	٧٤	"
معدود للمكى والمدنى الأخير.	من سجل	٨٣	"
لا يعده المكى ولا المدنى الأخير.	منضود	٨٣	"
يعده المكى والمدنى.	كنتم مؤمنين	٨٦	"
لا يعده المكى والمدنى.	مختلفين	١١٨	"
لا يعده المكى والمدنى الأخير.	عاملون	١٦١	"
يعده غير الكوفي.	جلهد	٥	الرعد

وجه الخلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
يعده الشامي.	البصير	١٦	الرعد
يعده غير الكوفي.	النور	١٦	"
يعده الشامي.	الحساب	١٨	"
لا يعده المكي والمدني.	من كل باب	٢٣	"
يعده المكي والمدني والشامي.	النور	١	إبراهيم
يعده المكي والمدني والشام.	النور	٥	"
يعده المدني والمكي والبصري.	ثمود	٩	"
لا يعده البصري والمكي والمدني الأخير.	جديد	١٩	"
لا يعده المدني الأول.	السماء	٢٤	"
لا يعده البصري.	النهار	٣٣	"
يعده الشامي وحده.	الظالمون	٤٢	"
لا يعده غير الكوفي.	سجدا	١٠٧	الإسراء
لا يعده الشامي.	هدى	١٣	الكهف
يعده المدني الأخير.	قليل	٢٢	"
لا يعده المدني الأخير.	غدا	٢٣	"
لا يعده المكي والمدني الأول.	زرعا	٢٣	"
لا يعده الشامي والمدني الأخير.	أهدا	٣٥	"
لا يعده المكي والمدني الأول.	من كل شيء	٨٤	"
	سببا		
الثلاثة لا يعدها المكي والمدني والشامي.	سببا	٦٢.٨٩.٨٥	"
يعده المدني الأول والمكي والشامي والبصري.	عندھا قوما	٨٦	"
لا يعده المدني المكي والمدني.	أعمالا	١٠٣	"
لا يعده سوى الكوفي.	كهيخص	١	مرهم
يعده المدني الأخير والمكي وهو الموضع الأول.	إبراهيم	٤١	"
يعده غير الكوفي.	منا	٧٥	"
لا يعده غير الكوفي.	طه	١	طه
لا يعده البصري.	نسيحك كثيرا	٣٣	"
لا يعده البصري.	ونذكرك كثيرا	٣٦	"
يعده الشامي والمكي والمدني.	تحبة مني	٣٩	"

وجه الخلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
يعده الشامي .	ولا تحزن	٤٠	طه
يعده الشامي .	مدین	٤٠	"
يعده الشامي والبصري .	فتونا	٤٠	"
لا يعده المكي والمدني والبصري .	لنفسی	٤١	"
يعده الشامي ( الموضع الأول ) .	إسرائيل	٤٧	"
يعده الشامي .	إلى موسى	٧٧	"
لا يعده غير الكوفي .	ما غشيهم	٧٨	"
يعده المكي والمدني الأول .	أسفا	٨٦	"
يعده المدني الأخير .	حسننا	٨٦	"
لا يعده المدني الأخير .	السامري	٨٧	"
يعده المكي والمدني الأول .	إله موسى	٨٨	"
لا يعده المكي والمدني الأول .	فني	٨٨	"
يعده المدني الأخير .	قولا	٨٩	"
لا يعده غير الكوفي .	ضلوا	٩٢	"
لا يعده المكي والمدني .	صفصفا	١٠٦	"
يعده غير الكوفي .	منى هدى	١٢٣	"
يعده غير الكوفي .	الذنيا	١٣١	"
لا يعده غير الكوفي .	ولا يضركم	٦٦	الأنبياء
لا يعده غير الكوفي .	الحميم	١٩	الحج
لا يعده غير الكوفي .	والجلود	٢٠	"
لا يعده الشامي .	وثمود	٤٢	"
لا يعده الشامي والبصري .	وقوم لوط	٤٣	"
يعده المكي بخلف عنه .	المسلمين	٧٨	"
يعده غير الكوفي .	وهارون	٤٥	المؤمنون
لا يعده المكي والمدني .	والأصل	٣٦	النور
لا يعده المكي والمدني .	بالأبصار	٤٣	"
لا يعده غير الكوفي .	طسّم	١	الشعراء
يعده غير الكوفي .	فلسوف تعلمون	٤٩	"
لا يعده البصري .	تعبدون	٩٢	"

وجه الخلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
لا يعده المكي والمدني الأخير (الموضع الأول).	الشياطين	٢١٠	الشعراء
يعدّه المكي والمدني.	شديد	٣٣	النمل
يعدّه غير الكوفي.	قوارير	٤٤	"
لا يعدّه غير الكوفي.	كسّم	١	القصص
يعدّه غير الكوفي.	يسقون	٢٣	"
لا يعدّه غير الكوفي.	الم	١	العنكبوت
يعدّه المكي والمدني.	السبيل	٢٩	"
يعدّه البصري والشامي.	الدين	٦٥	"
لا يعدّه غير الكوفي.	الم	١	الروم
لا يعدّه المكي والمدني الأخير.	الروم	٢	"
يعدّه المكي والبصري والشامي والمدني الأخير.	بضع سنين	٤	"
يعدّه المدني الأول.	المجرمون	٥٥	"
لا يعدّه غير الكوفي.	الم	١	لقمان
يعدّه الشامي والبصري.	الدين	٣٢	"
لا يعدّه غير الكوفي.	الم	١	السجدة
يعدّه المكي والمدني والشامي.	جلهد	١٠	"
يعدّه الشامي.	شمال	١٥	سيا
للشامي والبصري.	شديد	٧	"
لا يعدّه البصري.	جلهد	١٦	"
لا يعدّه البصري.	البصير	١٩	"
لا يعدّه البصري.	النور	٢٠	"
لا يعدّه الشامي.	القبور	٢٢	"
يعدّه البصري.	تزولا	٤١	"
يعدّه البصري والمدني الأخير والشامي.	تبدلا	٤٣	"
لا يعدّه غير الكوفي.	يس	١	يس
لا يعدّه البصري.	وما كانوا يعبدون	٢٢	الصافات
لا يعدّه أبو جعفر عن المدني الأول.	ليقولون	١٦٧	"
لا يعدّه غير الكوفي.	ذى الذكر	١	ص
لا يعدّه عند البصري.	غواص	٣٧	"

وجه الخلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
لا يعده سوى الكوفي والبصرى بخلاف عنه.	والحق أقول	٨٤	ص
يعدّه غير الكوفي.	يختلفون	٣	الزمر
لا يعدّه المكي والمدني والبصرى.	له الدين	١١	"
لا يعدّه المكي والمدني والبصرى والشامي (غير الكوفي).	له ديني	١٤	"
لا يعدّه المكي والمدني الأول.	فبشر عباد	١٧	"
يعدّه المكي والمدني الأول.	الأنهار	٢٠	"
لا يعدّه غير الكوفي ويليّه «ومن يهد الله» (الموضع الثاني).	من هاد	٣٦	"
لا يعدّه غير الكوفي.	فسوف تعلمون	٣٩	"
لا يعدّه غير الكوفي.	حمّ	١	غافر
لا يعدّه الشامي.	التلاق	١٥	"
يعدّه الشامي.	بارزون	١٦	"
يعدّه غير الكوفي.	كاظمين	١٨	"
لا يعدّه البصرى والمدني الأخير.	الكتاب	٥٣	"
يعدّه الشامي والمدني الأخير.	البصير	٥٨	"
لا يعدّه البصرى والمدني الأول والمكي.	يسحبون	٧١	"
يعدّه المكي والمدني الأول.	في الحميم	٧٢	"
لا يعدّه المكي والمدني والبصرى ويعدّه الشامي بخلف عنه.	تشركون	٧٣	"
لا يعدّه غير الكوفي.	حمّ	١	فصلت
لا يعدّه الشامي والبصرى.	وثمود	١٣	"
لا يعدّهما غير الكوفي.	حمّ، عَسَق	١،٢	الشورى
لا يعدّه غير الكوفي.	كالاعلام	٣٢	"
لا يعدّه غير الكوفي.	حمّ	١	الزخرف
يعدّه المكي والمدني والبصرى.	مهين	٥٢	"
لا يعدّه غير الكوفي.	حمّ	١	الدخان
لا يعدّه غير الكوفي.	ليقولون	٣٤	"
لا يعدّه المدني الأخير والمكي.	الزقوم	٤٣	"
لا يعدّه الشامي والمدني الأول.	البطون	٤٥	"
لا يعدّه غير الكوفي.	حمّ	١	الجاثية
لا يعدّه غير الكوفي.	حمّ	١	الأحقاف

وجه الخلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
يعده غير الكوفي.	أوزارها	٤	محمد
يعده البصرى.	للشاربين	١٥	"
لا يعده المكي والمدنى.	والطور	١	الطور
لا يعده المكي والمدنى والبصرى.	دعًا	١٣	"
لا يعده غير الكوفي.	شيئا	٢٨	النجم
يعده الشامى.	عن من تولى	٢٩	"
لا يعده الشامى.	الدنيا	٢٩	"
لا يعده المدنى والمكي والبصرى.	الرحمن	١	الرحمن
لا يعده المدنى.	الإنسان	٣	"
لا يعده المكي.	للأنام	١٠	"
يعده المكي والمدنى.	من نار	٣٥	"
لا يعده البصرى.	المجرمون	٤٣	"
يعده غير الكوفي (الأول).	فأصحاب الميمنة	٨	الواقعة
يعده غير الكوفي (الأول).	وأصحاب المشمة	٩	"
لا يعده البصرى والشامى.	موضونة	١٥	"
يعده المكي والمدنى الأخير.	وأباريق	١٨	"
لا يعده سوى الكوفي والمدنى الأول.	وحوار عين	٢٢	"
لا يعده المكي والمدنى الأول.	ولا تأثيما	٢٥	"
لا يعده الكوفي والمدنى الأخير (الموضع الأول).	وأصحاب اليمين	٢٧	"
لا يعده البصرى.	إنشاء	٣٥	"
يعده غير الكوفي (الأول).	وأصحاب الشمال	٤١	"
لا يعده المكي.	وحميم	٤٢	"
يعده المكي.	يقولون	٤٧	"
لا يعده الشامى والمدنى الأخير.	الآخرين	٤٩	"
يعده الشامى والمدنى الأخير.	لمجموعون	٥٠	"
يعده الشامى.	وريجان	٨٩	"
لا يعده غير الكوفي.	العذاب	١٣	الحديد
يعده البصرى.	الإنجيل	٢٧	"
لا يعده المكي والمدنى الأخير.	الأذلين	٢٠	المجادلة

وجه الخلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
بعده الشامي.	واليوم الآخر	٢	الطلاق
لا يعده المدني الأول والشامي والبصري.	مخرجا	٢	"
بعده المدني الأول.	الألياب	١٠	"
بعده المكي والمدني الأخير والمدني الأول عن شيبه فقط ولا يعده أبو جعفر.	نذير	٩	الملك
لا يعده غير الكوفي.	الحاقة	١	الحاقة
بعده المكي والمدني.	بشماله	٢٥	"
لا يعده الشامي.	سنة	٤	المعارج
بعده غير الكوفي.	سواعا	٢٣	نوح
لا يعده غير الكوفي والمدني الأخير.	نسرا	٢٣	"
بعده المدني الأول والمكي.	كثيرا	٢٤	"
بعده غير الكوفي.	نارا	٢٥	"
بعده المكي.	احد	٢٢	الجن
لا يعده المكي.	ملتحدا	٢٢	"
لا يعده المكي والبصري والمدني الأخير.	المزمل	١	المزمل
بعده المكي.	رسولا (الأول)	١٥	"
لا يعده المكي بخلف عنه.	رسولا (الثاني)	١٥	"
لا يعده المدني الأخير.	شيبا	١٧	"
لا يعده المدني الأخير.	يتساءلون	٤٠	المثدر
لا يعده شامي والمكي.	المجرمين	٤١	"
لا يعده غير الكوفي.	لتعجل به	١٦	القيامة
بعده البصري وبعده المكي بخلاف عنه.	قربا	٤٠	النبأ
لا يعده البصري والشامي.	ولأنعامكم	٣٣	النازعات
لا يعده المكي والمدني.	طفي	٣٧	"
لا يعده المدني الأول عن أبي جعفر.	طعامه	٢٤	عبس
لا يعده الشامي.	الصاخة	٣٣	"
لا يعده المدني الأول عن يزيد (أبو جعفر).	تذهبون	٢٦	التكوير
لا يعده البصري والشامي.	بيمينه	٧	الاتشاقق
لا يعده البصري والشامي.	ظهره	١٠	"

وجه الخلاف عن العد الكوفي	رأس الآية	رقم الآية	السورة
لا يعده المدني الأول (الموضع الأول).	كيدا	١٥	الطارق
يعدّه المكي والمدني.	ونعمه	١٥	الفجر
يعدّه المكي والمدني.	رزقه	١٦	"
يعدّه المكي والمدني والشامي.	بجهنم	٢٣	الفجر
لا يعده سوى الكوفي.	عبادي	٢٩	"
يعدّه المدني الأول والمكي بخلاف عنهما.	ففقروها	١٤	الشمس
لا يعده الشامي.	ينهى	٩	العلق
يعدّه المكي والمدني.	يَنْتَبِهْ	١٥	"
يعدّه المكي والشامي (الموضع الثالث).	ليلة القدر	٣	القدر
يعدّه الشامي والبصري.	الدين	٥	البينة
لا يعده المدني الأول والكوفي.	أشتاتا	٦	الزلزلة
لا يعده غير الكوفي.	القارعة	١	القارعة
لا يعده البصري والشامي.	موازنه (الأول)	٦	"
لا يعده البصري والشامي.	موازنه (الثاني)	٨	"
لا يعده المدني الأخير.	والعصر	١	العصر
يعدّه المدني الأخير.	بالحق	٣	"
يعدّه المكي والمدني.	جوع	٤	قريش
لا يعده المكي والمدني والشامي.	يراءون	٦	الماعون
يعدّه المكي والشامي.	لم يلد	٣	الإخلاص
يعدّه المكي والشامي.	الوسواس	٤	الناس

## أهم المراجع

- (١) القرآن الكريم.
- (٢) حرز الأمانى للإمام الشاطبي وهي قصيدة الشاطبية.
- (٣) قصيدة الدرة المضية للإمام ابن الجزرى.
- (٤) كتاب التيسير لأبى عمرو الدانى ط. دار الكتاب العربى.
- (٥) النشر فى القراءات العشر ط. دار الفكر.
- (٦) كتاب تحبير التيسير لابن الجزرى ط. دار الكتب العلمية.
- (٧) كتاب المفردات للإمام الدانى ط. دار القردان.
- (٨) غيث النفع فى القراءات السبع للإمام السفاقي.
- (٩) شرح ابن القاصح للشاطبية ط. الحلبي.
- (١٠) الوافى شرح الشاطبية للشيخ عبد الفتاح القاضى.
- (١١) البلور الزاهرة فى القراءات العشر المتواترة للشيخ عبد الفتاح القاضى.
- (١٢) فريدة الدهر فى تأصيل وجمع القراءات العشر للشيخ محمد إبراهيم محمد سام.
- (١٣) منظومة فتح الكريم للإمام محمد المتولى.
- (١٤) فتح القدير شرح تنقيح التحرير للشيخ عامر السيد عثمان.
- (١٥) منظومة عزو الطرق للإمام محمد المتولى.
- (١٦) النجوم اللوامع فى شرح مقراً الإمام نافع للمارغينى ط. المكتبة القديمة بتونس.
- (١٧) الدر الثير شرح التيسير للمالقي ط. دار النعمة.
- (١٨) شرح بلوغ الأمنية للشيخ الضباع بهامش شرح ابن القاصح ط. الحلبي.
- (١٩) الإضاءة فى أصول القراءة للشيخ على الضباع ط. عبد الحميد حنفى.
- (٢٠) إحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر للشيخ البنا. ط. دار الكتب العلمية.
- (٢١) شرح الدرة للشيخ السماتودى ط. الأزهر.
- (٢٢) جامع البيان للإمام الدانى مخطوط. دار الكتب المصرية ميكرو فيلم رقم (٤٦٧٦).
- (٢٣) تقريب النشر للإمام ابن الجزرى ط. الحلبي.
- (٢٤) غاية النهاية فى طبقات القراءات للإمام ابن الجزرى ط. مكتبة المتنبي.

# المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
☆ مقدمة للشيخ عبد الرزاق السيد أحمد البكري الذي راجع الكتاب	٣
☆ تقرّظ فضيلة الشيخ كريم راجح شيخ قراء الشام	٥
☆ تقرّظ فضيلة الشيخ محمد فهد خاروف الجامع للقراءات العشر	٦
☆ تقرّظ فضيلة الشيخ علي بن محمد بن عطيف الجامع للقراءات العشر	٧
☆ مقدمة الكتاب للمؤلف	٨
☆ سند رواية المؤلف لكتاب الله العظيم	١٧
☆ التعريف بكتاب التيسير ومؤلفه	١٩
☆ التعريف بالشاطبية ومؤلفها	٢٠
☆ التعريف بتحبير التيسير والذرة ومؤلفهما	٢٠
☆ نهج الكتاب في اختيار الوجه الراجح في الأداء	٢١
☆ تعريف الخلاف الواجب والخلاف الجائز	٢٢
☆ بيان الإسناد إلى القراء السبعة من التيسير بقراءة الداني على شيوخه	٢٣
☆ بيان إسناد تحبير التيسير إلى القراء الثلاثة بقراءة ابن الجزري على شيوخه	٢٥
☆ الباب الأول بيان الخلاف عن الرواة في مسائل الأصول	٢٧
☆ الاستعاذة	٢٧
☆ البسملة	٢٩
☆ الخلاف في مهم الجمع عن قالون	٣٢
☆ الإدغام الكبير وفيه مسائل	٣٣
☆ الخلاف في هاء الكتابة	٣٩
☆ الخلاف في المد والقصر	٤١

- ٤٥ ..... ☆ الخلاف في مسائل الهمزتين من كلمة
- ٤٩ ..... ☆ الهمزتين من كلمتين ومسائل الخلاف
- ٥٢ ..... ☆ مسائل الخلاف في الهمز المفرد
- ٥٥ ..... ☆ نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها
- ٥٦ ..... ☆ السكت على الساكن قبل الهمز وغيره
- ٥٧ ..... ☆ الوقف على الهمز
- ٦١ ..... ☆ الإدغام الصغير
- ٦٤ ..... ☆ مسائل الفتح والإمالة
- ٦٤ ..... ☆ الخلاف في الإمالة عن قالون
- ٦٤ ..... ☆ الخلاف في الإمالة عن ورش
- ٦٦ ..... ☆ الخلاف في الإمالة عن أبي عمرو من الروابيتين
- ٦٧ ..... ☆ الخلاف عن الدوري عن أبي عمرو في الإمالة
- ٦٧ ..... ☆ الخلاف عن السوسى في الإمالة
- ٦٩ ..... ☆ الخلاف عن ابن ذكوان في الإمالة
- ٧١ ..... ☆ الخلاف عن شعبية في الإمالة
- ٧١ ..... ☆ الإمالة عن الكسائى والخلاف فيها
- ٧١ ..... ☆ الخلاف عن خلاد عن حمزة في الإمالة
- ٧٢ ..... ☆ تفخيم التنوين أو ترقيقه في الوقف
- ٧٣ ..... ☆ إمالة هاء التثنية للكسائى وقفاً
- ٧٤ ..... ☆ الخلاف في حكم الراء
- ٧٥ ..... ☆ الخلاف في حكم اللامات
- ٧٦ ..... ☆ الوقف على أواخر الكلمة والخلاف فيه
- ٧٧ ..... ☆ الوقف على مرسوم الخط والخلاف فيه
- ٨٠ ..... ☆ ما ورد عن الأئمة في بئات الإضافة والخلاف فيه

- ☆ ما ورد عن الإئمة في بآاء الزوائء والءلاف ففه ٨٢ .....
- ☆ الباب الثاني الأوجه الراءءة فف الأءاء فف فرء الءروف ٨٥ .....
- ☆ من سورة البقرة ٨٥ .....
- ☆ من سورة آل عمران ٨٨ .....
- ☆ من سورة النساء ٨٨ .....
- ☆ من سورة الأنعام ٨٨ .....
- ☆ من سورة الأعراف ٨٩ .....
- ☆ من سورة فونس ٩٠ .....
- ☆ من سورة فوسف ٩٢ .....
- ☆ من سورة إبراهم ٩٢ .....
- ☆ من سورة النءل ٩٣ .....
- ☆ من سورة الكهف ٩٣ .....
- ☆ من سورة مرهم ٩٤ .....
- ☆ من سورة طه ٩٤ .....
- ☆ من سورة الروم ٩٥ .....
- ☆ من سورة ففس ٩٦ .....
- ☆ من سورة الصافات ٩٧ .....
- ☆ من سورة ص ٩٧ .....
- ☆ من سورة الزمر ٩٨ .....
- ☆ من سورة الزءرف ٩٨ .....
- ☆ من سورة الأحقاف ٩٩ .....
- ☆ من سورة القءال ٩٩ .....
- ☆ من سورة الطور ٩٩ .....
- ☆ من سورة الرحمن ١٠١ .....

- ☆ من سورة المجادلة ..... ١٠١
- ☆ من سورة الحشر ..... ١٠١
- ☆ من سورة الحاقة ..... ١٠١
- ☆ من سورة الجن ..... ١٠٢
- ☆ من سورة الإنسان ..... ١٠٢
- ☆ من سورة العلق ..... ١٠٢
- ☆ التكبير لختم القرآن ..... ١٠٣
- ☆ القصيدة الحسنة في الأوجه الراجعة في الأداء ..... ١٠٤
- ☆ ملحق خاص بيان ما اختلف فيه من عد الآيات ..... ١٣٠



تم بدم الله



رقم الايداع : ١٥٦٣٤ / ٢٠٠٤ م

الترقيم الدولي / 977-241-099-2

I.S.B.N